الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية **قسم العلوم الإنسانية**

الإستراتيجية الفرنسية في تفكيك النظام القبلي بالجزائر وانعكاساتها (1830-1914)

مذكرة مكملة لنيل متطلبات نيل شهادة

المـــــاستـــر في التاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبة

إشراف الدكتور

حميداتو سليمة

عثمان زقب

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
أ.د رضوان شافو	أستاذ التعليم العالي	رئيس اللجنة	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
د.عثمان زقب	أستاذ محاضر. أ	مشرفا ومقرّرا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي
أ. ليمام بريك	أستاذ مساعد . أ	عضو مناقشا	جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي

الموسم الجامعي: 1440هـ-1441هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل روح فاضت من أجل هذه الأرض

إلى الوالدين الكريمين أمدّ الله في عمرهما

إلى زوجي

إلى أبنائي نهلة ، مفلح ، ندى ، منتهى

إلى إخوتي وأخواتي

شكر وعرفان

إنّ نجاحنا في عملنا هذا ليس بجهد أنفسنا بل هو أولا وأخيرا توفيقا من الله عز وجل فالشكر له شكر يوازي نعمه ويكافئ مزيده .

واعترافا بالفضل والجميل أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور "عثمان زقب" الذي تفضّل مشكورا بالإشراف على هذا العمل، وتجشّم مشقّة تصويبه فكان نعم الموجّه لما قدمه لي من نصائح التي على ضوئها سرت في إعداد هذه المذكرة .

وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة لتحمّلهم عناء تصويبهم هذا العمل

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان إلى من كان معي رفقة هذا العمل زوجي الأستاذ " حسن مسعي أحمد" .

والشكر موصول لكل من ساهم في إثراء هذا العمل من قريب أو بعيد .

قائمة المختصرات

ط	طبعة
ص	صفحة
ج	جزء
مج	مجلد
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تعر	تعريب
تع	تعليق
s.c	Sénatus-consulte
Op.cit	مرجع سابق
Ibid	المرجع نفسه

مقدمة

مقدمة

إن دراسة تحولات مجتمع ما، تستوجب منّا العودة إلى السياقين التاريخي والسياسي اللذين تكوّن فيهما هذا المجتمع، ما يمكّننا من تحديد خصوصيّاته الموجّهة لتطور هذه التحوّلات في إطار علاقاته البينيّة والخارجية.

شكّلت القبيلة أحد أنساق البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري المتأصلة فيه، إذ تعددت أطرها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية نحو حركية سياسية حافظت على توازن يضمن لها البقاء والتكيّف؛ بناءا على معطيات داخلية متناغمة ورهانات خارجية مبنيّة على تبادل المصالح ما أعطاها حضورا خلال العهد العثماني، والذي امتد إلى مواجهة تلك الظاهرة الاستعمارية التي عرفتها الجزائر منذ 1830م، حيث اصطدم الجيش الفرنسي بمقاومة شرسة من مجموع القبائل بعد سقوط المقاومة

الرسمية، فأدرك أنه يواجه تركيبة مجتمعية من الصعب إخضاعها، لذا عملت السلطة الاستعمارية على بناء إستراتيجية تمكنه من القضاء عليها بما يسمح لها فرض هيمنتها داخل البلاد، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا الموسومة بـ:

" الإستراتيجية الفرنسية في تفكيك النظام القبلي بالجزائر وانعكاساتها 1830-1914".

1 _ أهمية البحث:

تكمن في كونها تسلط الضوء على جانب كبير من السياسة الفرنسية بالجزائر والمتعلقة بالإجراءات العقارية، الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية التي تبنتها السلطة الاستعمارية في تفكيك النظام القبلي خدمة لمشروعها الاستيطاني والرأسمالية الفرنسية القائمة على استغلال الأرض بشكل أساسي ومدى انعكاس ذلك.

2 _ أسباب اختيار البحث:

من دوافع اختيارنا لهذا الموضوع التي جمعت بين الذاتية والموضوعية تمثلت في:

_ الرغبة في دراسة تاريخ الجزائر المعاصر، وإضافة المزيد إلى مداركنا المعرفية.

_ محاولة إعطاء صورة ولو جزئية على سياسة فرنسا تجاه القبائل الجزائرية.

_ قلّة الدراسات الأكاديمية التي خاضت في مثل هذه الموضوع بشكل متكامل.

- السعي في توضيح المنطلق الفرنسي المضلّل والماكر الذي اتخذته فرنسا في تعاملها مع القبائل.

_ الوقوف على حقيقة التناقضات الناتجة عن رهانات السلطة الاستعمارية الاستيطانية المرتكزة على الأرض وتمسّك القبائل بها.

_ إظهار انعكاس سياسة فرنسا في تفكيك القبائل على وضعية الجزائريين التي مازال امتدادها إلى يومنا هذا.

3 _ حدود الدراسة:

انحصرت دراستنا للموضوع كرونولوجيا في الفترة الممتدة ما بين 1830م التي تمثل سنة تحول سياسي في تاريخ الجزائر بانهيار السلطة العثمانية وخضوعها للاحتلال الفرنسي، وسنة 1914م بداية الحرب العالمية الأولى التي تمثل حدث معلمي بالنسبة للجزائر والعالم.

كما عرفت هذه الفترة عديد التحولات على مستوى فرنسا وتأثيرها على سياستها في الجزائر من خلال ازدواجية النظام المطبّق جمعت بين عسكري ومدني تبعا لإخضاع المقاومات الشعبية التي قادتها القبائل وتحقيقا لمشروعها الاستيطاني،

ما أحدث اختلال في توازن الحياة الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية. ولمعرفة مجريات هذه الفترة تحتّم علينا الرجوع إلى ما قبل سنة 1830 م لضرورة الترابط التاريخي للأحداث.

4 _ إشكالية البحث:

من منطلق أن بعض التشكيلات القبلية الجزائرية كانت خزان للمقاومات في إطار مجابهة حضارية مع الاحتلال الفرنسي، والبعض الآخر قدم الولاء له حفاظا على نفوذه وقوته الاقتصادية كان طرح الإشكال، ما هي الإستراتيجية التي تبنتها الإدارة الفرنسية للقضاء على قوة القبائل وتفكيك بنيتها لتجسّد مشروعها الاستعماري في الجزائر، ومدى انعكاس ذلك على مكانتها ودورها الاجتماعي والاقتصادي؟

ولتوضيح هذا الإشكال أدرجنا تساؤلات فرعية تمثلت في:

_ كيف كانت وضعية القبائل الجزائرية في العهد العثماني في إطار علاقتها مع السلطة المركزية؟ وفيما تمثلت أدوارها؟

_ ما هي الإستراتيجية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تبنتها سلطة الاحتلال الفرنسي في القضاء على القبائل ؟

_ ما مدى انعكاس تلك السياسة على بنية تلك القبائل؟ وما مدى أثرها ؟

_ ما هي ردود الأفعال القبائل على تلك السياسة ؟

5_ المناهج المعتمدة:

نظرا لما تستدعيه كل دراسة من إتباع مناهج معيّنة للتوصل إلى حقائق حسب المعطيات التاريخية؛ فإننا اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي الذي كان ضرورة تسمح لنا بسرد الأحداث والوقائع التاريخية ووصفها وفق تسلسل زمني مناسب، خاصة فيما يتعلق بعرض التنظيمات القبليّة وتنظيم الملكية العقارية في العهد العثماني وكذا التشريعات والسياسة الفرنسية ضد القبائل ومظاهر ذلك، كما استعنّا بالمنهج التحليلي في تحليل الإستراتيجية الفرنسية الاستعمارية في حق القبائل من خلال الوقوف على أهداف تشريعاتها القانونية وسياستها الإدارية والاجتماعية وما مدى انعكاسها على البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين.

كما اعتمدنا المنهج المقارن من خلال مقارنة الوضع السابق للتنظيمات القبلية وعلاقتها بالسلطة التركية والتحوّلات التي أحدثها الاحتلال الفرنسي عليها.

5_ خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية اعتمدنا خطة تتضمن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث تناولنا في أول الفصول القبيلة في الجزائر وتنظيماتها

ودورها في العهد العثماني سياسيا واجتماعيا واقتصاديا من خلال التعرض للملكيات العقارية والنشاط الزراعي والرعوي. أما في الفصل الثاني؛ فقد تطرقنا إلى آليات ومظاهر التفكيك القبلي في الميادين العقارية والاقتصادية، من خلال التشريعات القانونية التي سنتها السلطة الاستعمارية لمصادرة ملكية القبائل وفرض سياسة الحصر والملكية الفردية وفرنسة الأرض ومنع استغلال الغابات وجرّ الاقتصاد الأهلي إلى دخول المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وخصصنا الفصل الثالث للحديث عن آليات ومظاهر التفكيك القبلي في الميادين الإدارية والاجتماعية، إداريا من خلال سياسة المكاتب العربية وتعاملها بسياسة "فرق تسد" وتحييد الزعامات التقليدية عن إدارة القبائل. في حين تطرقنا في الفصل الرابع إلى انعكاس السياسة الفرنسية تجاه القبائل وآثارها على البنية الاقتصادية والاجتماعية وردة فعل القبائل التي تضررت بهذه السياسة، وأخيرا خاتمة تضمنت خلاصة استنتاجات توصلنا إليها.

6 _ المصادر والمراجع:

لدراسة هذا الموضوع تطلّب منّا الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع قصد الإلمام بجوانب الموضوع ولو نسبيا نذكر منها :

المصادر أهمها كتاب " المرآة " لحمدان بن عثمان خوجة الذي أعطى لنا نظرة على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى كتاب " Lettres d'un soldat " لصاحبه-Lucien François de Montagnac , الذي هو عبارة عن مجموعة رسائل نشرها ابن أخيه، أما المراجع فهي متنوعة نذكر على سبيل المثال منها لا الحصر كتاب" الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960" لعدي الهواري وكتاب " المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919م" بجزئيه لشارل روبير أجرون وكتاب" الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830- 1962" لداهة بن عدة هذه الكتب التي ارتكز عليها بحثنا لما تحويه من مظاهر وآليات التفكيك الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى عدة مراجع باللغة الفرنسية نذكر منها "les bureaux arabes " لـ Xavier Yacono. وكتاب لمجهول بعنوان " Algérie Immigrants et indigène " كما اعتمدنا على عدة رسائل جامعية منها "السياسة العقارية في الجزائر (1830-1930)" لصالح حيمر " والسياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)" لعثمان زقب. واستعنا بمجموعة من المقالات خاصة مقالات أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 الخاصة بجوانب التشريع العقاري والغابي.

أما الدوريات فنذكر:"التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري "1830-1962" للطاهر بن خرف الله، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة التي أفادتنا في معرفة آثار تفكك القبائل على جميع الأصعدة.

ومن الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز هذا العمل :

-الامتداد الزمني الطويل 1830-1914م وتشعّب الموضوع الذي يلمس جوانب عديدة وعميقة.

- يتطلب الموضوع جانب من المعرفة والتحكم بالعلوم المساعدة كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد.

- عدم وجود دراسات سابقة ومتخصصة.

_ أغلب المصادر والمراجع الموضوع باللغة الفرنسية ما يستوجب جهدا ووقتا مضاعفين وتحكم بتقنيات الترجمة التي لا نمتلكها.

- الظروف الصحية التي تمر بها الجزائر والعالم جرّاء فيروس كورونا التي حالت دون الوصول إلى المزيد من المادة العلمية .

رغم هذه الصعوبات حاولنا تقديم عمل يكون دافعا لدراسات أكثر عمقا ودقة، وفي الأخير لا يسعنا سوى تقديم الشكر إلى من مدّ لنا يد العون وبخاصة الأستاذ المشرف الدكتور "عثمان زقب".

الفصل الأول

القبيلة في الجزائر ودورها في العهد العثماني

أولا_ الامتداد التاريخي للقبيلة في الجزائر

1_ تعريف القبيلة

2_ التنظيم القبلي في الجزائر

ثانيا_ دورها في العهد العثماني

1_ الدور السياسي

2_ الدور الاقتصادي

3_ الدور الاجتماعي

أولا _ الامتداد التاريخي للقبيلة في الجزائر:

عرفت المجتمعات الإنسانية منذ القدم عديد التنظيمات الاجتماعية هدفها بعد الانتقال من المجتمع البدائي إلى المجتمع التقليدي الحفاظ على كيانها وضمان استقرارها واستمرارية وجودها، فكان أحد أهم أنساق هذا التنظيم الفاعلة في التاريخ نسق تكوين النظام القبلي الذي طبع التاريخ وتوطن الجغرافيا[1] وقد عدّت القبيلة البنية الأساسية لكل مجموعة أو تجمع بشري. والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عرف هذه الظاهرة الإنسانية والتاريخية من منطق وظيفتها التنظيمية ومن كون تركيبتها كوحدة قرابة مكونة من أفراد يعتقدون بانتمائهم لسلف مشترك[2] يحمل اسم تلك القبيلة.

نجد أنّه منذ القرن الرابع قبل الميلاد(4 ق.م) كانت الزعامة وراثية محصورة في عائلة واحدة تمثلت في قبيلة مسليس التي سيطرت على نوميديا قرابة ثلاثة قرون كما أن عائلة ماسينيسا تزعمت هذه القبيلة في نفس الفترة[3]. وما يكرس هذا التواجد

---

[1] - محمد نجيب بوطالب ، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** (سلسلة أطروحات الدكتوراه) ،ط 1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ،ص 17 .

[2] - محمد خداوي، **القبيلة ،الأحزاب و الانتخابات في ظل التعددية في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص انثربولوجيا ، إشراف أ.د محمد السعيدي ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ و علم الآثار ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2013-2014 ،ص153.

[3] - سلمة مجبري ،حسان مجبري ،**"تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني"** ، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،العدد الخامس ، 2016 ، ص 328.

القبلي الضارب في تاريخ الجزائر ما أشار إليه غزيل (Gsell) في قوله أن: " السلطة عند الأهالي فردية تغتصب بالقوة وتعتمد على عصبية قبلية وتنحصر في أسر معينة تعتبر ملكا لها والشعب مجموعة قبائل خاضعة يمثلها شيوخها لدى الإغليد" كما أقرّ غوتيي (Gautier) ما يشبه هذا إذ قال: " إن حكام الجزائر لم يكونوا سوى زعماء قبائل من ماسينيسا إلى الأمير عبد القادر"[4]. وإن كانت هذه الرؤية يقصد بها إعطاء صورة نمطية لمجتمع غائب الملامح؛ إلا أنه مؤشر في ارتكاز السلطة على تكوين قبلي.

فكان قدم الظاهرة القبلية ورسوخها في شمال إفريقيا أمران لا نقاش فيهما، وعندما نتحدث عن البربر ومقاومتهم سواء للدولة الرومانية الزاحفة أو فيما بعد التوسع الإسلامي، فإننا نعني مقاومة المجموعات المحلية المنتظمة في شكل قبلي سبق مجيء الإسلام والتكيف معه[5]، حيث اعتبر المفكر عبد الله العروي أن القبيلة ظاهرة سياسية سعت إلى الحفاظ على الذات ومواجهة التدخلات الأجنبية عموما، والرومانية على وجه الخصوص، إذ لم تتمكن أي قوة استعمارية من التسرب إلى الجماعات البربرية، وهو ما يعني أن الظروف السياسية هي التي تمخض عنها تجذّر البنية القبلية[6].

1.1 _ تعريف القبيلة :

رغم تعدد الدراسات التي تناولت تعريف القبيلة إلا أن مقاييس تعريفها ثابتة جعلت منها حقيقة بنيوية تجاوزت الظرف ونمطا يصمد أمام الزمن[7] تمثلت أساسا في النسب، الأرض والعصبية.

فالنسب الذي تعزى إليه المجموعة التي تنحدر من أب واحد، هي كيان اجتماعي اقتصادي سياسي يضم عائلات تجمع بينها روابط القربى وتخضع لرئيس واحد[8] فبذلك يستحضر أفراد القبيلة الأصل المشترك والصلات القرابية .

أما ابن خلدون فقد تخطى هذا المقياس في معناه الواسع والرمزي، وبما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، ليؤكد على دور المكان أي الأرض التي تشكل محور التحام الجماعة ضد أي خطر الخارجي قد يهدد استمرارية وجودها سواء كان ناجما عن عصبية زاحفة من خارجها أو عن تدخل سلطة مركزية[9]، كما أضاف ابن خلدون إلى الأرض والنسب؛ العصبية التي شكلت أساس التكافل والالتحام

---

[4] - محمد البشير شنيتي ، **أضواء على تاريخ الجزائر القديم** – بحوث و دراسات -، دار الحكمة ، الجزائر ، 2003، ص 17.

[5] - دلندة الأرقش وآخرون ، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر** ، مركز النشر الجامعي ميديا كوم ، تونس ، 2003 ، ص 197-198.

[6] - إبراهيم القادري بوتشيش ، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب و الأندلس خلال عصر المرابطين** ، دار الطليعة ،بيروت، 2000، ص 217 .

[7] - دلندة الأقرش و آخرون ،**المرجع السابق** ، ص 197.

[8] - مسعود جبران ، **الرائد** ، معجم لغوي عصري ، ط7، دار الملايين ، بيروت ، 1992، ص 620.

[9] -محمد نجيب بوطالب ، **المرجع السابق** ، ص56.

والرابط الذي يجتمع حوله المجتمع القبلي البدوي[10].
فالعصبية[11] هي عبارة عن رابطة معنوية ذهنية تصل وشائج القربى، وتشد اللحمة بين الأقرباء والأولياء[12] وحسب ابن خلدون هي رابطة الدم والدين التي تربط أفراد القبيلة فيتميزون بها عن سواهم من القبائل، فميزة العصبية أنها توحد نظرة القبيلة وجهود وممارسات أفرادها ضمن نطاق واحد[13]، وقد عولت القبيلة عليها لما لها من دور بارز في استقرارها واستمرارها وأداء وظائفها، فاعتبرها ابن خلدون المصدر الرئيس للقوة والغلبة[14] التي تمنح الجماعة القدرة على المواجهة سواء كانت المواجهة مطالبة أو دفاعا[15]؛ مطلبا على مستوى العصبية العامة ودفاعا على مستوى العصبية الخاصة، فبهذا يقوم المجتمع القبلي على الكثرة داخل الوحدة، وعلى التناصر والتعاضد في إطار التنافس والتناحر، ومن ثمة كانت الحياة البدوية، حياة صراع دائم[16].

وبالنظر إلى هذه المقاييس الأساسية التي تقوم عليها الوحدة القبلية في إطار تعرضها للتحولات والضغوط، فيعطينا الهروي الهادي تعريفا للقبيلة: " يظهر أن للقبيلة رغم تغيرها تبعا للمعطيات الزمنية والايكولوجية[17]، ثوابت تحددها وتستمد منها استمرارها، ومنها الرقعة الجغرافية والثقافة واللغة والشعائر المشتركة"[18].

وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم تعريف إجرائي للقبيلة بأنها مجموعات بشرية تجمعهم رابطة القرابة و النسب المشترك (حقيقة أم وهم) فتمكنهم من خلق مجال ترابي متحد و متكافل يعتبره أفرادها ملكا جماعيا لهم بهدف ممارسة السيطرة عليه و استغلال موارده ،كما يعتبرون أنفسهم متضامنين في الدفاع عن ذلك المجال حيث تعد رابطة التضامن من مواصفات الجماعات القبلية المستقرة في البلاد المغاربية

---

[10] -عبد الرحمان بن محمد بن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، ط2، دار صادر ، بيروت ، 2006، ص 101.

[11] -العصبية هي المحاماة و المدافعة و تعصبنا له و معه : نصرناه . عصبه الرجل قومه الذين يتعصبون له كأنه على حذف الزائد . وعصب القوم : خيارهم ، و عصبوا به : اجتمعوا حوله . و العصبية هي أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبيته و التألب معهم ،على من يناوئهم، ظالمين كانوا أو مظلومين ، و قد تعصبو عليهم إذا تجمعوا ، فإذا تجمعوا على فريق آخر قيل ، تعصبوا . ينظر : ابن المنظور ، **لسان العرب** مج، الرابع ،تح ، عبد الله علي و آخرون ، دار المعارف ، ص 2966.

[12] -الدراجي بوزياني ، **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية و تاريخية (على ضوء الفكر الخلدوني)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر ، 2003، ص 23.

[13] -سلمة مجبري، حسان مجبري،**المرجع السابق** ، ص 326.

[14] -الدراجي بوزياني ،**المرجع السابق** ، ص 72.

[15] -محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية و الدولة**، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ،ط6، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994، ص 170.

[16] - **المرجع نفسه** ص 173.

[17] - الايكولوجيا هو علم يهتم بدراسة علاقة الإنسان و نشاطه و خضوعه للظروف أو الشروط الفيزيقية التي تتصل بالأرض ، البيئة و الطبيعة ، كما تركز على دراسة العلاقة المباشرة بين الإنسان الاجتماعي و البيئة الطبيعية و مدى تضامن الجهود الجمعية و العلاقات الاجتماعية .

[18] - منصور مرموقة ، **القبلية و السلطة و المجتمع في الجزائر** ، بحث أنثربولوجي في المجال السياسي التهرتي دكتوراه علوم ، إشراف د.عبد الكريم العابدي ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ،2009-2010، ص 72.

حسب الأنثربولوجيين[19] الفرنسيين من ماسكري إلى جاك بيرك(Jacques) Berqueوهو ما أفرز نمط ميزهم عن نمط العيش في المدينة وسبله[20].

2.1 _ التنظيم القبلي في الجزائر:

يتشكل سكان الجزائر من أثنية (عرب، بربر)[21] حيث يؤلف البرابرة منذ العصور التاريخية أصل سكان شمال إفريقيا، ثم امتزجت بهم الشعوب القرطاجية والرومانية واليهود والعرب والوندال والسود[22]، وقد اختلف المؤرخون في نسب البربر، لكن أغلبهم رجح أنه يعود إلى جدهم أمازيغ بن كنعان بن حام بن نوح، وقد ميز النسابة العرب بين جذمين كبيرين يختلفان في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الجذم الأول قبائله البرانس (الحضر)، والجذم الثاني تسمى قبائله البتر (البدو)[23] وفي إطار امتزاج هذا العنصر عبر التاريخ شكل القرن السابع الميلادي محطة اختلاط العرب بالبربر حيث يذكر حسن الوزان أنه "عندما أمن العرب، أصبحوا مواطنين بهذه البلاد ممتزجين بالأفارقة(..) فإن العرب الذين عاشوا بين الأفارقة وظلوا على اتصال دائم بهم فسدت لغتهم و صارت خليطا من اللهجات الأفريقية، وامتزج الشعبان المختلفان شعبا واحدا "[24]، وما يدعم هذا الامتزاج في شمال أفريقيا هجرة الهلاليين في القرن الحادي عشر ميلادي[25]و دخول عناصر بدوية جديدة أفرزت ترتيب اجتماعي جديد من خلال تكوين مجتمع مغاربي بطابع عربي، وهذا لتقارب الحياة الاجتماعية التي تميز بها سكان المغرب والتي تشبه إلى حد كبير بساطة عيش بنو هلال التي سهلت من انصهار المغاربة في العرب، وهذا ما يؤكده فيكتور بيكي (Victor Bike) بأنه على الرغم من أن "الهلاليين بدو (متوحشون) لكنهم اختلطوا مع أهالي البلاد التي دخلوها"[26]، ويضيف هوداس

---

[19] -الانثربولوجيا فرع من العلوم الذي يهتم بدراسة الإنسان ، فاصطلاحا كلمة انثربولوجيا anthropologie يونانية الأصل قديمة نحتت من كلمة anthropos و معناه الإنسان و كلمة logos و معناها دراسة أو علم و بمعنى لفظي علم الإنسان أما الاصطلاحي يعني العلم الذي يدرس كل المظاهر الطبيعية و الحيوية و النفسية و الاجتماعية للإنسان ، ينظر إلى ، محمد خداوي ، **المرجع السابق** ، ص11 .

[20] -عبد الله حمودي، **"الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية "** ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر ، تونس ،العدد 19 ،مج، الخامس ،2017 ،18-20.

[21] -كلمة بربر أطلقت على سكان المغرب ، فهي كلمة دخيلة أطلقها عليهم من غلبهم من الأمم الرومان و الإغريق و العرب .

[22] -لاكوست ، نوشي ،بريان ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، إطار نشأة الجزائر المعاصرة و مراحله ، تر ،رابح اسطنبولي و آخرون ، المطبوعات الجامعية للفنون بالمطبعة الرغاية ، 1984،ص60.

[23] -موسى لقبال ، **المغرب الإسلامي** ، ط2 ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ،1981،ص 17 .

[24] -الحسن بن محمد الوزان الفاسي ، **وصف أفريقيا** ، ج1 ، تر ، محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1983، ص 41 .

[25] -علي عبد القادر حليمي ، **مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830م**، دراسة في جغرافية المدن ، ط1 ، دار الفكر الإسلامي الجزائر ، 1976 ، ص 145.

[26] -عبد المجيد خالدي ، **الوجود الهلالي السليمي في الجزائر** ، دار هومه ، الجزائر ، 2007، ص 189.

(Houdas) بأن"تأثيرهم أصبح بشكل يستحيل التمييز سريعا بين الغالب والمغلوب"[27].

وبالتالي فإن القبائل في الجزائر لا تحددها مجموعات أثنية خالصة ومميزة عن الأخرى لأن التداخل بين المجموعات السكانية العربية والبربرية في المغرب عميق جدا وعامل التمييز جد صعب[28]، وضمن هذه التقاطعات تكمن أهمية السياق التاريخي الذي يفسر تطور النظام القبلي في المغرب العربي الذي دعا إليه جاك بيرك (Jacques Berque) " لابد من وضع القبيلة على محك الصيرورة التاريخية "[29]، وعليه لا يمكن اتخاذ مبدأ الإسقاط التاريخي .

أما في العهد الحديث وبانتظام الجزائر في سلك ممالك الدولة العثمانية عرفت الإيالة امتزاج حقيقي للمجتمع الجزائري، فدخلت عليه بعض الملامح الأوروبية عن طريق الأندلسيين، والأتراك والعثمانيين، والأعلاج الذي اختلطوا بالعنصر المحلي (العرب،الأمازيغ)[30].

ويتراءى لنا خلال هذا العهد تغلب نمط الريف[31] وتأثره بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد أكثر من المدينة[32] حيث شكل سكان الريف نسبة 90-95 % من مجموع السكان، وهم يعيشون في قبائل متناثرة بين المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية في توافق مع اقتصاد زراعي رعوي[33]، حيث أشار حمدان خوجة إلى انقسام"البدو إلى طبقتين أو على الأصح، إلى نوعين متميزين من السكان، فالذين يسكنون الجبال أو الأماكن المنحدرة والوعرة هم البرابرة الحقيقيون أو القبائل

---

[27] - Houdas Octave , **ethnographie de l'Algérie** ,Maisonneuve frères ,Paris,1886,pp 29-30

[28] -منصور مرموقة ، **المرجع السابق**، 157.

[29] -مجموعة مؤلفين ، **الانثربولوجيا و التاريخ** ، تر. عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق ، ط1 ، دار تونقال للنشر، المغرب ،1988، ص7.

[30] - أرزقي شويتام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519- 1830**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، أ،د عمار خروف ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص54.

[31] - الريف لغة: الخصب و السعة في المآكل ، و هو ما قارب الماء في أرض العرب .و الريف في الجزائر يغطي المناطق التلية و السهبية (فحوص المدن- الضواحي - و قرى الأوطان – ما بعد الفحوص -)و أهله على صنفين ؛ صنف يجمع بين الاستقرار و الترحال (سكان الخيام)و صنف مستقر على الدوام ،و هما يختلفان على البدو الرحل التي سمتهم عدم الاستقرار ،فسكان الريف يتجمعون في شكل قرى قبلية في شمال و جنوب الجزائر هم حضر يشتركون مع سكان المدن في الاستقرار و يختلفون في النمط المعيشي و التنظيمي و العمراني الذي يتميز باستمرار السلوك الاجتماعي و تناقله من جيل إلى آخر و تحكم الأعراف فيه بالإضافة إلى بساطة النسق الاجتماعي و التمسك بالموروث و انخفاض الإنتاجية الاقتصادية مقارنة بالمدينة . ينظر: ابن منظور ، **لسان العرب** ، مج، الثالث ، ص 1794. و بلبرواوات بن عتو ، **المدينة و الريف في الجزائر في أواخر العهد العثماني** ،رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف أ.د بلقاسمي بوعلام ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران ،2007-2008،ص210.

[32] - تجمع على المدائن والمدن ، ونقول مدن بالمكان أي أقام فيه ، و المدينة هي الحصن يبنى في أصطمة الأرض ينظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، المجلد السادس ،ص4120-4161.

[33] -أرزقي شويتام ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره ،1800-1830**،ط1،دار الكتاب العربي ،الجزائر ، 2011،ص 82.

الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب"[34]، وأضاف أن سكان السهول ينقسمون إلى قسمين أهل الصحراء الرملية وأهل التل[35] . فقد هيمن الريف على واقع الحياة في الجزائر العثمانية. أما عن صورة المجتمع في هذه الأرياف التي يتفرع بناءها على مستويات ثلاث : القبيلة ،الجب ،العائلة الموسعة .

فالقبيلة كما أوردنا هي إطار سياسي اجتماعي يعترف أعضاؤها ببعضهم البعض من خلال الانتماء إلى جد أطلق اسمه على القبيلة، وغالبا ما تكون روابط القرابة داخل القبيلة روابط وهمية [36] وبهذا نجد أن العائلات التي تكون القبيلة في المناطق السهبية والصحراوية ترجع إلى أصول مختلفة ويكون الاسم الذي يطلق على القبيلة غالبا هو نفسه اسم الفرقة المكونة لها والذي فرضته على العائلات والقرى الأخرى وهذا النوع من القبائل نادرا ما نجده في منطقة التل فلا يظهر إلاّ عندما تتحد بعض العائلات لتحقيق أغراض معينة كالاحتفالات والحروب [37].

العائلة الموسعة: هي عائلة تتشكل من مجموعة عائلات ذرية (نووية) وتضم ثلاثة أجيال فأكثر تجمعهم وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية تحدد هوية أفرادها [38]، ويسمى الدوار، الذي يمثل عنصر العائلة في القبيلة ورئيسه مالك لأراض تتجمع حول خيمته وأولاده وأهله الأقربين وحلفاءه[39] بشكل دائري في خيام يصل عددها ما بين ثلاثة (3) إلى ثلاثة عشر(13) خيمة [40] وقد تجمع في السهول خيمة كبيرة واحدة عائلة موسعة [41] لتندمج عضويا وتشكل اتحاد فيدرالي (القبيلة). حيث ترتكز القرابة فيها على قواعد أكثر صلابة تتخطى وحدة النسب إلى تلاقي يكبر ويتضاعف ليكون أمة صغيرة لوحدها وبمجموعات عائلية مماثلة بقوتها وثرواتها وبقدرتها على حماية المصالح المشتركة، وتكون هذه المجموعات ذات قرابة جد بعيدة أو أجنبية سرعان ما ترتبط بالعائلة الرئيسية بفعل المصاهرة لتشكل تكتلات متماثلة لعائلة وأفراد تكونت عبر حقب خلت تحت اسم قائد مشترك، وبهذا تتشكل القبيلة التي تملك ما تملكه الأمم من تاريخ وطني يعيش داخل تقاليد، تحالفات ثابتة ، كراهية غير منقطعة وخط سياسي مرسوم وذكاء كبير يحقق المصالح العامة، وكذا روح التضامن والاتحاد ضد القبائل المجاورة وبهذا لم يساهم تأثير القرابة بقوة في تكوين القبيلة فقط بل منعها بشكل رئيسي من أن تنحل[42] وعليه فيمكننا اعتبار القبيلة الجزائرية في

---

[34] - حمدان بن عثمان خوجه ،**المرآة** ، تعر وتح. محمد العربي الزبيري ، منشورات ANED، الجزائر ، 2005،ص 15.

[35] - **المصدر نفسه** ، ص31.

[36] -عدى الهواري ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر و سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960**،تر، جوزيف عبد الله ،ط1،دار الحداثة ،1983،ص 117.

[37] -الطاهر عمري،**"بنية الريف والمدينة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي"**،أعمال الملتقى دولي في التاريخ بعنوان التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور بتاريخ 23-24أفريل2001، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية جامعة منتوري ،قسنطينة ،دار الهدى،الجزائر،ص ص214-215.

[38] -عدى الهواري،**المرجع السابق** ،ص 121.

[39]- Daumas Eugène**, mœurs et coutumes de l'Algérie**, Librairie de L. hachette, Paris,1853, pp 9-10.

[40] -عدى الهواري ، **المرجع السابق** ،ص 55.

[41] - **المرجع نفسه** ، ص 121.

[42]- Daumas Eugène**, op.cit**, pp 6-7

القرن التاسع عشر ما هي إلا تجمع لعائلات موسعة تستقطب عائلات أخرى بدافع المصالح المشتركة، وغالبا ما يكون الدفاع عن شرف القبيلة متمثلا في حرمة المجال الترابي والمجال الرعوي أساس هذه المصلحة المشتركة، وبالتالي فإن ضمان وحدة القبيلة واستمراريتها يعتمد على نمط ثنائي يتجلى في آلية الانشطار والانصهار[43] في نفس الوقت حتى تتقوى روابط التضامن داخل الجسم القبلي[44].

فالقبيلة المبنية على أساس اجتماعي، جسد أوسع حضور له في الجزائر قبل الاستعمار [45]وما يدعم هذا هو مصائر هذه الكتلة حيث تنخرط القبيلة الضعيفة تحت حماية قبيلة أخرى فتحمل اسمها وتتخلى عن أصولها الأولى المبنية عادة على القرابة الدموية، وأحيانا ينشق فرع عن القبيلة ليكون قبيلة مستقلة تضم فروعا من قبائل أخرى[46] ومن هذا كان تصنيف دوماس (Daumas) للقبائل الجزائرية قبل الاحتلال الذي وصفه بالمتغير نتيجة التقلبات التي تخضع إليها حياة القبائل فالبعض منها انطفأ بصورة كاملة ، وآخر اضمحل (مستضعف)، ومنها مازال قوي وكثير العدد حيث يصل إلى خمسة مئة إلى أربعة آلاف فرد[47].

أما التنظيم الداخلي للقبيلة عند البربر أو ما يسمى بالعرش ينقسم إلى الفرقة، الخروبة أو الفخذ أو العرق الذي يعتبر أساس الوحدة الاجتماعية التي تمتص ذاتية أفرادها وتلزمهم بضرورات تمكنهم من فرض سيطرتهم على الأرض التي يستقرون عليها وقد تنقسم الفرقة لتشكل القرية [48] أما عند العرب فكانت الأجزاء حسب أهميتها فنميز: القسمة (kasma)، فرقة (farka)، ربع(rouabaa) ،فخذ (fekhad) أو خمس (khoms) .... إلخ.[49]

وتدار القبيلة من طرف زعيم أو شيخ يتم إسناد السلطة إليه لتحقيق المصلحة المشتركة ويساعده مجلس يتكون من جميع رجال القبيلة ويتخذوا الرأي بالإجماع[50]. يذكر لوجي دي تاسى أن شيخ القبيلة يجمع يوميا في كل مساء ، رؤساء الخيام في مكان بعيد عن الدوار ، مشكلين وهم على ظهور خيولهم، دائرة يتوسطهم شيخ يتناولون القضايا والأعمال التي تهم القبيلة والدوار[51] فشيوخ القبائل يمثلون السلطة

---

[43] - الانشطار و الانصهار fission-fusion :هذه الآلية أو الميكانيزم نجده يشتغل داخل الجسم القبلي أثناء الحروب و المواجهة التي تخوضها العائلة و العرش أو القبيلة .

[44] - عابد سلطانة ، **التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب أثرها على مقاومة الأمير عبد القادر(1832-1847)** مقاربة مونوغرافية لمجتمع الخلافة الشرقية، اشراف .أ.فغرور دحو ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران ،2010-2011، ص 122.

[45] - عدي الهواري ، **المرجع السابق** ،ص 118.

[46] - جميلة معاشي ، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10ه -16م-إلى 13ه-19م)**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2014،ص 16.

[47]_ Daumas Eugène,**op.cit** pp 6-7

[48] -Houdas Octave , **ethnographie de l'Algérie** ,Maisonneuve frères ,Paris,1886,pp 76-77.
و بلبرواوات بن عتو ، **المرجع السابق** ،250.

[49]- Daumas Eugène**,op.cit**, p 9.

[50] - حمدان بن عثمان خوجه ، **المصدر السابق** ،ص 18.

[51] - بلبرواوات بن عتو ،**المرجع السابق** ،ص 257.

السياسية والإدارية للقبيلة يخضعون إلى القياد، ويختارون من طرف أعيان القبائل الذين يرشحون لمنصب الشيخ من كان متميز برجاحة عقله وحسن أخلاقه ورفعة مكانه وانتسابه إلى العائلات النافذة أو المرابطة.

تتنوع المهام حسب حاجات القبيلة التي يشرف عليها، فهو المكلف بمراقبة مواسم الحرث والحصاد وتقسيم الأراضي بين العائلات إذا كانت الأرض مشاعة، وينظر في قضايا توزيع مياه الري وتخصيص المراعي واختيار مكان استقرار في حالة التنقل الموسمي، وكما يحق للشيخ في الجهات البعيدة عن نظر القياد مراقبة الأسواق الريفية وفرض الغرامات وإلزام السكان بدفع المطالب المخزنية حسب مقدرتهم مما يجعل منه المرجع الأول لأفراد القبيلة في حالة وقوع المخالفات وتقدير الضرائب الواجب إرسالها إلى القائد.

وبهذه المهام تتأكد مكانة الشيخ، ليصبح نفوذه مرتبطا بمدى قدرته على تلبية مطالب البايلك، وعلى حفظ الأمن بين مواطني قبيلته وحرصه على توجيه ما يتحصل عليه من مطالب وجبايات لمخازن البايلك[52].

2 _ التنظيمات القبلية ودورها في العهد العثماني :

لقد كان للسلطة العثمانية الأثر في تنظيم علاقتها مع القبائل وذلك لإحداث توازن يضمن لها تثبيت حكمها والسيطرة على دواخل البلاد إذ تقوم هذه العلاقة ذات الطابع العسكري على أسلوب تسيير إداري لا يخلو من القسوة والتعسف من أجل إقرار الأمن والمحافظة على الهدوء والطاعة ولو باستعمال العنف والإكراه ولضمان استخلاص الجباية بشتى الوسائل والطرق والمحافظة على الوضع الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية التي تضمن امتيازات الجماعات الحاكمة على حساب غالبية السكان في الريف[53] وعليه أدت هذه السياسة إلى تحجيم القبائل وخاصة قبائل الرعية وإبقاء هيمنة الأتراك على مقاليد الحكم وانعزالهم.

إن وضعية القبائل في إطار هذه العلاقة وتوزعها في الريف الجزائري يحدد أدوارها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

1.2 الدور السياسي :

1 _ قبائل المخزن:

هي عبارة عن تجمعات اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها فمنها من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم فيها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة ليألفوا جماعة عسكرية ترتبط

---

[52] - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية** –دراسات و أبحاث في تاريخ العهد العثماني ،ط2، دار البصائر ، الجزائر ، 2009،ص ص 229-230.

[53] - ناصر الدين سعيدوني، **منطلقات و آفاق** مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية ،ط2،عالم المعرفة ، الجزائر ،2009،ص 173.

مصالحها بخدمة الحكومة التركية[54] وبالتالي فأصول هذه القبائل مختلفة، ويمكن تصنيفها إلى قبائل عريقة تحتل أراضي خصبة واقعة في المناطق التلية والقريبة من المدن؛ مما جعلها عرضة للحملات التركية الأمر الذي أدخلها في تحالف مع البايلك، وقبائل مرابطية التفت حول السلطة قناعة منها بضرورة التعاون في مواجهة عدو مشترك، ومنها قبائل شكلها العثمانيون من عناصر غير متجانسة تنحدر من أصول مختلفة [55] كالعبيد و الكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال[56].

وقد كان انتشار هذه القبائل في الإيالة وفق مسارين متوازيين من الشرق إلى الغرب حيث يمتد الأول من سفوح التلية والثاني يمتد على حدود الصحراء، وهو ما يجعل دواخل البلاد تخضع لرقابتهم المباشرة[57]، ويتمثل دور هذه القبائل المشاركة في المحلات الفصلية لاستخلاص الضرائب أو الحملات التأديبية ضد القبائل الثائرة وحراسة جميع الأماكن الإستراتجية والحساسة التابعة للبايلك، والمطالبة بتوفير الفرسان لتدعيم الحاميات العسكرية المرابطة في مختلف الجهات[58]، هذه القوة أتاحت للنظام العثماني البقاء لثلاثة قرون رغم أن سلطته لا تتعدى سدس أراضي الإيالة، حيث أجمع الرحالة الأوروبيون الذين زاروا الجزائر على أن سيطرة الدايات كانت لا تتجاوز في بعض الأحيان أبواب مدينة الجزائر[59] ويضاف أيضا قلة العنصر التركي وعجزه عن التجنيد في صفوف الانكشاريين في العهد الأخير[60].

حيث يورد مارسيل اميريت (Marcel Emerit) " نفاجأ عندما نلاحظ العدد الصغير لهؤلاء المهيمنين (الأتراك)، يبدوا أنهم لم يتجاوزوا أبدا العشرين ألف رجل ففي وقت الحرب بإمكانهم تعبئة من عشرة (10) إلى اثنا عشرة (12) ألف جندي تركي أو كرغلي، وفي وقت السلم تكون الحاميات هزيلة، لدينا إحصاء للفرق الدائمة في سنة 1829 يشير إلى مجموع 3.661 رجل"[61]، في حين أن الاستعانة بقبائل المخزن عزز الحاميات التركية ب 30 ألف رجل في الريف والمدن،

---

[54] - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، المرجع السابق** ،ص 258.

[55] -أرزقي شويتام ،**المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1514-1830، المرجع السابق** ، ص 165.

[56] -ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، **الجزائر في تاريخ في العهد العثماني** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية ،الجزائر،1984،ص 105.

[57] -محمد السعيد عقيب ،عمر لمقدم ،**" قبائل المخزن و دورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (أيالة الجزائر)**، مجلة الباحث و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة حمه لخضر عماره ، الوادي ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2018، ص 108.

[58] -أرزقي شويتام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني ،1519-1830،المرجع السابق** ، ص 168.

[59] -الغالي غربي ،**السلطة و مراكز القوة بالجزائر العثمانية على عهد البايات 1671-1830**،دراسات و شهادات مهداة إلى أبو القاسم سعد الله ،جمع ، ناصر الدين سعيدوني ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000،ص 409-411.

[60] -ناصر الدين سعيدوني ، **ورقات جزائرية ..،المرجع السابق** ، ص211.

[61]- Marcel Emerit, **Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXe siècle**, In: Annales. Economies, sociétés, civilizations, 21ème année , N°1, 1966, p 45

بالإضافة إلى 15 ألف محارب موزعين على مختلف أنحاء البلاد، فضلا عن توفير قوة احتياطية فاعلة[62].

وهكذا أصبحت هذه القوة الساعد الأيمن والوسيلة الفاعلة لتدعيم الإجراءات الإدارية والحربية حين أصبح امتداد نفوذ البايلك داخل البلاد يقاس بمدى نشاط هذه القبائل[63]، كما شكلت الجهاز العسكري والاقتصادي والإداري الحقيقي للعثمانيين في الريف فكانت بمثابة حلقة الوصل بين الحكام والأهالي ووفرت للإدارة التركية الأعوان والإداريين والقياد والآغوات والفرسان [64] ومقابل ذلك منحت اقتطاعات جبائية تشمل مراعي واسعة وأراضي زراعية شاسعة وقد قدرت مساحتها ب 430.000 هكتا. وبفضل هذه الامتيازات الممنوحة والصلاحيات التي أقرت لهم، وفر البايلك مصاريف ونفقات كبيرة كان يمكن أن تؤثر على خزينته في حالة الاستغناء عن فرسان المخزن، ومن جهة أخرى اكتفى هؤلاء الفرسان بثلث غنائم الحملات التي يشاركون فيها[65] زد على ذلك توفير جزء كبير من الموارد المالية المستخلصة من الضرائب كالزكاة والعشور والحكور وغيرها.

وبقدر ما كانت قبائل المخزن في خدمة سلطة البايلك إلا أنها انعكست سلبا على قبائل الرعية التي كانت تتحمل عبء الضرائب الثقيل حيث يذكر وليام شالز" البايات وحكام الأقاليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب وبواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب وهذا الظلم الذي لا يطاق حيث أنهم كانوا يجعلون الناس يهجرون البلد و يتركون السهول الخصبة ليلجئوا إلى الجبال(..) إلى أطراف الصحراء"[66]، فنتج عن هذا النشاط أن أصبحت العلاقة علاقة استغلال وخوف بفعل الصلاحيات المخولة لعشائر المخزن وهذا ما دفع (رين) إلى وصف هذه العلاقة بعلاقة آكل ومأكول[67].

2 _ قبائل الرعية:

ينتمي أغلب أهل الرعية لقبائل الأوطان التي تتكون من أسر الخماسين، البحارين، والرعاة، والفلاحين المستخدمين من طرف ملاك الأحواش، والمزارع أو العاملين في أراضي الجماعة أو في ملكيات البايلك كعمال زراعيين دائمين أو مؤقتين، ويخضعون لأوامر رجال البايلك وأعوانه من أهل المخزن[68]، كما كانت

---

[62] -ناصر الدين سعيدوني ، **ورقات جزائرية** ، ص 211.

[63] - **المرجع نفسه** ،ص 210.

[64] -أرزقي شويتام ،**المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830**، **المرجع السابق** ، ، ص 168.

[65]-فله القشاعي المولودة موساوي ، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني ، 1771-1837**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ناصر الدين سعيدوني ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1989-1990، ص 37.

[66] - وليام شالز،**مذكرات وليام شالز** ، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر،1982،ص59.

[67] - فله القشاعي المولودة موساوي ،**المرجع السابق** ، ص ص 136-137 .

[68] - ناصر الدين سعيدوني ، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني (1791-1830)**،دار البصائر ،الجزائر ،2012، ص 420.

مهمة تقاسم قيادة هذه القبائل بين الطرفين (رجال البايلك وفرسان المخزن) إلى الانتفاع من خدماتها والظفر بالنصيب من الضرائب التي كانت تدفعها لأن هذه القبائل تشكل مصدر ثروة البايلك من جهة وتسهل عملية التحكم فيها وإخضاعها من جهة أخرى[69]، ففي الخلافة الشرقية[70] كان لوقوع قبائل الرعية على الطريق السلطاني عرضة للحملات العسكرية والضغوطات الجبائية، مثل قبيلة مهاجر وفليته التي صنفت كرعية عقب مشاركتها في ثورة درقاو، وقبائل الشلف ومينا التي كانت تستغل أهم السهول الخصبة والتي قسمت قيادتها إلى عدة مجموعات منها مجموعة تخضع مباشرة لسلطة الباي وصنفت قبيلة فليته إلى قايدة فليته التي يشرف عليها قائد تركي كانت هذه القايدة لا تخضع لسلطة الدواوير ولا الزمالة المخزنية [71] وكان نتيجة هذا التقسيم أن أضعف قبائل الرعية.

وبالرغم من هذه الوضعية الصعبة نتيجة المطالب المخزنية الثقيلة (العشور، الزكاة، اللزمة المعونة) تساهم هذه القبائل بتموين مدن الجزائر والبليدة والقليعة وشرشال، وموظفي الأوجاق بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، والمساهمة في الفرق المسلحة التي تجند من بعض الجماعات بأمر من آغا العرب [72].

3 _ القبائل المتحالفة:

وهي قبائل مثلتها الزعامات المحلية القائمة على أساس قبلي أرستقراطي أو ديني لا تختلف في ولائها للحكام عن قبائل المخزن باعتبار الوظيفة التي تؤديها للبايلك[73] مستندة في ذلك على نفوذها الديني والحربي والاجتماعي[74] حيث أشار حمدان خوجة إلى أن نفوذ المرابطين في المجتمع الريفي" نعمة، إذ بمجرد مالهم من نفوذ على هذه الشعوب يسكتون أسلحة الخصوم ويمنعون إراقة الدماء" [75] لهذا لجأ الأتراك إلى شيوخ ومرابطي هذه القبائل وشكلوا تحالفا يدعم سلطتهم في الريف ،ويحتوي هذه المجموعات ويضعف تأثيرها وذلك بواسطة إسقاط المطالب المخزنية وتقديم الهدايا وإصدار فرمانات التولية وتشجيع صراع العشائر المعتمد على مبدأ الصف ونزعة التعصب للقبيلة، ومن أشهر الأحلاف المتصارعة التي ذكاها الحكام أحلاف عبد النور والحراكتة بالهضاب العليا[76]. وقد تضطر السلطة

---

[69] - أرزقي شوتيام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830، المرجع السابق** ، ص 171.

[70] - تمتد الخلافة الشرقية من وادي الفضة شرقا إلى وادي السفيزف غربا.

[71] - عابد سلطانة : **المرجع السابق**،ص 145.

[72]- ناصر الدين سعيدوني ، **الحياة الريفية ..**، ص ص 420-421.

[73] -أرزقي شويتام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830، المرجع السابق** ،ص 171.

[74] -ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بن عبدلي ، **المرجع السابق** ،ص 108.

[75] -أرزقي شويتام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830، المرجع السابق** ،ص 172.

[76] -ناصر الدين سعيدوني ،المهدي بن عبدلي ،**المرجع السابق** ، ص 109.

الحاكمة إلى شن حملات عسكرية على كل من يحاول الخروج عن الطاعة كما حدث مع شيخ بني عباس و شيخ بني جلاب وابن القاضي وغيرهم[77].

4 _ القبائل الممتنعة :

هي القبائل البعيدة عن حكم السلطة التركية والمتحصنة بالصحراء والجبال كجبال جرجرة والونشريس وشمال قسنطينة، والأوراس وطرارة والبابور والهضاب الوهرانية ومناطق الأطلس الصحراوي وتخوم الصحراء، وقد قدر الفرنسيون عددها عام 1830 ب 3.200.000 نسمة من مجموع السكان[78] وقد امتنعت هذه القبائل عن دفع الضرائب أو التسليم لسلطة البايلك ما أدى إلى عديد حركات التمرد والعصيان[79] مما خلق توتر هدد الأمن العام والمصالح الاقتصادية للبايلك ما دفع هذا الأخير إلى تجريد حملات ضد هذه القبائل وخاصة طوال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بسبب ضعف الدولة.

ففي عام 1822 قام الباي إبراهيم الكريتلي بشن حملتين ضد القبيلتين الثائرتين النمامشة والعمامرة واستولى خلالها على غنائم معتبرة، وهذا لإرغامها على ترك الجبال والاستقرار بالمناطق السهلية لتكون تحت مراقبة الإدارة[80]، ومن الإجراءات التي تدعم هذه السياسة تنصيب الحاميات وإقرار عشائر المخازن والتحكم بالأسواق الموسمية والأسبوعية الواقعة بالقرب من مواطن هذه القبائل المستقلة[81].

وضمن هذا الجدول يظهر توزيع تعداد هذه القبائل؛ ويظهر من خلاله العدد الكبير للقبائل المستقلة (الممتنعة) ما يعكس التوتر الدائم الذي يطبع علاقتها مع السلطة المركزية خاصة في أواخر عهدها.

توزيع نفوذ القبائل في الجزائر

الجهات/القبائل	مدينة الجزائر	تيطري	وهران	قسنطينة	المجموع
المخزن	**19**	**14**	**46**	**47**	**126**
القبائل الخاضعة	**11**	**23**	**56**	**14**	**104**

---

[77] -أرزقي شويتام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830، المرجع السابق** ، ص 172.

[78] - ناصر الدين سعيدوني و المهدي بو عبدلي ، **المرجع السابق** ،ص 109

[79] -فله القشاعي ، **المرجع السابق** ، ص 141.

[80] -أرزقي شوتيام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830، المرجع السابق** ، ص ص 197-198.

[81] -ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي ، **المرجع السابق** ، ص ص 109-110.

الزعامات نصف المستقلة	**20**	**12**	**29**	**25**	**86**
القبائل المستقلة	**23**	**13**	**26**	**138**	**200**

المرجع : مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان ،" **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 1830** " مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، مجلد 5 ، العدد 16 ، أفريل 2013 ، جامعة تكريت ، ص 428.

2.2 الدور الاقتصادي

شكّل الريف مصدر ثروة الإيالة الأمر الذي أشار إليه حمدان خوجة بقوله :" تتكون هذه الإيالة من مدن وأرياف وموانئ ، غير أن الجزء الأكبر الذي هو قاعدتها ومصدر ثروتها يوجد خارج المدن"[82]. و يسكن أغلب سكان الريف في شكل قبائل متناثرة تعتمد في حياتها على الزراعة و تربية الماشية بالإضافة إلى ممارسة النشاط التجاري و الصناعة التقليدية [83].

يبقى النشاط الرعوي والزراعي أهم عناصر الحياة القبلية والتي أساسها الأرض، فنوعيتها وامتلاكها وطريقة استغلالها أساس الحياة الاقتصادية لهذه المجتمعات التي حافظت على شكل ملكيتها ونمط الإنتاج وانعكس ذلك على البنية الاجتماعية بالريف.

1.2.2 _ أنواع ملكيات الأرض:

أ _ الملكية الخاصة (ملك):

هي الملكية العادية التي يقرها العرف العام ،وتستند إلى وجود وثيقة أو تملك غير مطعون فيه ،وهي تشبه إلى حد كبير الدومينيون (dominium) الروماني وحق الملكية المعروف في المجتمعات الغربية [84] وقد قدرت حسب تقرير فارني ب 4.500.000 هكتار في منطقة التل [85] كان يستغلها أصحابها ويتصرفون فيها بشكل مطلق ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتي الزكاة والعشور، وكانت تتصف بعدم الاستقرار وصغر المساحة في المدن وشساعة في الأقاليم الريفية لاسيما منها

---

[82] -حمدان بن عثمان خوجه ، **المصدر السابق** ، ص 13 .

[83] -أرزقي شويتام ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره ،1800- 1830**، ص 82.

[84] -ناصر الدين سعيدوني ،**الحياة الريفية..**،ص202.

-يكّمن الاختلاف في عدة نقاط بين حق الملكية الغربية والملكية الخاصة في الجزائر حيث تتميز الأخيرة ببقائها في حالة الشيوع بين الأجيال الناجم أساسا من نظام المواريث فضلا عن حقه في طلب قسمة الملك الشائع لكن لا يلجأ إليه بسبب التماسك الأسري ،الحق في الشفاعة ،و عدم التقيد بشكلية الكتابة وإمكانية إثبات المعاملات العقارية بشهادة الشهود . ينظر : رشيد فارح ،" **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء الاحتلال و أثر ذلك على البيئة الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري** "،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2005،ص 90.

[85] - **المرجع نفسه** ص 124.

الجبلية في جهات طرارة ونواحي جرجرة والواحات الصحراوية التي حافظت على إطارها التقليدي الذي يعتمد على التنظيم القبلي والعادات الموروثة والتي أصبحت تميز خدمة الأرض واستغلالها [86] .

وتشهد أراضي الملك نمط العيش واستغلال فلاحي زراعي أكثر منه رعوي ، يقوم على الحيازة التقليدية التي يمكن التصرف فيها وطرق الزراعة والرغبة في الحياة المشتركة في إطار الأسرة الكبيرة مما يحفظ الملكية من التفتت الذي قد يتسبب في تقسيمها بين أفراد الأسرة، ويرتبط الفلاح في حدود ملكيته الخاصة ارتباطا قويا، يستغلها بعاطفة كبيرة، وهذا ما يجعل الصفقات العقارية نادرة إلى حد ما، مما يحفظ للأسر الريفية حياتها الآمنة وتضامنها[87].

ب _ أراضي البايلك (الدولة):

وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها، وقد ضمت لسجلات البايلك، عن طريق الشراء أو وضع اليد في حالة شغور أو مصادرة أراضي القبائل المتمردة وتضاف إليها أراضي الموات والغابات والمناجم التابعة للسلطة المركزية، وبما أن المذهب الحنفي هو مذهب الدولة الرسمية ينص على أن أراضي الدولة كلها تعتبر أراضي سلطانية وللسلطان الحق في توزيعها على من يريد سواء للتملك أو الاستغلال [88] فكانت من نصيب كبار الموظفين والقبائل التي تدعى (العزل)والتي تقدم المقاتلين للسلطة زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي، وكما تدفع للفلاحين مقابل دفع الإتاوات المفروضة عليهم[89] و تسلم إلى المرابطين وشيوخ القبائل مقابل خدماتهم وإلى عشائر المخزن كامتياز، والكراء لسكان الدواوير المجاورة (الحكور)[90].

وتشتمل توزيعات أخرى كعزل المطمور وعزل القوناق (أراضي المعسكرات) وعزل الغريب (الأكدال) يشمل الأراضي المخصصة لحيوانات البايليك[91] وقد قدرت مساحتها عام 1841 م حسب إحصاء فارني ب 112.351 هكتار ،وعند إصدار قانون سيناتوس كونسيلت (Sénatus-Consulte) عام 1867 قدرت بما لا يقل 146.693 هكتار التحقت بدائرة الدومين[92].

ج _ أراضي الأوقاف:

---

[86] -ناصر الدين سعيدوني ، **دراسة تاريخية الملكية و الوقف و جباية الفترة الحديثة** ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2001، ص ص 80-82.

[87] -ناصر الدين سعيدوني ، **الحياة الريفية ..**،ص 203

[88] -جميلة معاشي ،**المرجع السابق** ، ص ص 179-180.

[89] -حنيفي هلايلي ، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ،ط1، دار الهدى ، الجزائر 2008، ص 154.

[90] -ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية و الجباية....**،ص 83.

[91] -صالح عباد ، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومه ،2012،ص 379.

[92] -ناصر الدين سعيدوني ، المهدي عبدلي، **المرجع السابق** ، ص 52.

وهي الأراضي المحبوسة لصالح المؤسسات الدينية والأعمال الخيرية ولا تخضع للبيع أو التوريث ، وقد عرفت انتشار في أواخر العهد العثماني حتى أصبحت تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك[93]، وقد اكتسبت مؤسسة الأوقاف مكانة كبيرة بالنظر إلى دورها البارز؛ إذ كانت الوسيلة الأكثر ملائمة لتسيير شؤون الجزائريين كالإنفاق على رجال العلم والمدرسين والطلبة والإحسان إلى الفقراء والعمل على تماسك الأسرة الجزائرية، بالإضافة لرعاية الأمور التي تخص العامة وقد كانت وسيلة لمنع مد يد سلطة البايلك إليها وحمايتها[94].

د _ أراضي العرش:

هي الأراضي الجماعية المعروفة بالسبيقية في الناحية الوهرانية وبالعرش في الجهات الجزائرية الوسطى والشرقية ، وهي ملك لكل أفراد الجماعة أو الفرقة أو القبيلة، وتتمتع الجماعة الريفية بحق الانتفاع بالأرض دون إمكانية التصرف فيها بيعا أو كراء أو استبدال أو تحبيسا، وفي مقابل ذلك يكفل لها الحق المطلق في المحاصيل، وتوريث الأرض للذكور[95].

هذه الأراضي الجماعية شكلت موضع النشاط الفلاحي والرعوي للقبائل تتمطى مساحتها وتتقلص طرديا وبشكل موازي لوزن القبيلة العسكري والسياسي والديني تتحدّد مكانة و إمكانية تأثيراها على مجريات التحولات البنيوية بطابع العلاقة التي تربطها بالقبائل الأخرى من جهة ، وبالنظام السياسي التركي من جهة أخرى[96]، هذا الأخير الذي اتخذها عامل مساومة في سياسته تجاه القبائل على ثلاث مستويات :

- ✓ القبائل يتحدد حجمها و يدعم حضورها السياسي والاجتماعي بأهمية حجم أراضيها وممتلكاتها لأن رابطة القبيلة بالأرض أقوى من رابطتها بالوطن.
- ✓ دورها في الصراعات السياسية القبلية حيث لا تتردد قبائل المخزن والمعتدية من الاستيلاء عليهم و ضم أراضي القبائل الأخرى.
- ✓ المخرج الأخير لأزمات دفع الضرائب، فالقبيلة التي لا تستطيع دفع ضرائبها، ولا الدفاع عن نفسها تلجأ إلى تقديم أرضها لجباة الضرائب[97].

أما عن كيفية استغلالها فيتم خدمتها جماعيا حسب مقدرة وإمكانيات أفراد القبيلة، ويخصص جزء منها للرعي، وعند تغيب أو إهمال أحد الأفراد لحصته تسلم

---

[93] - **المرجع نفسه** ، ص 50.

[94] -ناصر الدين سعيدوني ، ، **دراسات تاريخية في الملكية و الجباية....**، ص ص 245-249.

[95] - ناصر الدين سعيدوني ، **الحياة الريفية..** ، ص 205.

[96] - محمد الطيبي ، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي** دراسة في الذهنيات و البنيات و المآلات ، ط1،دار بن النديم ، الجزائر ، 2009، ص 117.

[97] _ **المرجع نفسه**، ص ص 117 118.

لمن يخدمها تحت إشراف شيخ القبيلة، وتفرض عليه الدولة غرامة مالية سنوية [98] وكان انتشار هذه الأراضي في السهول العليا بصفة خاصة ومناطق الاستبس وفي الصحراء حيث قدرها فارني ب 5 ملايين هكتار[99].

إن ملكية الأرض وطبيعة استغلالها يعبر عن واقع اجتماعي لا يستثني التقلبات الطبيعية والسياسية في تحديد طبيعتها، حيث ذهب الكثير بوصفه مجتمعا إقطاعيا فنجد أن شارل فيرو أقام تصنيفه على أساس الامتيازات المرتبطة بالقيادة التي أدت إلى الفوارق الاجتماعية (رعية مُستغلة / مخزن_ مستغِلة) وهذا ما وقف عنده روني غاليسيو بوصفه" إقطاع القيادة " حول سيطرة وهيمنة الارستقراطية الريفية المتمثلة في المخزن والعائلات الكبرى[100] مما أحدث صراع وحروب بين هذه المجموعات غير المتجانسة كما يصفها جورج ايفي[101]، لكن هذا الطرح رفضه اندريه نوشي الذي أكد على عدم استغلال الرؤساء أو توسيع ملكياتهم على حساب الرعية لخضوعهم لرقابة البايلك[102].

كما سارت لوسيت فالنسي على نهجه حيث تقول أننا "نرتكب خطأ كبير(..) أن جميع الشرفاء أو الأجواد أو المرابط يحتلون موقعا عاليا في المجتمع العربي" ووصفت نمط الإنتاج بالبدائي من حيث التنظيم القبلي للمجتمع والدور الذي تلعبه الممارسات الجماعية في إطار الاكتفاء الذاتي[103] القائم على العائلة الموسعة التي تكوّن الوحدة القاعدية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية وذلك لكون الأرض الفلاحية وقطعان الماشية ووسائل العمل هي ملكية عائلية والعائلة الموسعة هي الإطار الضروري والكافي لممارسة الوظيفة الإنتاجية [104] .

.2 2.2_ النشاط الزراعي و الرعوي:

أ_ المحاصيل الزراعية:

لقد كان المجتمع الجزائري فلاحي حيث قدرت نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90 % وبالإضافة إلى العامل البشري، فقد ساعدت العوامل الطبيعية كتنوع المناخ وخصوبة التربة على وفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية، فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية[105]، فالقمح من المحاصيل الجزائرية

---

[98] - ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي ، **المرجع السابق** ، ص ص 52-53.

[99] -صالح عباد ، **المرجع السابق** ،ص ص 377-378.

[100] - **المرجع نفسه** ،ص 381.

[101] -محفوظ سماتي ، **الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها**،تر، محمد الصغير بناني ، عبد العزيز بوشعيب ،منشورات دحلب ،مؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية ،الجزائر، 2007، ص 61.

[102] - محفوظ سماتي، **المرجع السابق** ، ص 63.

[103] -لوسيه فالنسي ، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830**، تر، الياس مرقص ، ط1، دار الحداثة ، بيروت ، 1980، ص 48.وما بعدها

- للمزيد عن هذا الموضوع راجع : صالح عباد ، **المرجع السابق** ، ص ص 389-387 .

[104] -الطاهر عمري،**المرجع السابق**،216.

[105] - أرزقي شويتام ، ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830**، **المرجع السابق** ،ص215.

الهامة حيث عرفت مناطق الأطلس التلّي والهضاب الداخلية نوعا جيدا منه يعرف بالبليوني أو القمح الصلب ،أما في المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة فكانت تنتج قمحا أقل جودة بسبب طبيعة المناخ [106] .

وقد ذكر بوتان في تقرير 1808م أن مردود الأرض الزراعية من الحبوب يتراوح بين 8 إلى 16 قنطارا للهكتار الواحد، بالإضافة إلى الشعير الذي يستهلكه سكان السهل والذي يصل مردود الهكتار الواحد إلى 19 قنطارا وفي بعض الحالات الاستثنائية يصل إلى أربعين قنطارا في الهكتار الواحد[107]، أما الأشجار المثمرة فنجدها في المناطق الجبلية كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك والمشمش[108]، حيث أشار هايدو (Haedo) إلى :"أن هناك عدد لا يحصى من البساتين والكروم والحدائق المملوءة بأشجار البرتقال والليمون وبالأزهار من كل نوع وعيون الزلال التي تتدفق بقوة في كل الاتجاهات"[109].

أما البقول والخضار بمختلف أنواعها كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل و الفول (..) فهي تنتشر بفحوص المدن[110]، وكما عرفت الجزائر إنتاج المحاصيل التجارية كالقطن والتبغ و الكتان والحلفاء[111]. فكان القطن يزرع في ضواحي مدينة الجزائر الذي قال عنها السيد تانفيل : "مهما كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر، فإنها منتجة. ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر، فكانت النتيجة جيدة"[112]. أما زراعة الكروم فقد تركزت في الهضاب الجبلية مثل جبال بني رشاد شمال معسكر التي سكانها "يقيمون بالقرى ويخدمون أرضهم الغنية بالكروم"[113] كما عرفت الصحراء زراعة النخيل ،حيث يذكر شلوصر أن " ثورة سكان الصحراء تتمثل في الجمال والأغنام وغابات النخيل"[114].

أما عن الأشجار الغابية فقد كانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كثير منها للاستعمالات اليومية[115] بالإضافة إلى انتشار الحياة الرعوية، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل على

---

[106] -ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي ، **المرجع السابق** ، ص 58.
[107] -بلبراوات بن عتو ، **المرجع السابق** ، ص 309.
[108] -ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي ، **المرجع السابق** ، ص 59.
[109] -مولود قاسم نايت بلقاسم ، **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج 2، ط 2، دار الأمة ، الجزائر ،2007،ص 329.
[110] - ناصر الدين سعيدوني ،المهدي بو عبدلي ، **المرجع السابق** ، ص59.
[111] -حمدان بن عثمان بن خوجه، **المصدر السابق** ،ص 88.
[112] -أرزقي شويتام ، ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830**، **المرجع السابق** ، ص 216.
[113] -لاكوست ، نوشي ، برينان ،**المرجع السابق**،ص 145.
[114] -فندلين شلوصر ،**قسنطينة أيام أحمد باي ،1832-1837**،تر ،أبو العيد دودو ، صدر عن وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007، ص 102.
[115] -ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي ، **المرجع السابق** ، ص 59.

غاباتها المنقرضة ما عادا بعض المظاهر الجغرافية و في منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 ، وساهم السماح باستغلال غابات منطقة جرجرة و البابور في تقليص الثروة الغربية للبلاد[116].

أما ما ميز استغلال الملكيات الزراعية عامة في الجزائر خلال العهد العثماني هو استعمال بدائي للآلات كالمحراث الخشبي والمنجل والالتجاء إلى تقنيات قديمة للتسميد، ما جعل أغلب الملكيات تعاني الإهمال مثل سهول عنابة و وهران والجزائر[117]، من جهة أخرى كان استغلال خصوبة السهول الجزائرية خلال العهد العثماني محدود فأغلب غاباتها تغطيها الحشائش البرية والأشجار غير المثمرة بسبب السياسة العثمانية التي أقرت فيها القبائل المخزنية ، فمثلا كانت 78% من السهول الوهرانية بحوزة عشائر المخزن[118] وقد شهدت البلاد عديد الأزمات والكوارث كالجفاف والزلازل والفيضانات على غرار اجتياح الجراد الذي أحدث مجاعات أثرت على الزراعة حيث يذكر العنزي أنه" في سنة 1805 وقعت مجاعة شديدة وقحط وهول أضر بأهل قسنطينة ووطنها ودام 3 سنوات متتالية (..) سببها الجائحة فإنها قد أصابت بألكه وأعدم حصاده في جهات كثيرة سيما ناحية القبلة وأعراشها كالحراكتة و النمامشة"[119].

ب _ الثروة الحيوانية:

اهتم سكان الريف والصحراء بتربية الماشية حيث تعتبر قطعانهم المصدر الأساس للثروة ،إذ نجد الأغنام والأبقار والماعز والحمير والبغال والثيران وكذا الخيول والدواجن[120] وكان توزيعها مختلف من منطقة إلى أخرى حيث نجد الأغنام والجمال منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارق الصحراء، أما المنطقة التلية فكانت متخصصة بتربية الأبقار، وبالنسبة للماعز والحقول والبغال فإننا نكاد نجدها عند القبائل[121]، وقد وفرت هذه الحيوانات متطلبات السكان الغذائية و المعيشية، فكانت مصدر عيش رئيس في الجهات السهبية كمنطقة النمامشة التي تعتمد أساسا على تربية الأغنام والجمال وتتنقل معها عبر مجال رعوي قدرت مساحتها بمليوني هكتار.[122]وقد قدرت إحصاءات الجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بـ 6.850.205 رأس غنم، 3.384.902 رأس ماعز، 1.081.738 رأس بقر، 213.321 بين جمل و ناقة، 178.864 حمار،

---

[116] -ناصر الدين سعيدوني ، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830) و يليه قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1805**, ط3, دارالبصائر ,الجزائر 2012،ص ص 30-33.

[117] -ناصر الدين سعيدوني ، **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية** ، ص ص 88-89.

[118] -بلبراوات بن عتو ، **المرجع السابق** ، ص 306.

[119] -صالح العنزي ، **مجاعات قسنطينة** ، تح ،رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974، ص ص 27-28.

[120] -وليام شالر ، **المصدر السابق**، ص 33

[121] -أرزقي شويتام ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830**، **المرجع السابق** ، ص 217.

[122] ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي ، **المرجع السابق** ، ص 60.

131.085حصان و 9.069 بغل[123]. وبالرغم ما شكلته الماشية من رأس مال للقبائل إلا أن كثرة الجفاف وقلة العناية بها أدت إلى الإضرار بها، بل واختفاءها أحيانا في بعض الجهات، هذا بالإضافة إلى الأوبئة والصراعات القبلية والثورات ضد الحكم العثماني التي كثيرا ما سببت ضياع قطعان الماشية[124].

3.2 _ الدور الاجتماعي:

لقد كان للنسب والعصبية دورا في الحفاظ على قوة القبيلة وتماسكها إذ شكلت وحدة اجتماعية متكافلة تسير شؤون حياتها و تحقق مصالحها وفق نظام داخلي يضمن ديمومتها ويساعدها على التواصل مع السلطة المركزية التركية.

إن الدور الاجتماعي لهذه الكتلة القبلية يكمن في تلاحمها الذي تدعمه خصائص عدة كالمساواة والعدالة بالمقارنة مع مجتمع المدينة ،وهذا ما يدل عليه ضعف الفروقات بين أفراد القبيلة، حيث أن الطبقية تكاد تختفي لأن الملكية مشتركة في أغلب الأحيان[125] حيث ضمنت أرض العرش كحد أدنى من التوازن بين أفقر وأغنى أفراد الجماعة فيما يخص استغلال الأرض و نمط الإنتاج الزراعي[126]، ورغم أن طبيعة المجتمع القبلي ذو القاعدة الاجتماعية الصلبة قائمة على مبدأ التضامن الذي يوحي بالمساواة وعدم الهرمية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يخفي وجود تفاوت في توزيع الثروة والسلطة سواء على مستوى القبيلة أو مجموعة قبائل المكونة للبناء القبلي، كما أن العلاقات القائمة على رابطة الدم تحجب التفاوت وما ينتج عنها من تناقضات بين مختلف الشرائح الاجتماعية[127].

إن الالتحام القرابي يستند إلى عصبية دينية تمثل الرابطة التي يلتف حولها المجتمع، والرابطة الدينية نقصد بها الإسلام فهي الأوسع في النظام القبلي، إنها قاعدة نظام الانتماء الواسعة التي مثلها (غيلتر) بالرابطة الواسعة التي جمعت مختلف القبائل التي منعت التفرق وقلصت التهميش[128] وأخذ العنصر الديني يمثل بعدا آخر في التمرتب داخل العائلة[129] فكان الدين هو المحرك الأساس للجموع إذ يذكر ديبو تانفيل في مشروعه لاحتلال الجزائر أنه : " لا يجب الاعتقاد بأن العرب والقبائل يستقبلون أي محرر ويرحبون به بلا تمييز وذلك بسبب الجهل التام الغارقين فيه،

---

[123] - المرجع نفسه ،61.

[124] - أبو القاسم سعد الله ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982، ص ص 152-153.

[125] -سلمي مجبري ، حسان مجبري ، **المرجع السابق** ، ص 323.

[126] -ناصر الدين سعيدوني ، **الحياة الريفية ...**، ص 207.

[127] - سلمى مجبري ، حسان مجبري ، **المرجع السابق** ، ص 323.

[128] - **المرجع نفسه**.

[129] -الطاهر عمري:**المرجع السابق**،ص 216.

والتعصب الأعمى للدين (..) لقد رأيناهم نازلين من جبالهم أثناء الحملة التي قام بها الأسبان على مدينة الجزائر منذ ثلاثين سنة"[130].

كما شكل التضامن أحد الخصائص والمحددات الأيديولوجية القبلية، فمكانة الفرد تستوجب الانصهار في الجماعة القبلية فيتصرف ويعبر عن إرادتها .ومثلما كانت القبيلة الملجأ الحصين للفرد فإن التضامن بين أفرادها وسيلة أساسية للدفاع عن كل أشكال القهر المسلط من خارجها. وما دامت الخيمة الوحدة السكنية التي ظلت تصاحب البناء القبلي فقد أصبحت رمزا لتماسك القبيلة ووحدة بناءها القاعدية ومظهر من مظاهر التضامن. الذي شكل لحمة للمجموعات القبلية تجسدت في سلوكات و ممارسات . وهنا يورد لنا الكولونيل ناولت (Noëllet) صورة من صور التضامن لدى المجتمع الجزائري فيقول :" إن التضامن الذي يربط جميع المجموعات وأفراد القبيلة الواحدة هي الوسيلة الأكثر نجاعة التي يجدها الفرد ضمانا لأمنه الشخصي. في الواقع تلاحق القبيلة بهمة كل أذى يصيب أحدها في جميع تخييمات قبيلته أو فرقته، فالفرد الذي يكون ضحية سلب أو غارة، يجد في الحين مساعدة سريعة للانتقام، إذ يتم إتباع القطعان المسلوبة عبر مسارها إلى مسافات من 4 إلى 500 كيلو متر"[131].

وكما نجد ذلك خلال الأزمات حيث يذكر صالح العنزي أن مجاعة 1808 التي دامت ثلاث سنوات كان أصحاب الخير من أعيان البادية والحاضرة قد بذلوا جهدهم في إعطاء الصدقات ومنهم من يحضر الحبوب إلى الأسواق ويكتال كل واحد نصيب وحين تقضي تلك الحبوب، ينادي يا عباد الله كل من أخذ شيئا فهو خالص لا آخذ منه ثمنه (..) ويتكرر ذلك مرارا لأصحاب الخير[132].

خلاصة القول، شكلت القبيلة امتداد تجذر في تاريخ الجزائر وظل محافظا على ثوابته رغم دخول تراتبية جديدة وما عرفته من تقلبات سياسية وطبيعية، فشكل المعطى الاجتماعي أهم أسسه وأوسع صوره قبل الاحتلال .وبالتالي شكلت القبيلة مؤسسة اجتماعية واقتصادية وسياسية لعبت أدوارها ضمن مجموعاتها، بينها وبين السلطة المركزية التي لم تعرقل نشاطها وحافظت على بقاء تسيير شؤونها الداخلية (شيخ القبيلة_مجلس الجماعة) فكانت طرف سياسيا وعسكريا في إطاره الضيق ضمن سياسة السلطة المرنة من باب التحالف ،واقتصاديا كمصدر تموين الخزينة بما فرض عليها من ضرائب التي وصفت بالمجحفة ما عمّق الخلافات وأضرّ بالواقع الاقتصادي الذي بقي يعتمد على وسائل بدائية ومشاعية الأرض.

---

[130] - فريد بنّور ، **المخططات الفرنسية تجاه الجزائر ، 1782-1830**، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع ، 2008، ص 220.

[131] - le colonel Noëllat , **l'Algérie en 1882** ,librairie militaire de j.dumaine, Paris,1882,p79

[132] - صالح العنزي **المصدر السابق** ، ص 40.

الفصل الثاني

آليات ومظاهر التفكيك القبلي في الميادين العقارية والاقتصادية

أولا: الميدان العقاري

ثانيا: الميدان الاقتصادي

وضع دعاة الاستعمار الفرنسي تأويلات تقر مشروعية احتلالهم وتساير توجهاتهم التوسعية فغدت الجزائر في تصورهم تنطوي على فكرة إثبات الركود الاجتماعي والانقسام السياسي[133] الذي ظل محفوظا بمؤسسة التضاد بين الوحدات الاجتماعية على هامش سلطة الحكم العسكري ما أفضى إلى خليط من الأجناس المتنافرة، غير المنتظمة ضمن بنية مجتمعية قارة ومتماسكة، بل وغير المؤطرة وفق أي شكل من أشكال الانتماء السياسي[134]،حيث يذكر مجهول صاحب كتاب" الجزائر مهاجرون وأهالي" أن المجتمع الجزائري" لم يكن قبل احتلالنا سوى مجموعة من القبائل المتناثرة هنا وهناك على الأرض وفي حروب دائمة بينها دون تماسك ودون

---

[133] - محمد نجيب بوطالب ،**المرجع السابق** ، ص 36.

[134] - امحمد مالكي ، **الحركة الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1994، ص ص120-123

أي رابط سوى قرابة الدم وهوية الدين" [135].فمن هنا كان واجب فرنسا الحضاري للنهوض بالمجتمع الجزائري حيث يذكر الجنرال استرهازي أن " الجزائر بلد بحاجة إلى الحضارة ، فتجمعاته البشرية المتحركة لا بد من تثبيتها و أن القبائل الجزائرية لم تجد القوة العسكرية التي تحميها "[136] حيث بقيت لفترة طويلة في قطيعة سوسيولوجية معها ، وفي موقع شبه هامش في دواخل البلاد [137] .

ومن جهة أخرى يضيف صاحب كتاب "الجزائر مهاجرون وأهالي"أنه: " ما دامت القبيلة موجودة بمجتمعها المتعجرف فهي تدفع الأجانب بيد ،وبيد أخرى تثقل كاهل الأهالي بحط كل ذكاء وشل كل نشاط ،ومهما كانت طريقتنا في اقتلاع افريقيا من الهمجية وإرساء الحضارة، فإننا نجد أنفسنا دائما أمام هذا الحاجز الذي هو بنية المجتمع العربي، الذي يجب الوصول إلى جذوره، ومهما كان سبيلنا إلى ذلك نجد أنفسنا عند أسفل الصخرة التي يجب جرفها وبعثرتها و من ثم تهيئة مساحات شاسعة لجلب الهجرة الأوروبية ، التي تمثل مسألة بالغة الأهمية "[138] ، ولهذا سعت فرنسا لاتخاذ إستراتيجية استعمارية نابعة من واقع القبائل المرتبط أساسا بالأرض وطبيعة استغلالها التي اعتبرتها" ملك للحضارة التي يمثلها الرجل الأبيض لأنه يغير وجها بفضل عمله ومثابرته ومن هنا يملك حقا شرعيا لا يرد في الاستيلاء على الأراضي الواسعة التي تعيش فيها المجتمعات المتخلفة دون أن تستغلها "[139] وبهذا تحدد واجب فرنسا في الجزائر و الذي عبر عنه غزيل بأنه " لا يمكن للفرنسيين أن يكونوا أسياد في كل مكان إلا إذا أخضعوا أرياف الجزائر لاستيطان أوروبي كثيف "[140] قائم عن الاستيلاء على أراضي القبائل.

أولا : الميدان العقاري

1 . أهم التشريعات الفرنسية تجاه الملكية الجزائرية:

1.1. مصادرة أراضي الجزائريين 1830-1846:

شكلت الأرض هدفا أساسا بالنسبة لسياسة فرنسا الاستعمارية،لإدراكها أهميتها بالنسبة للأهالي كونها أهم عناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية, ومصدر رزق وتلاحم لأفراد المجتمع الجزائري، فلهذا لم تتأخر لتنتظر نتائج الحملة كي تقرر الاستيلاء على أملاك الجزائريين[141]، فأسست قطاع أملاك الدولة بموجب مرسوم 8 سبتمبر 1830 وطرح نفسها وريث وحيد للدولة العثمانية بحكم ما سمته حق

---

[135] - anonyme, **Algérie Immigrants et indigènes**, imprimerie balme, Paris,1863,p6.

[136] - بلبراوات بن عتو ، **المرجع السابق** ،ص 208.

[137] - دلندة الأرقش و آخرون ، **المرجع السابق** ، ص 204.

[138]- anonyme**, op-cit** ,p18.

[139] - غرانيزون أوليفي لوكور ، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية** ،تر ، نورة بوزيره ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ،2007، ص144.

[140] - محمد بشير الشنيتي ، **المرجع السابق** ، ص 8.

[141] -أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**،ج1،ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1992، ص 72.

الاحتلال رغم تعهد القائد العام للجيش الفرنسي ديبرمون(De Bourmont) [142] في وثيقة الاستلام بضمان الحرية لجميع طبقات السكان وأنه لن يكون أي مساس بدينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم[143]. و لتسهيل مهمة عدم إثبات الملكيات العقارية عمدت إلى إتلاف السجلات العقارية وملكية الأراضي وصكوك الأوقاف[144]، وقد أتبعت هذا الإجراء بجملة من التشريعات لإضفاء الصفة القانونية على استعمارها للجزائر ويؤمن لها المزيد من الأراضي.

2.1. مصادرة الأوقاف :

لقد أدركت الإدارة الفرنسية أهمية الأوقاف كونها جهاز إداري و سبله فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية للجزائريين ، فعملت الإدارة الفرنسية لإصدار مراسيم تنص على نزع صفة المناعة والحصانة عن الأملاك المحبوسة .هذه الحصانة التي عبر عنها أحد الكتاب الفرنسيين بأنها: " تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تطوير الأقاليم التي أخضعتها أسلحتنا وتحويلها إلى مستعمرة حقيقية "[145] .

لقد كان ضرب الأوقاف وتصفيتها يخدم السياسة الاستعمارية من وجوه عدة، فاقتصاديا تمكنت من إدخالها في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري ليسهل على الأوروبيين امتلاكها واتساع دائرة الاستيطان، حيث يذكر زايس (Zeys): " بأن الأوقاف تتعارض وتتنافر مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر"[146]، أما سياسيا، كانت ترى بأنها مركز قوة يملك أموال كثيرة ويتمتع بنفوذ من شأنه أن يشكل خطر على السلطة الفرنسية بالجزائر إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الجمعيات الدينية التي تتغذى من الأوقاف وراء معظم حركات المقاومة[147].

لقد حددت فرنسا مصير الأملاك الوقفية منذ بداية حملتها رغم النص الصريح في اتفاق بين حسين باشا ودي برمون على احترامها. هذا الأخير الذي

---

[142] -الكونت لويس دي برمون (1773-1846)، قائد في الجيش النابليوني في1815 تخلى عن النابليوني والتحق بلويس 18، صار وزير الحربية سنة 1829، قائد الحملة الفرنسية التي نزلت في سيدي فرج عام 1830، أنظر عدة بن داهة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)**، ج1 ، ط1،المؤلفان للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013،ص 332.

[143] -**المرجع نفسه** ، ص ص 332-333.

[144] -بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة ، 2006،الجزائر،ص 158.

[145] - ناصر الدين سعيدوني ، **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية** ... ،ص 250.

[146] - **المرجع نفسه.**

[147] - صالح حيمر،**السياسة العقارية في الجزائر (1830-1930)**،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف أ.د.علي آجقو ،قسم التاريخ وعلم الآثار ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة الحاج لخضر،2013-2014 ، ص35.

عمل على ضم أملاك بيت المال بما فيها الأوقاف إلى أملاك الدولة الفرنسية (الدومين) وأنشأت لجنة مالية تشرف على ذلك[148].

ومع قدوم كلوزيل(Clauzel)[149] أصدر بتاريخ 7 ديسمبر 1830 أمر بضم إدارة الاحتلال كل الممتلكات الوقفية الدينية إلى أملاك الدولة ، الذي امتد إلى أوقاف المساجد ،كما يحق لإدارة الأملاك العمومية وحدها التصرف في هذه الممتلكات التي تحوّل إلى المستوطنين[150].

ورغم اصطدم هذا المرسوم بصعوبات حالت دون إتمام تنفيذه إلا انه أدى إلى تصرف أملاك الدولة بألفي وقف موزعة ما بين مؤسسة ومصلحة خيرية ، ما أثر على حياة الجزائريين الثقافية والاجتماعية[151] .

كما شكل أيضا قرار1 أكتوبر 1844م أول محاولة تنظيم للملكية العقارية الذي كانت أهم بنوده، المادة الثانية التي تنص على رفع صفة المناعة على الوقف ،ما أخضعه لمختلف المعاملات [152]. ثم تلاه مرسوم 30 أكتوبر1858م الذي وسع صلاحياته وأخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا وسمح بامتلاكها و توارثها[153] ،ثم جاء القرار المشيخي في 22 أفريل 1863م الذي امتدت إجراءاته إلى ضم الأوقاف الريفية، حتى لم تعد في مناطق التل والهضاب العليا مطلقا أوقاف ،بل أصبحت كلها ضمن أملاك الدولة [154] .

وقد أعقب هذا الإجراء صدور القرار الأخير الذي عرف بقانون فارني (Warnier) 1873م الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوروبي في الجزائر، و بذلك فقد الجزائريون إحدى الوسائل المادية والروحية والثقافية للوقوف في وجه مطامع الاستعمار ومخططاته الرامية إلى القضاء على مقومات الاقتصاد والأسس الاجتماعية للشعب الجزائري حيث كتب مارسيي إرنست (Mercier Ernest) عن مصادرة الأوقاف: " في الحقيقة حينما تم

---

[148] - أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**،ج1، ص 74.

[149] - كلوزيل ، (1772-1842) خلف قائد الحملة دي برمون سنة 1830 ، ولد في مدينة ميربواكس تطوع في الجيش الفرنسي سنة 1791و بعد سنوات أصبح قائد فيلق ، ثم جنرال عام 1802، شارك في العديد من الحملات و الحروب (1806-1809) دخل معترك السياسة سنة 1827و في صيف 1836 عاد حاكم للجزائر مرة ثانية ،للمزيد أنظر :الغالي غربي ، **العدوان الفرنسي على الجزائر ، الخلفيات والأبعاد** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار هومه ، الجزائر 2007 ،ص309.

[150] - محمد الحاكم بن عون ،**المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1954)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر ، إشراف أ.د جمعة بن زروال ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة باتنة 1 ،2018-2019 ص 46.

[151]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ...** ، ص 252.

[152] -عيسى يزير،**السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزئر (1830-1914)**، رسالة ماجستر في التاريخ المعاصر ،إشراف .الغالي غربي ،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2008-2009،ص 37.

[153] - ناصر الدين سعيدوني ، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ...** ، ص 253.

[154] - محمد الحاكم بن عون،**المرجع السابق** ، ص 52

إلغاء الحبوس من طرف الدولة ؛فإننا نكون قد مارسنا سرقة حقيقية بهذا الإجراء"[155].

ويضيف توكفيل[156] في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية لسنة 1847م عندما كتب :" لقد استحوذنا على المداخيل في كل مكان أملاك الحبوس ...وذلك بتحويل جزء منها عن أصحابها الأصليين. لقد أنقصنا من عدد المؤسسات الخيرية وأهملنا المدارس وألغينا الحلقات ..انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف تجنيد رجال الدين ورجال القانون .وهذا يعني أننا جعلنا من المجتمع المسلم أكثر بؤسا ،أكثر جهلا وأكثر بربرية عما كان عليه قبل أن يعرفنا"[157]

3.1. مصادرة أراضي القبائل : لقد شكل مرسوم 22 جويلية 1834م بداية تحول هامة للسياسة الفرنسية من الوجهتين القانونية والتاريخية لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر[158] وحدد الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا والأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية المتعلقة بانتزاع الملكية التي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا[159]، يحدد مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى.

وإن كانت قد سبقت نوايا فرنسا في تحديد النظام الاستعماري في الجزائر وإمكانية البقاء فيها؛عديد المراسيم والقرارات للتحكم في العقار الجزائري[160]، من خلال مصادرة الحبوس كما رأينا، وكذا قرار 10 جوان 1831 الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد[161]، وكما فرضت أمرية 28 أوت 1832م إخضاع جميع المعاملات بين الجزائريين والأوروبيين إلى القوانين الفرنسية [162].

لقد أثر نزع الملكية في المرحلة الأولى من طرف العسكريين على تركيبة المجتمع ،باعتمادها بناء قرى ومراكز استيطانية على حساب أراضي الجزائريين المغتصبة[163]، وتهجير المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر بشكل مكثف، وخلق

---

[155] -عيسى يزير،**المرجع السابق**،ص 40.

[156] - توكفيل، مفكر وعالم اجتماع ومنظر سياسي ولد في 1805 وتوفي سنة 1859، اشتهر بكتابيه عن الديمقراطية في أمريكا، النظام القديم والثورة. للمزيد أنظر ألكسي دوتوكفل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان** ، ترجمة وتقديم، إبراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008،ص 7.

[157] - كلود ليوزو ،**العنف ،التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية** ،تر.الصادق عماري وآخرون ، دار القصبة للنشر،الجزائر ،2007،ص160.

[158] - داهة بن عدة ، **المرجع السابق** ، ج 1، ص 338.

[159] -عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص 61.

[160] - محمد بليل ، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و 1914** ، دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقها على الجزائريين ، القطاع الوهراني ، ص 56.

[161] - داهة بن عدة ، **"الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)"**، أعمال الملتقى الدولي في التاريخ بعنوان التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور بتاريخ 23-24أفريل2001، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية جامعة منتوري ،قسنطينة ،دار الهدى،الجزائر،ص 131.

[162] - محمد بليل ، **المرجع السابق** ، ص 56

[163] - داهه بن عدة ، **الإستيطان والصراع حول ملكية ..** ، ج1، ص 49.

قاعدة ديمغرافية غربية، حيث يذكر غوتيه في معنى الاستعمار الفرنسي في الجزائر بقوله: "حاولنا في الجزائر تغريب جزء من الشرق، ولنكون أوضح وأقرب للحقيقة ، نقول بدورنا أن فرنسا حاولت أن تجعل قطعة من العالم العربي أوروبية"[164]، حيث بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين عام 1836م، حوالي 8.364 مهاجرا[165].

وعندما عين كلوزيل حاكما عاما(1835-1836) عمل على تنشيط سياسة الاستيطان الحر والرسمي وعمل على تحويل سهل متيجة و قراها العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين بعد طرد القبائل و إرغامهم على الهجرة[166]. كما تم سنة 1839م أمر بمصادرة أراضي القبائل الجزائرية الذين ساندوا الأمير عبد القادر[167].

لقد واكب التوسع العسكري الاستيطاني الاستيلاء على مزيدا من الأراضي حيث يذكر أحد دعاة الاستعمار: "أن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساس الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين"[168]، حيث عمل على تنشيط الاستعمار على حساب ملكية الأهالي، وأدى إلى حالة من الفوضى العقارية بسبب المضاربة والصفقات المشبوهة[169]،وللخروج من حالة التذبذب أنشأت لجنة لدراسة وضع العقار وإعداد نص منظم له بهدف استقرار المعاملات، وتعميم سندات الملكية للمالكين مهما كانت أصول ملكيتهم حتى يتسنى توفير الأراضي للمعمرين فكان أمر 1 أكتوبر 1844م[170]، الذي جاء فيه أن الأرض غير المستعملة والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة مما يخول لها حرية التصرف فيها، كما أنه لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830م، ويمنح الأهالي مدة 3 أشهر لتقديم سندات ملكيتهم، وفي حالة عدم خضوع هذه الملكية للإجراءات القانونية تعتبر أرض مهملة بدون مالك[171]، مما يتقيد عليهم بحكم سقوط الملكية ويتم انتزاعها، فاعتبرت الكثير من أراضي المرور من الحقول المستريحة (الرعوية)المشاعة أرض غير مزروعة، [172] وبسن مرسوم 1 أكتوبر 1844م الذي أجاز للإدارة الاستعمارية تحطيم القانون العرفي بإعلانها أن كل تدخل تم قانونيا يعتبر صحيحا تماما، وأنها المالك الوحيد للأراضي الجزائرية من أجل

---

[164] - عباس فرحات ، **ليل الاستعمار**،تر.أبوبكر رحال ،دار القصبة ،الجزائر ،2005 ص 14.

[165] - إبراهيم لونيسي ، **"الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر – منطقة سيدي بلعباس "نموذجا"** ، مجلة العصور، العدد 6-7، 2015،ص 65.

[166] - يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007، ص 8.

[167] - محمد بليل ، **المرجع السابق** ، ص 56.

[168] - عباس فرحات ، **المرجع السابق** ، ص 44.

[169] - محمد الأمين بن يوسف، **الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1870)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف د.محمد موفقس، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،جامعة وهران ،2013-2014،ص79.

[170] - رشيد فارح ، **المرجع السابق** ، ص 98.

[171] - عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص 61.

[172] - شارل روبير آجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ،تر، عيسى عصفور ،منشورات عويدات ، بيروت ، 1982، ص 43.

إضعاف السكان التابعين لها عن طريق تحطيم الوجود القبلي– الجماعي،حيث يؤكد النائب العام ديربر في تقريره المقدم للمجلس الوطني سنة 1851م: "يجب علينا تسريع تحطيم اتحادات القبائل لأنها تمثل القيادة لكل معارضة لحكمنا"[173].

واستكمالا لمحاولة نزع الملكيات الزراعية أصدر أمر 21 جويلية 1846 الذي قرر إثبات عقود الملكية العقارية الريفية ، وتحويل الأراضي التي ليس لها سندات إلى ملكية الدولة[174].

وبما أن معظم أراضي القبائل مشاعة و جماعية وليست لها سندات رسمية إذ أن البيع والشراء كان يتم عن طريق العرف ومجالس الجماعات، فقد تعمدت السلطات الاستعمارية إصدار هذا الأمر حتى تتمكن من الاستيلاء على المزيد من الأراضي[175]. وتم بموجبه انتزاع حوالي 78.000 هكتار في المتيجة مست تجريد حوالي 2000 أسرة جزائرية من أرضيها و تم مصادرة 680.000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها عاد منها 95.000 هكتار لقطاع الدولة و 37.000 هكتار لصالح المعمرين[176].

كما أدى هذا القانون إلى إلحاق ضرر كبير بالرعي وتربية الماشية، على غرار ما حدث لقبائل بوغار، الذين قسمت أراضيهم على كل عائلة منهم، قطعة بمساحة زويجة واحدة (10هكتارات)، ولم تمنح لهم أراض للرعي والتنقل ما ضيق على مصدر رزقهم، وأدى إلى هدم واضح لبنية هذه الأسر وترابطها، واختفاء الملكيات الجماعية[177].

وهكذا كانا هذين القرارين بمثابة الحجر الأساس لفرنسة الملكية العقارية الزراعية لتعديهما على الأملاك الوقفية التي جردت من حصانتها ضد التداول العقاري والأراضي المستريحة والرعوية الشائعة والمتملكة جماعيا والأراضي الخاصة غير المسجلة إداريا وإخضاع كل المعاملات بين الجزائريين والأوروبيين للقانون الفرنسي وهو ما يؤكده عبد الغني مغربي " أن الهدف من إصدار هذين القرارين هو فرض نظام عقاري فرنسي يسرع تفكيك التجمعات الجزائرية (القبائل) بسلبهم أراضيهم التي مازالوا يملكونها "[178].

4.1. التشريعات المؤسّسة للملكية الفردية

---

[173] - كارل ماركس ، **حول الهند والجزائر** ، تعر.تقديم ، شريف الدشوني ،ط1، دار بن خلدون ، بيروت ،1980، ص 117.

[174] - صالح فركوس ، **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري** ، مشروع لجنة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،قسم التاريخ و الآثار ، جامعة 8 ماي 1945، ، قالمة ، ص 73.

[175] - يحي بوعزيز ،**المرجع السابق** ، ص 9.

[176] - عبد اللطيف بن أشنهو ، **تكوين التخلف في الجزائر** محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962،تر.نخبة من الأساتذة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1979 ،ص 27.

[177] - محمد الأمين بن يوسف ، **المرجع السابق** ،ص ص 91-92.

[178]- Abdelghani Megherbi**, la paysannerie algérienne face à la colonisation**, éditions enap, Alger,1973,p28.

1.4.1. قانون 16 جوان 1851 وسياسة الحصر(le cantonnement) : منذ إصدار قانوني 1844و1846 واصلت الإدارة الاستعمارية جهودها في توسيع التنازلات المجانية لصالح المعمرين الذين لم يكن همهم سوى الحصول على مزيدا من الأراضي الخصبة ولم يكونوا كذلك يهتمون إلا بمصلحتهم العاجلة غير مبالين بمشكل الأهالي وإنّما حريصين على المطالبة بانتشار النظام المدني بداخل البلاد أين تنحصر القبائل[179] المجردة من ممتلكاتها ،وعلقوا أمالهم على سياسة الجمهورية الثانية التي أعربت في تصريح لها في 2 مارس 1848 "أن الجمهورية تدافع عن الجزائر كالتراب الفرنسي نفسه وأن مصالحكم (مصالح المعمرين) المادية والمعنوية ستدرس وتلبى"[180]، فتمثلت هذه المصالح في دعم الاستيطان،وخاصة بعد القضاء على المقاومة التي أربكت سياسة التهجير[181]، حيث أمر وزير الحربية الجنرال لامورسيار(la moriciere)[182] سنة 1847 أن" الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد .... وينبغي أن نبذل جميع المساعي لنرغب عدد أكبر من المعمرين بالمجيء فورا إلى الجزائر وتشجيعهم على البقاء باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها"[183].

فتم ما بين 1848و1850 استقبال مواكب من المهاجرين لتعمير 42 مركزا استيطانيا[184]، أقيمت على أراضي القبائل المغتصبة.

وكنتيجة للتدفق الكبير للهجرات الأوروبية، تم إصدار قانون يخول للإدارة الفرنسية توطين هؤلاء المهاجرين، فكان مرسوم 16 جوان 1851 المستوحى من أسس التشريعات العقارية السابقة وسيلة قانونية للتغلغل في أراضي العرش باعتبارها أراضي غير مستعملة أو شاغرة فقد أصحابها صفتها الرسمية؛ ليفتح هذا القانون الباب على مصرعيه للإدارة الكولونيالية للاستيلاء على ما وصف بالفائض من أراضي القبائل[185]. فكانت هذه السياسة قد أقرها الجنرال بيجو في تصريح له في 10أفريل 1847 " أظن أنني قلت لكم في العديد من المرات أن قناعتي السياسية

---

[179] - صالح فركوس ، **المرجع السابق** ، ص 74.

[180] - صالح عباد ، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984، ص 20.

[181] - عبد المالك الخلف التميمي ، **" الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي "** ،عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، العدد 71،الكويت، نوفمبر 1983،ص 20.

[182] - لامورسيار (1806-1865) تخرج ملازما في الهندسة سنة 1829 ، شارك في الحملة على الجزائر كنقيب على الزوارق ، رئيس أول مكتب عربي تحت إمرة الجنرال افيزار خاض حملات ضد الجزائريين و هو سفير فرنسا بروسيا سنة 1849 و قبض عليه اثر انقلاب 1851 و نفي إلى بلجيكا للمزيد انظر، داهة بن عدة ،**المرجع السابق ، ج 2** ، ص ص 476-477.

[183] - صالح فركوس ، **المرجع السابق** ، ص 77

[184] - محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954** ،تر. محمد المعراجي ،منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008، ص 159.

[185] - ليلى بلقاسم ، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة السرية لوادي شلف و سهل مينا)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف أ.د إبراهيم مهديد ، قسم التاريخ و الآثار ، كلية العلوم الإنسانية و الإسلامية ، جامعة وهران – أحمد بن بله ، 2017 -2018 ، ص ص 17-18.

حيال العرب لم تكن بإزاحتهم، لكن بمزجهم في مستعمراتنا وليس في سلبهم كل أراضيهم أو نقلهم إلى مكان آخر ،لكن بحصرهم على الأرض التي يملكونها ويتمتعون بها منذ أمد. حين تكون هذه الأرض متفاوتة مع سكان القبيلة"[186] وبالتالي تصبح القبائل ملزمة بالتنازل عن الأراضي التي لا يحتاجون إليها حسب هذا القانون[187] وقد اعتبر أول تشريع بدأت معه سياسة الحصر والتجميع.

ضم قانون 16 جوان 1851 خمس فصول، الأول حول الدومين الوطني، والثاني حول دومين المقاطعات والبلديات، والثالث حول الملكية الخاصة، والرابع حول نزع الملكية والاحتلال المؤقت لأجل المصلحة العامة، أما الخامس فيتعلق بجملة من الإجراءات العامة[188] وبهذه الفصول تم تقييد الانتماء القبلي بأعراف جديدة.

وقد أريد من هذا القانون أساسا خلق الملكية العقارية بصفة جديدة دون إغفال داعي البحث عن تكييف لطبيعة الملكية العقارية الجماعية للجزائريين بإعطاء بعد للتفريق بين الملكية المطلقة وحق الاستغلال وبالاعتراف بهما، وفي ذلك إشارة إلى ملكية الدولة لرقبة الأرض والتمهيد لإيجاد الطريقة المثلى التي يكون بها حق الاستغلال إلى ملكية نهائية[189]، عن طريق النزع لغرض المصلحة العامة أو عن طريق سياسة الحصر[190].

سياسة الحصر و التجميع

لقد شكلت أراضي الأوقاف والبايلك القاعدة العقارية الأساسية لمنظومة الاحتلال ،ساندتها مرحلة نهائية توّجت بها عمليات النهب الاستعماري وهي أراضي العرش، التي أجل تفكيكها إلى نهاية مقاومة الأمير عبد القادر[191]، وإن بدأت المصادرة التدريجية من خلال قانوني 1844-1846م، وقانون جوان 1851 الممهد لخصخصة تدريجية لأراضي العرش[192]، كأول تشريع بدأت معه عمليات الحصر استجابة لمتطلبات الاستيطان ولضرب القبائل التي بقيت عائقا صعب إخضاعه، إذ يقول العقيد نوويلا (Noëllat) :" الوسيلة الأكثر نجاعة لتفكيك القبيلة هي عدم الاعتراف بها إداريا ولا رسميا، لكن مع الحصر يمكن لهذه النتائج أن تتحقق، فقط يجب تشتيت الأراضي المتروكة للقبيلة وسط الأراضي الممنوحة للمستوطنين"[193]. وهذا ما دعا للتعجيل به "كإجراء ضروري للاستعمار ولأنه الوسيلة الوحيدة لتوزيع

---

[186]- M.P.de Ménerville**, dictionnaire de la législation algérienne**, ,premier volume ,deuxième édition, durant librairie, Paris,1867,p186.

[187] - شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ..،ص 51.

[188] - صالح حمير،**المرجع السابق**،ص 97.

[189] - محمد الأمين بن يوسف ،**المرجع السابق** ، ص ص 95-97.

[190] - صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 101.

[191] - محمد الطيبي ، **المرجع السابق** ، ص 193.

[192] - **المرجع نفسه**.

[193] - le colonel Noëllat**,op.cit**,p 43 .

الأراضي على الأوروبيين، فهو إجراء سياسي بعيد النظر وحكيم لأنه الوسيلة لتفكيك القبيلة وحصر (تجميع) القبائل وتحويل أراضيها للدومين"[194].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ممارسة سياسة الحصر على القبائل تم التعبير عنه رسميا سنة 1845 في تقرير مدير الداخلية بأمر من الجنرال بيجو(Bugeaud)[195] بإنشاء فرقة أهلية بمنطقة قرواو (متيجة). وكما تم في العام الموالي إنشاء قرية لصالح قبيلة "العريب"، حيث صرّح المقرر فوشي (Foucher) بصورة واضحة "يتعين علينا القبول بأن تتقاسم القبائل الخاضعة، معنا الأراضي ،وذلك بتعويض الاقتطاع الذي نقوم به،على القسط الأعظم عن طريق تأمين الملكية الراسخة من الفائض"[196]. وجاء في كتاب " الجزائر مهاجرون وأهالي"،" أنه حين أردنا احتلال ضواحي قالمة في 1846 كان لا بد من حصر قبيلة كانت تقيم على هذا الإقليم، فمن 20.000 هكتار تستحوذ عليها ولم نترك لها سوى 8.000 هكتار، وبعد أوامر الجنرال ماكماهون (Mac-Mahon)[197] تم تقسيم هذه الحصة بين العائلات إذ كان كافيا كي يكون في كل تحصيصة ما يفوق 20 هكتار للفرد، وهناك من بعض الرؤساء من تحصل على أزيد من 100 هكتار،وتم إعطاء العقود الفردية للجميع"[198] فكان الحصر هو التمهيد لخلق الملكية الفردية على حساب الأراضي الجماعية للقبائل.

لقد أهملت سياسة الحصر حق الجزائريين في ملكياتهم رغم ادعاء الإدارة حقهم النهائي حيث أقر القائد الأعلى في دائرة فيليب فيل (Philippeville) قائلا: " وحيث أنني أنهيت ما كلفت به من مهام الحشر فيها فإنني في موقع يجعلني أدري من الجميع بما جرى هناك، ويمكن أن ألخص كل هذا في هاتين الكلمتين سرقة ونهب"[199].

رغم قسوة هذا الإجراء على القبيلة لم يثني السلطات عن ممارسته حيث يشير بيليسيه (Pélissier) في أحد تقاريره إلى أنه " في كل مرة ننتزع الأرض من العرب ،ونبقي هذا النسق كما هو مهما بدا حجم ما ننتزعه صغيرا بالقياس لما بقي

---

[194]- Cocquerel .A, **l'Algérie une Solution**, imprimerie algérienne de j.dubos, Alger,1860،pp 11-12.

[195] -هو توماس روبار بيجو دولابيكونري ولد سنة 1784بمدينة ليموج الفرنسية من أصل ايرلندي ،انضم إلى الجيش 1804، بدأت مغامرته العسكرية في الجزائر منذ 1836 ضد الأمير عبد القادر وعقد معه معاهدة التافنة سنة1837،عين حاكم عام على الجزائر سنة1841،شهد عهده الكثير من الجرائم ضد الشعب الجزائري للمزيد أنظر : الغالي غربي ، **العدوان الفرنسي على الجزائر ..** ، ص ص328-329.

[196]- Xavier Yacono, **les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell algerois,** éditions larose, Paris,1953.p149.

[197] _ ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية من أصل إيرلندي ،ولد في 1808 وتوفي سنة 1893 شارك في حملة الجزائر 1830 وأصبح فيها حاكما عاما في 1864.للمزيد أنظر.عدة بن داهة ،**الاستيطان والصراع...**،ج2،ص477.

[198] - Anonyme,op.cit,pp 37-38 .

[199] - شارل روبير و آخرون ، **الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919** ،ج1، تر ، حاج مسعود ، أ.بكلي ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2007،ص 139 .

لهم، فإننا نجازف ، بحكم هذا المظهر الأخير، بتخطي الحدود التي تسمح لهم بتأمين شروط بقائهم"[200].

لقد طبقت هذه السياسة على مختلف أراضي العرش وأراضي الرعي على حد سواء حيث بلغت المساحة التي تمت فيها عملية الحصر حوالي 343.000 هكتار ،أبقت فيها الإدارة الاستعمارية للقبائل حوالي 282.000 هكتار[201]، منها 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية. وقد تجاوزت فيها مظاهر الإجحاف إلى حد فرض حق الإيجار، فالحساسنة بسيدي بلعباس أجبروا على الإقامة أعوام 1854-1859 على أراضي قبائل الحزرج وأولاد إبراهيم وأولاد سليمان وكان عليهم أن يسددوا حق الإيجار الذي قدر ب 10 فرنكات للمحراث[202].

سببت هذه الإجراءات تأثيرات وخيمة على حياة القبائل مست أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن التماسها في النقاط التالية :

- الترويج لأراضي العرش، وبالتالي حق الدولة في ملكية جميع الأراضي الزراعية التي كانت تستغلها القبائل الجزائرية.

- التدرج في إرساء الملكية الفردية داخل مناطق الملكية الجماعية وفرنستها.

- مخاللة الاستيطان الاستعماري المناطق القبلية ما جعلها مراكز سيطرة اقتصادية لصالح المعمرين، فأضحت القبائل المحصورة التي فقدت أرضها وثروتها ووحدتها الاجتماعية متناحرة فيما بينها ومع القبائل المجاورة، بهذا اضطر عديد الفلاحين إلى بيع أملاكهم مما أضعف النمط الجماعي لحياة الفلاحين وإضعاف رابطة الفلاح بأرضه[203].

بهذه الانعكاسات نجحت الإدارة الفرنسية في تحقيق ما عدته على سبل التجربة، لأن ما تم لم يكن له سندا تشريعيا قانونيا، فحاولت تعميمه على أوسع نطاق وبشكل مقنن بإصدار قرار 29 ماي 1861م الذي حدد الصيغ التي يجب إتباعها في ميدان الحصر، ولكن نظرا لبعض المعطيات قامت حكومة نابليون الثالث بتعويضه بالقرار المشيخي 22 أفريل 1863[204].

2.4.1.القرار المشيخي 22 أفريل 1863(سيناتوس- كونسلت -sénatus-consulte): إن سياسة فرنسا الاستعمارية المنظرة لضرب ملكية أراضي العرش،

---

[200] - عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص ص 62 -63.

[201] - محمد الأمين بن يوسف ، **المرجع السابق** ، ص 106.

[202] - الجيلاني صاري ، محفوظ قداش ، **المقاومة السياسية 1900-1954،الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري** ، تر،عبد القادر بن حارث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، ، الجزائر، 1984، ص 130.

[203] - محمد الأمين بن يوسف ، **المرجع السابق** ،ص ص 107-108.

[204] - عثمان زقب ، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914** (دراسة أساليب السياسة الإدارية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف أ.دصالح لميش ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014-2015، ص ص 208-209.

عرفت تدرج من خلال عملية التجريد والسلب المتمثل في سياسة الحصر، إلى أن تأخذ نهجا توسعي آخر في ظل سياسة الجمهورية الثانية حيث يقول نابليون الثالث[205] " إنه لا يمكن الاعتقاد بأن هناك فائدة من إقامة الكونتونات للأهالي، أي أخذ جزء من أراضيهم بمضاعفة حصة الاستعمار"[206].

ولكن بعد زيارته للجزائر سنة 1860م واقتناعه بإحداث تغييرات في إطار ما يعرف ب "المملكة العربية "[207] تحت تأثير مستشاره إسماعيل أوربان[208]، التي تتضح من خلال الرسالة التي أرسلها إلى الماريشال بليسيه دوق مالاكوف[209] (Duc Malakhoff) في فيفري 1863م التي تضمنت برنامجا حقيقيا للإصلاح، حيث أكد فيها نابليون الثالث أنه" يجب إقناع العرب أننا جئنا إلى الجزائر ليس لقهرهم وسلب أراضيهم بل إعطائهم فوائد ومزايا الحضارة" [210] والعمل على استيعاب الأهالي بدعوة التمدن الذي يخفي بذور الإدماج بما يحقق التهدئة وشروط النماء والتحضر وفق الرؤية الكولونيالية في إطار الجزائر الفرنسية[211]، وقد تجلى هذا تناقض من خلال اصدر قانون 22 أفريل 1863[212] الداعي إلى توفير حماية شكلية للجزائريين وممتلكاتهم [213]حيث كتب ايمي بوافر(Aimé Poivre) :" ما زلتم تذكرون الانشغالات الحية التي أوجدت بالجزائر السيناتوس كونسيلت (s.c) في 1863م .قدمته الحكومة كعمل من أعمال العدالة وإصلاح حيال السكان العرب وكإجراء ضروري لضمان استقرار وازدهار الجزائر" ولأجل بلوغ هذه النتائج أمرت أن يجرى وفي أقرب الآجال :

---

[205] - نابليون الثالث (1808-1873) هو شارل لويس نابليون هو ابن شقيق نابليون الأول تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري ،سنة 1815 التحق هناك بالمدرسة العسكرية ، تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية ، نفي في سنة 1836 إلى البرازيل و منها إلى الولايات المتحدة و من ثم بريطانيا ، عاد إلى فرنسا 1848بعد سقوط النظام الملكي ، انتخب رئيسا للجمهورية الثانية، و في 2 ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا . للمزيد انظر، نادية طرشون ، **"سياسة نابليون الثالث العربية "** مجلة دراسات و أبحاث، العدد 26 مارس 2017، السنة التاسعة .

[206] - شارل اندري جوليان ، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871**،مج، الأول ، تر ، جمال فاطمي و أخرون ، دار الأمة ،الجزائر ،2013،ص 694.

[207] - أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1830**، ج2،ط4، دار الغرب الإسلام ،بيروت ، 1992،ص 23.

[208] - ولد بمدينة كايان عاصمة بويان ،1912نسب إلى أمه اوبلين الأمة؛ بسبب عدم اعتراف والده به، عاش بين مارسيليا وكايان ، انتقل إلى مصر فاعتنق الإسلام عام 1835، عين كمستشار نابليون الثالث ، و هو من منظري فكرة المملكة العربية ، توفي سنة 1884 بالجزائر .للمزيد أنظر ،مصطفى عبيد ، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870**،دار المعرفة الدولية ، الجزائر ، 2013 ، ص 61.

[209] - ولد في 1794 درس في الأكاديمية العسكرية ""la fleche و"saint cyr"،شارك في الحملة على اسبانيا 1823 ،وحملة الجزائر 1830،أباد قبيلة الظهرة جوان 1845،نال عقبها على رتبة جنرال ,شارك في حرب القرم،في 1860عين حاكما على الجزائر ,توفي سنة1864م للمزيد أنظر عدة بن داهة ،**الاستيطان والصراع ...**،ج2،ص465.

[210] - شارل اندري جوليان ، **المرجع السابق** ، مج1 ص 694 .

[211] - ليلى بلقاسم ، **المرجع السابق** ، ص 25.

[212]- Robe Eugène**, Les lois de la propriété immobilière en Algérie**, imprimerie de l'Akhbar, Alger,1864,p1.

[213] - عمار بوحوش ،**التاريخ السياسي للجزائر من بداية و لغاية 1962**،ط1،دار الغرب الإسلامي ، 1997،ص 136.

_ ترسيم حدود أقاليم القبائل.

_ توزيعها بين مختلف الدواوير في كل قبيلة.

_ إرساء الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدوائر حيثما كان هذا الإجراء معترف به وممكنا ومناسبا[214].

لقد كان هدف من هذه الإجراءات إقرار السلم والأمن في المملكة وتوطيد الوجود الفرنسي وإخضاع الأهالي إخضاعا كليا ،وذلك ما صرح به الكونت دو كازابيانكا باسم اللجنة المشيخية المكلفة بدراسة القرار المشيخي" إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعد ما تقرر استملاك الأراضي التي كانت للعرب"[215].

إن هدف نابليون الثالث من إقرار الملكية الفردية وإنشاء الدواوير المتكونة من مجموعات سكانية غير متجانسة من بقايا الأعراش المتفتتة وتفتيت القبيلة، تطوير الإنتاج وتحسين مستوى الفرد الجزائري[216]" فعبر الملكية الفردية العرب يختلطون بالأوروبيين، الأرض تصبح مزروعة، الغابات ..الماشية تتحسن، الصناعة تزدهر، وبكلمة واحدة الحضارة تنتشر وتتزايد"[217].

أما الهدف الحقيقي وراء قرار الملكية الفردية هو الحيلولة دون نشوء روابط جديدة شبيهة بتلك العلاقات السابقة، وجعل العلاقات الاجتماعية محصورة في العلاقات العائلية فقط وبالتالي انهيار ذلك البناء المتضامن وتحويله إلى مجرد مجموعات من الأفراد لا تربطها سوى المصالح[218] في إطار تلك الوحدة الإدارية المستقلة (الدوار) القابلة للاندماج في النظم الفرنسية فقد ورد في جريدة الأخبار(l'Akhbar) تقول في عددها الصادر يوم 1 أفريل 1862:"لا بد من دخول شعور الفردية للمجتمع العربي لإذابته وإعادة بنائه وفق مبادئ حضارتنا"[219] ويضيف صاحب كتاب:"الجزائر مهاجرون وأهالي" بأنه من :" واجب فرنسا كونها خلاص الشعب المحتل، أن تضمن له الكرامة عن طريق الاستقلالية، أن تقضي على القبيلة، تحد من نفوذ الأرستقراطية العربية ،تحرير السكان عن طريق قانون الملكية الفردية "[220].

---

[214]- Poivre Aimé, **comment s'exécute le sénatus consulte sur la propriété en Algérie**, imprimerie f. paysans, Alger,1868,p 47 .

[215]- مصطفى الأشرف ، **الجزائر الأمة و المجتمع** ، تر .حنفي بن عيسى ،دار القصبة ،2007، ص 15.

[216] - ابراهيم لونيسي ، **"الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة (المبشر) في "ظل الحكم العسكري "** ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ،2007،ص 146.

[217] - Robe Eugène, op.cit,p 47.

[218] - ابراهيم لونيسي ، **"الملكية العقارية ..**، ص 147.

[219]- Annie Rey-Goldzeiguer,**le royaume Arabe**, enag édition, Alger,2010,p 172.

[220] - Anonyme,op-cit,p 68.

لقد مست إجراءات القرار المشيخي أغلب القبائل المتاخمة للمراكز الاستيطانية فتم التضييق عليها إلى درجة الإزالة مثلما حدث مع قبائل بني سليمان الجبايلية، أو تقسيمها وتقليص أراضيها مثلما حدث لقبيلة العطاف وأولاد قصير[221]، هذه الأخيرة التي سلمت لها سندات الملكية الفردية بعد ما كرست الإزاحات المتواصلة للقبيلة منذ سنة 1843 اقتطاع ثلث أراضيها وتقسيمها إلى ثلاث أقسام[222] وانتقلت مساحتها من 39.000 هكتار إلى 27.193 هكتار[223].

وقد طبق هذا الإجراء إلى غاية ديسمبر 1870 م على (374) قبيلة قسمت إلى (656) دوار اشتملت على مساحة 6.833.751 هكتار بتعداد سكاني 1.037.066 نسمة[224].

هكذا شكل هذا القرار " آلة الحرب الأكثر فعالية التي يمكن تصورها ضد النظام الاجتماعي القديم "[225]، فقد عبر أحد الشيوخ عن الألم الجماعي لأولاد رشايش إثر تطبيق قرارات قانون(s.c) بقوله"غلبنا الفرنسيون بسهل السبيخة وقتلوا شبابنا وفرضوا علينا المغارم هذا لا يؤثر فإن الجروح تبرأ، لكن تأسيس الملكية الفردية و السماح لصاحبها ببيع منابه بعد القسمة يعتبر حكما بالإعدام على القبيلة"[226].

فرغم ما حققه قانون (s.c) لمصالح الاستيطان الفرنسي من خلق محيط آمن للمواطن وخرق للنسيج القبلي وضمان الأمن وزيادة الضرائب[227] لأن فرنسة الأراضي يقضي بإخضاعها للنظام الضريبي، إلا أن أوساط استعمارية قللت من قدرة القرار على تدمير البنى الجزائرية التقليدية ولم ترى فيه إلا دعما لشرعنة ملكية القبائل التي كانت تشغلها[228].

5.1. قانون فارنيي[229] 26 جويلية 1873 (Loi Warnier): لقد كان الصراع بين العسكريين والمستوطنين في ظل النظام النابليوني، الذين رأوا فيه أن الجزائر يجب أن تكون أرضا مسكونة ومحروثة من طرف الفرنسيين لا معسكرات لتدريبات

---

[221] - Alain Sainte-Marie,**l'application du senatus consulte du 22 avril 1863 dans la province d'Alger**. in cahiers de la méditerranée, n°3, 1,vie rurale migrations et accueil,1971,p 25.

[222] - Annie Rey-Goldzeiguer, ,**op.cit**,p 136.

[223] -Carlos de Bouville, **France et Algérie**, chenu imprimeur-éditeur, Paris,1850,p 184.

[224] - Victor Valette ,**Un projet de loi sur la réorganisation de l'Algérie**. Imprimerie Cheniaux-franville, Alger, 1881,p 64.

[225] - كمال كاتب ، **أوروبيون"أهالي" ويهود بالجزائر 1830-1962** تمثيل وحقائق السكان ،تر.رمضان زبدي ،دار المعرفة، الجزائر ،2011 ،ص 119.

[226] - محفوظ سماتي ، **المرجع السابق** ، ص 145.

[227] - Robe Eugène,op.cit,p 45.

[228] - عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص ص 65 66.

[229] - فارني أوغست ايبرت (1810 - 1875) طبيب و سياسي سانسيموني ، نائب عن الجزائر سنة (1871_1875) شغل مهمة محافظ لدى النقيب دوما سنة 1843، انضم لجول فيري و دافع عن مصالح الكولون ، عارض مشروع المملكة العربية وفي 8 جويلية 1871 عين نائب للجزائر العاصمة للمزيد انظر : داهه بن عدة ، **المرجع السابق** ، **ج 2**، ص 483.

الجيش الفرنسي[230]، وكذا عدم رضاهم على التطبيق المتعثر والاعتباطي لقرار (s.c) الذي لم يرقى إلى أهدافهم[231] في تسريع عملية تنظيم الملكية الفردية وتسهيل انتقالها، الذي يمكنهم من الحصول على المزيد من الأراضي الجزائرية .

هذا الصراع حسم بقيام الحرب البروسية الفرنسية، وانهزام فرنسا في معركة سيدان 4 سبتمبر1870، حيث أصبحت السيادة للكولون بانتقال الحكم من عسكري إلى مدني وسقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية الثالثة، وتوّج بتولي المدنيين الشؤون الإدارية والحكومة واتخاذ التدابير التي تعزز من قوتهم ورغبتهم في الحصول على المزيد من الأراضي وإقصاء الجزائريين،هذه السياسة التي ترجمها أول حاكم مدني وهو الأميرال دي ديقيدون[232] في29 مارس 1871م[233] من خلال تفكيك النظام العربي التقليدي وتقليص نفوذ الزعماء الذي انتهى بثورة المقراني[234]؛ الذي عزز فشلها انتصارات الكولون حيث تم حجز 70.4% من رأسمال الأهالي وبلغت مساحة الأراضي المصادرة 611.130 هكتار[235]، مست 184 قبيلة بإقليم قسنطينة و132 قبيلة في إقليم الجزائر 7 منها هاجرت جماعيا فضمت أراضيها للدومين[236].

ومواصلة لتوسيع قاعدتها العقارية لخدمة الاستيطان من جهة وتشكيل حاجز منع عودة الأراضي إلى الأهالي والرغبة الشرسة في الاستيلاء على الأراضي صدر قانون فارنيي في 26 جويلية 1873م، الذي صرح فيه هو:" أننا نفرق بين الحالة الشخصية والحالة المدنية لمسلمي الجزائر وأننا نحترم كل ما يتعلق بمسائل حرية التفكير والدين والحياة الخاصة للعائلة، لكننا نعتبر من واجبنا الاعتناء بالحالة المدنية وخاصة بما يتعلق بالمصالح العقارية التي يجب إخضاعها إلى التشريع الفرنسي" [237]، وبالتالي إحداث انقلاب على الملكية العقارية للجزائريين القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي[238]، وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد، وقد استهدف المشرعون بهذا القانون إزالة ما تبقى من العقبات التي تحول دون انتقال الأراضي إلى المستوطنين وتسهيلها بالشراء وبمختلف المساومات[239].حيث يذكر الحاكم كامبون (1891-1897) أن قانون 1873

---

[230] - صالح عباد ، **المعمرون و السياسة الفرنسية..** ، ص 26.

[231] - Poivre Aimé,**op.cit**,p 13.

[232] - دي قيدون لويس هنري ،(1809-1886) من أصل ايطالي دخل المدرسة الحربية لأنغولام في 1823 عين حاكما لمجلس بالمارتينيك 1853 عين رئيس للمجلس الأميرالية، واجه ثورة المقراني 1871، ألغى المكاتب العربية في 14 سبتمبر 1871 و أنشأ في عهده 20 مركزا استيطانيا . للمزيد أنظر، داهه بن عدة، **المرجع السابق،ج2**، 469.

[233] - ليلى بلقاسم، **المرجع السابق**،ص187.

[234] - شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص 74.

[235] - شارل روبير أجرون ، **الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ج1** ، ص 65.

[236] - نادية زروق ، **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900** ، دار هومه ، الجزائر 2014 ، ص ص 151-152 .

[237]- محمد الطيبي ،**الجزائر عشية الغزو الاحتلالي** .. ، ص 195.

[238] - بشير بلاح ، **المرجع السابق** ، ص 248.

[239] - صالح حيمر ، **المرجع السابق** ،ص 157.

كان يهدف إلى" فتح هذه الملكية الأهلية التي بطبيعتها وحالتها غير قابلة للتجزئة، بقيت مغلقة في وجه نشاطنا وفي وجه رؤوس الأموال الأوروبية "[240].فعن طريق إقرار الملكية الفردية وتسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها[241]، تم احتواء التقاليد العقارية وخنق الروح الاجتماعية المرتبطة بها عقيدة ونظاما ومصيرا، إنه قانون غزو وغزو بالقانون جعل من الأرض أرضية لصراع محموم غايته إما ربط المستعمرة بالسياسة الفرنسية أو بمصالح كتلة المعمرين[242].

لقد كانت لإجراءات تطبيق هذا القانون الماكر أن فقد الجزائريون أراضيهم التي بلغت سنة 1885 حدود 20 ألفا هكتار ضمّت إلى الدّومين، ومن ضمن 2 مليون هكتار تأسست عليها الملكية الفردية[243]، فرغم هذه الاقتطاعات فإنها لم ترقى إلى رغبة المتحمسين للاستعمار ،بإضافة إلى العديد من التعقيدات في تطبيقه، عملت الحكومة الفرنسية إلى إجراء تعديلات لقانون فارني ليكون أكثر فعالية لخدمة الاستيطان.

6.1. قانون 28 أفريل 1887:

استمرارا للإدماج الكلي للملكية الجزائرية في القانون الفرنسي، ولضمان خطة سير الاستيطان واستقرار المهاجرين الأوروبيين، وإتماما لعملية تجزئة أراضي العرش بين أفراده وفك قاعدة تماسكه التي بقيت عقبه أمام مشاريع الإدارة الاستعمارية، وكذا الانتقادات الموجهة إلى قانون فارنيي، لجأت الإدارة إلى مراجعة صياغته بتكوين لجنة أفضت أشغالها إلى إصدار قانون 28 أفريل 1887[244] الذي يبدو معدلا ومكملا لقانون فارني حيث نصت أهم موارده على:

- استئناف عملية تحديد أراضي القبائل و الدواوير التي سنها (s.c) سنة 1863 والتي تم توقيفها سنة 1870.

- عمليات بيع الملك المشاع في المزاد العلني، وتجزئة الميراث التي تعني استبعاد القضاء الإسلامي فيه عمليات التحديد.

---

[240] - صالح عباد ، **الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999، ص 113.

[241] - المادة الأولى: أن تنظيم الملكية العقارية في الجزائر و الاحتفاظ بها و النقل و التعاقب و الحقوق العقارية تنظم بواسطة القانون الفرنسي مهما كان المالك ، المادة الثانية : أن تحديد الملكية الفردية ستخصص لأفراد القبيلة سيكون في حدود النطاقات التي يتمتع أهلها بالانتفاع الفعلي أنظر. داهه بن عدة ، **المرجع السابق ، ج1**،ص ص 392-393.

[242] - محمد الطيبي ، **المرجع السابق** ، ص 196.

[243] - عيسى يزير،**المرجع السابق** ، ص 82.

[244] - عده بن داهه ،**"أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني في 28 أفريل 1887و 16 فيفري 1897"** ،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ،ص225.

- السماح للأوروبيين واليهود فيما بعد بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية[245].

-إجبار الدائنين على إعادة تسجيل عقد الدين الذي أعطي للأهالي[246].

بهذه النصوص تم القضاء على نظام التملك التقليدي، الذي يتلاءم ووضعية القبيلة من خلال إخضاع أراضي الأعراش للبيع والتملك الفردي وفتح الباب على مصراعيه لعمليات المضاربة ، لصالح الأوروبيين فتمت بين سنتي 1885و1889 ما يقارب 1087عملية بيع وشراء للأراضي القبلية،و666 عملية استيلاء على الأراضي، و343 عملية بيع وفقا للقانون المدني للأراضي التي تعزز تقسيمها[247]. وكما يشير عرض الحاكم العام المدني في الجزائر ريفوال بول (Revoil Paul) بتاريخ 1899 أنه لم يتم توزيع في المنطقة المدنية 250 قبيلة على 388 دوار يشمل مساحة 3.925.621 هكتار أما في المنطقة العسكرية فقد تم اعتماد قانون العمل على 15 قبيلة لكن تم التوزيع إلا على ثلاثة منها شكلت (8) دواوير على مساحة 289.479هكتار[248].

ورغم وطأة هذا القانون على الجزائريين لم يرتح الكولون، فتخلوا عنه سنة 1891 ،ليسنوا قانون 16 فيفري 1897 ليحقق المزيد من أطماعهم الاستيطانية.

7.1. قانون 16 فيفري 1897:

جاء هذا القانون كما يبدو حلا وسيطا بين الجزائريين والأوروبيين لإنهاء واحدة من بين تهالكات قانوني 1873و1887 ولتجنيب الممارسة الفاضحة للبيع بالشيوع[249]، فلهذا أوكلت للحاكم العام كامبون مهمة من طرف رئيس الجمهورية الفرنسي كارنو أن" يبرهن للأهالي على اهتمام فرنسا بهم وتذكيرهم بأننا نحبهم ثم بعد ذلك عليك استرجاع استقلال إدارتنا"، وبعد اقتناع لجنة مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري من شكوى المسلمين بأنه " قد بلغ الاستيطان حدوده القصوى"، فأسرعت هذه اللجنة في إعداد قانون يهدف إلى إدخال إصلاحات على التشريع العقاري القائم[250]، هذه الإصلاحات تضمن للمشروع الاستيطاني مكاسب سابقة وفق بعض الاستثناءات و التي تمخض عنها إصدار قانون 16 فيفري 1897م[251]، الذي شكل رؤية انتقالية في مسار إجراءات الإدارة الاستيطانية بما تضمنه من بنود كإبطال الإجراءات العامة

---

[245] - صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص ص 175-176.

[246] - ليلى بلقاسم ، **المرجع السابق** ، ص 275.

[247] - ناصرالدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، ص 23.

[248] - عثمان زقب ،**المرجع السابق**، ص ص215-216.

[249] - جيلاني صاري ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962** ، تر : قندوز عباد ، منشورات المركز الوطني للدارسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010،الجزائر، ص 72.

[250] - فؤاد عزوز ، **"التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال الحكم المدني 1870-1900"**، مجلة مدارات تاريخية ، المجلد الاول ، عدد خاص ، أفريل 2019، ص ص 303.304.

[251] - صالح حيمر، **المرجع السابق** ، ص 181.

والجزئية واستبدالها بإجراء التحقيقات الجزئية [252]وهو إجراء لا يميز بين المالكين مهما كانت جنسيتهم ،وتسليم كل مالك عقد ملكية من قبل إدارة الأملاك العامة ،وبهذا يكون قانون 1897 أعاد التمييز بين أراضي الملك والعرش التي تجاهلها قانونا 1873 و1887[253].

وبموجب هذا القانون طالب الجزائريون بعقود الملكية بتحريض من الدائنين الأوروبيين، ودخول ملكياتهم التداول العقاري، فباع الجزائريون ما بين سنتي 1897 و1898 ما مساحته 58.901 هكتار إلى الأوروبيين ،مقابل شراء 16.521 هكتار منهم أي أنهم تخلوا عن 24.380 هكتار من الأراضي[254]، فكان هذا الإجراء لتسهيل انتقال أراضي للجزائريين إلى الأوروبيين في شروط أكثر أمانا وما يثبت نية الإدارة الفرنسية قول الحاكم العام كامبون:" قد نكون بحاجة لإثبات الملكية بأراضي العرش، الاعتراف بها في أراضي العرش حتى تعرف ما هي الأراضي التي ينبغي الحصول عليها لصالح المراكز الاستعمارية التي سنكوّنها لكي يتم تحديدها خاصة الغابات.. "[255].

وهكذا أزيحت آخر العقبات التي اعترضت إنشاء الملكية الفردية، التي أحدثت انقلاب في النظم التقليدية ،وضربت وحدة القبيلة، ودفع العقار الجزائري إلى عمليات تداول في السوق العقارية الرأسمالية.

8.1. التشريعات الغابية الاستعمارية

شكل قطاع الغابات أحد مرتكزات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما يحويه من مصدر عيش للكثير من الجزائريين، حيث يؤكد أحد الإعلاميين سنة 1892م أن الغابة كانت:" في الزمن الغابر تفي بنصف، بل ثلثي ضروريات معاش الأهالي"[256]. وقد اختلفت الإحصائيات حول تقدير مساحة الغابات، فأحمد المدني يذكر أن مساحتها لا تتجاوز ثلاثة ملايين هكتار[257]، أما حسب البيانات الإدارية الفرنسية فإن الغابات تشغل مساحة 2.360.747 هكتار موزعة على547.820 هكتار بمقاطعة الجزائر،647.909هكتار بمقاطعة وهران،1.165.117هكتار بمقاطعة قسنطينة[258].

---

[252] - التحقيق الجزئي : يقصد به التأكد من تصفية أرض العرش من جميع الحقوق المخفية التي تشغل هذه الأرض من ديون و غير ذلك و التحقيق أيضا من أن الشاغل لما كان واضعا يده على أجيال حتى يستطيع تملكها و إدخالها في ذمته العقارية للمزيد ينظر جلول شيتور ،**"العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية "**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007،ص 214.

[253] - عدة بن داهة ، **" أبعاد التشريعات العقارية ...**ص ص 229-230.

[254] - صالح عباد ،**المعمرون والسياسة الفرنسية** ...،ص80.

[255] - محفوظ قداش ، **المرجع السابق** ،ص 73.

[256] - شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا ،ج1**، ص 195.

[257] - أحمد توفيق المدني ،**جغرافية القطر الجزائري للنشأة الإسلامية** ، مطبعة الشريف ، الجزائر ،1948،ص20.

[258] - Maurice Wahl, **l'Algérie**, librairie germer baillière. Paris,1882,p 292.

لقد شكلت الغابات أهم الموارد الاقتصادية وبخاصة النشاط الرعوي الذي يعيش عليه ثلث السكان في السهول والجبال[259]، فاتخذها الجبليون مراعي لأغنامهم مدة زمنية تقارب ثلثي السنة تقريبا، والرعاة الرحل ملاذ ومرتعا لأغنامهم خلال الصيف، ومن القبائل الرعاة المزارعين من اتخذ الغابة مثوى ومقاما[260]، بالإضافة إلى ما توفره الغابات من وسائل للاستعمالات اليومية من حطب الأشجار وغيرها فقطع الحطب يوافق حتما وفي المقام الأول النشاط الحياتي للفلاحين الجزائريين فهو الوقود للمطبخ والتدفئة، كما يسمح قطع الحطب بناء القربي الذي عوض الخيمة مع الاستقرار الضروري للقبائل وفي الزراعة صنع المحاريث يتطلب كذلك الحطب[261].

لكن هذه الثروة حولتها الإدارة الاستعمارية كمصدر لضمان توفير مخزون من الأراضي، يؤمن حاجيات الاستيطان مستقبلا[262]، واستغلال اقتصادي مباشر وغير مباشر على حساب الفلاحين، والسكان المجاورين للغابة، حيث عبر أحد النواب عن هذا قائلا:"عوض استغلالهم للغابة فإنهم يجدون من الأفيد استغلال الأهالي"[263]، لهذا قامت الإدارة الاستعمارية بتجنيد ترسانة من المراسيم والقوانين متخذة من قانون الفرنسي 1 ماي 1827م ركيزة لها، الذي نص في مادته الأولى على أن الجميع الأخشاب والغابات هي جزء من مجال الحكومة، ما أعطى الإدارة الاستعمارية حق وضع يدها على الثروة الغابية التي تفننت في وضع عقبات تمنع استغلال الجزائريين لها، فقلع أو قطع شجرة غابية لا يتم إلا بعد الحصول على تصريح من الإدارة المحلية ،كما أن حرث أو استغلال جزء منها يزيد عن هكتارين، أو حرق أراضي زراعية قبل الحرث (الطريقة التقليدية)[264]، اعتبرها بيجو بناء على قراره الصادر في 1843 عملا حربيا معاديا للجيش الفرنسي، تنتج عنه تبعات قضائية ومالية تتحملها القبائل المجاورة للغابات، تتمثل في السجن والحبس والإبعاد وفرض غرامات مالية ومصادرة الأراضي والثروة الحيوانية ،و فرض أعمال السخرة لصالح الاستيطان[265]. حيث فرض التخلي المجاني عن جميع الأجزاء الغابية التي مستها النيران بين جانفي 1863 وجوان 1869 لصالح مزارع الدولة ما مساحته 48.400 هكتار[266].أما الغرامات المالية قد تصل إلى أربع مرات قيمة الزكاة على القبائل التي يشتبه تورطهم في حرائق الغابات أو تخلفها عن إطفاء

---

[259] - لاكوست ، نوشي ، بريتان ، **الجزائر بين الماضي والحاضر** ، ص 40.

[260] - عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص 18.

[261] - Antonin Plarier, **Le Banditisme rural en Algérie à la période colonial (1871-années 1920)** Thèse doctorat dirigée par Sylvie Thénault, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2019,p116.

[262] - شارل روبير آجرون، **المسلمون الجزائريون و فرنسا ،ج1** ،ص 195.

[263] - موسى لمام ،" **التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات و أثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833-1903)**، مجلة قرطاس ، العدد الخامس ،جوان 2017، ص 239.

[264] - **المرجع نفسه** ،ص ص 240-241.

[265] - بوعلام بلقاسمي ،**مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني م القرن 19**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007،ص ص 29-30.

[266] - موسى لمام ، **المرجع السابق** ، ص 241.

النيران[267].ومع هذه العقبات عززت الإدارة الفرنسية سلطتها على الغابات بجملة من القوانين.

1.8.1. قانون 16 جوان 1851: الذي نص في مادته الرابعة على أن الغابات والأخشاب هي ملكية تابعة للدولة باعتبارها فضاءات شاغرة، فقد سمح هذا القانون للدولة بوضع يدها على 1.002.292هكتار من الغابات الجزائرية[268]، فزعزع هذا القانون توازن المجتمع بشكل خطير حيث بدأت الأراضي المخصصة لنظام استراحة الأرض والرعي تشهد تناقصا تدريجيا وهذا يعني اختناق بالنسبة للقبائل[269].

2.8.1. قانون 17 جويلية 1874:

لقد تناقص المحيط الغابي نتيجة الأعمال العسكرية مع بداية الغزو، واستغلال سياسة حجز الأراضي الغابية مع كل حريق شب بشكل تقليدي، أو منظم ضد مصالح الاستيطان كرد فعل عن عمليات القمع وعمليات الحشر المسلطة على القبائل[270]، وإن كان هذا الأمر غير بعيد عن أيادي الشركات الغابية على حد قول جورج غرافيوس[271].

وتفاديا لهذه الحرائق تقرر وضع قانون 17 جويلية 1874 بعنوان" قانون بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحرائق في المناطق الغابية في الجزائر" والذي تضمن إجراءات عقابية قاسية تمثلت في مبدأ المسؤولية الجماعية الذي ترتب عنه تعميم الغرامات الجماعية، وتصنيف الحرائق من الأعمال المرتبطة بإحداث انتفاضة، وتطبق على الأراضي المحروقة عملية الحجر بموجب قانون 31 أكتوبر 1845م. ومنع المرعى لمدة 6 سنوات متتالية لمن تسبب في حريق[272].

لقد وضع هذا القانون شروط تمس مباشرة قوت السكان، زيادة على أن العقوبات تصاحب في أغلب الأحيان تجاوزات خطيرة فكان هذا التشريع قاهر لا يتلاءم مع الواقع الاقتصادي للأهالي [273] ،حيث بلغ مجموع الحرائق بالغابات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1876إلى 1884 (1442) حريقا، تلقت من خلاله 160 قبيلة أهلية عقوبات بالغرامات المالية، بلغ مجموعها 247،796 فرنك[274].

3.8.1. قانون 5 ديسمبر 1885: لقد شكلت الغرامات التي يدفعها الجزائريون إثر كل حريق، موردا ماليا هاما في إثراء الخزينة الاستعمارية ،وذريعة لسلب المزيد من الأراضي، وفرض قوانين أكثر قسوة ، فعلى إثر حرائق1881م التي أتت على

---

[267] - بوعلام بلقاسمي ، **المرجع السابق** ، ص 32.
[268] صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 20.
[269] - عدي الهواري ،**المرجع السابق** ، ص 63.
[270] - شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا ..**،ج1،ص 197.
[271] - عثمان زقب ، **المرجع السابق**، ص 224.
[272] - الجيلاني صاري ، محفوظ قداش ، **المقاومة السياسية..** ص ص 146-147.
[273] - شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا.. ،ج1**،ص ص 213-214.
[274] - عثمان زقب ،**المرجع السابق** ، ص 224.

مساحة 169.056 هكتار من الأراضي ما نسبته 8.51 % من مجموع المساحة الغابية المقدرة في الجزائر[275]، بمساحة 91.500 هكتار قدرت خسائرها حوالي 10 ملايين فرنك[276]، ومع مطالبة بمعاقبة الأهالي تم التصويت على قانون 5 ديسمبر 1885[277] ،الذي ضاعف بؤس القبائل الجزائرية حيث جاء في إحدى النشرات الرسمية للحكومة العامة بالجزائر بخصوص هذا القانون أن" الإدارة تملك اليوم وسائل قمع لكل التجاوزات التي ترتكب في حق الغابات" [278] متمثلة في رفع المغارم، وحذف الأراضي الحبيسة في الغابات، وكذا منع حق الاستعمال العادي، فآلت تربية الماشية وعدة دواوير إلى وضع متدهور إلى حد أن اللجنة البرلمانية التي أشرف عنها جول فيري قد أبدت اندهاشها من تحول الغابة التي كانت هبة إلهية فيما مضى إلى عدو للفلاح [279].

وكما أثقلت المحاضر التعسفية كاهل الأهالي مما أجبرتهم على التخلي عن مساحاتهم المجاورة للغابات برغم امتلاكهم سندات ملكية ،بإضافة إلى ترحيل أسر برمتها[280]. فخلال الفترة الممتدة مابين 1883و 1890 أصدرت الإدارة الاستعمارية 96.570 محضر مخالفة[281] والتي كانت تتزايد مع كل سنة ،وتتزايد معها الغرامات الجماعية. حيث صرح النائب فيشار إلى لجنة جول فيري سنة 1892 بأنها تتكاثر وتتفاقم " وينبغي أن نضرب هؤلاء الأقوياء بغرامة قوية باهظة حتى لا يبقى لهم شيء، كل ما تبقى من وجود لأسر غنية لا بد من تدميره بتطبيق المسؤولية الجماعية إنهم رعايانا ولا بد من أن يذعنوا لنا في الأخير، إنها حرب دموية معهم"[282]. أما الأراضي التي صودرت فقد بلغت بين 1885و1889 حوالي 110.000هكتار[283] وبهذا تم التضييق على مصدر عيش القبائل.

4.8.1. قانون 21 فيفري 1903: بعد الجولة التي قامت بها لجنة التحقيق البرلمانية في الجزائر 1892م برئاسة جول فيري تبين لها مدى صرامة النظام الغابي لسنة 1885 فقامت وبضغط من البرلمان بتعديله، فتم وضع قانون 21 فيفري 1903[284].الذي جاء لإثبات كل المراسيم والقوانين السابقة، فلم يضف شيئا جديدا سوى التخفيف من قيمة الغرامات[285].

---

[275] - Antonin Plarier,**op.cit**,p112.

[276] - شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا ..،ج1**،ص220.

[277] - بوعلام بلقاسمي ، **المرجع السابق** ، ص 36.

[278] - موسى لمام ،**المرجع السابق** ، ص 36.

[279] - لاكوست ، نوشي ، بريناں ،**المرجع السابق** ، ص ص 364-365.

[280] - الجيلاني صاري ، محفوظ قداش ، **المقاومة السياسة ..**، ص 147.

[281]- صالح حيمر،**المرجع السابق**، ص 204.

[282] - الجيلاني صاري ، **المرجع السابق**، ص 127.

[283] - بوعلام بلقاسمي ، **المرجع السابق** ، ص 36.

[284] -لاكوست ، نوشي ، بريناں ،**المرجع السابق** ، ص 365.

[285] - صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 204.

ولكن أخطر ما جاء في هذا القانون هو نص المادة (76) التي نصت على أن للإدارة الحق في حجز الأراضي الغابية لفائدة المصلحة العامة تحت تبريرات تصب في خدمة الاستعمار الاستيطاني[286].

وعليه تحوّلت الغابة إلى كابوس يطارد أهلها بسبب التشريعات التي أرستها الإدارة الاستعمارية، وبخاصة المسؤولية الجماعية، ففكت العلاقة بين الفلاح وأرضه لتوسيع مصالحها الاستيطانية وبالتالي فرنسة الأرض والاقتصاد من خلال استغلال الشركات الرأسمالية ، فانتزاع الأرض يعرقل أواصل الوحدة التي تجمع القبائل. هذا الاستغلال عبر عنه تصريح أحد سكان مدجاجة للجنة التحقيق لعام 1892 بقوله "كيف يمكن لنا أن نعيش، يجب أن ندفع فداء الحراسة القضائية، ضرائب الغابات لم يعد لنا حق في زراعة حقولنا ولا رعي أغنامنا..."[287].

ثانيا : الميدان الاقتصادي: (إدخال الاقتصاد الأهلي منظومة الاقتصاد النقدي)

إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو أحد أشكال التوسع الرأسمالي المنتصر بفرنسا[288] والذي شكل منطلق لاستغلال اقتصادي عن طريق التشريعات القانونية العقارية المصادرة للأراضي. فالرأسمالية هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسة يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها[289]، وبما أن الرأسمالية تعزز الملكية الفردية فرأت فرنسا من واجبها إذن" تخليص الأهالي من سلطة القبيلة وتقاليدها الشيوعية، لأن في الشيوعية وفي القبيلة يكمن العداء للعمل وهو سبب فقر العرب، لأنه تبين أن استبداد شيخ القبيلة والشيوعية هما سبب تخلف العرب"[290]، فبهذا شكلت القبيلة عائق لبناء اقتصاد استعماري رأسمالي استيطاني قائم على التبعية الأجنبية وخدمة السوق الفرنسية والدولية[291].

---

[286] - موسى لمام ، **المرجع السابق** ، ص 204.

[287] - الجيلاني صاري ،**المرجع السابق** ،ص 110.

[288]- Omar Bessaoud,**Les tribus face à la propriété individuelle en Algérie. Sénatus-consulte de 1863 et loi Warnier de 1873**, European Rural History Organization University of Geronia (Spain),7-10 September 2015,p 05**.**

[289] - دليلة بوجناح ، **الفكر الاستعماري الفرنسي تطوره خلال القرن التاسع عشر من خلال النظريات و الممارسات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف د.الغالي غربي ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص ص 82-83.

[290] - محمد الطيبي ،**المرجع السابق** ،ص 199.

[291] - حميدة عميراوي ، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2007، ص 44.

لكن بعد القرار المشيخي (s.c) وتواتر الإجراءات التشريعية أدت بالنهاية إلى الترعرع الكامل للرأسمال الزراعي الاحتلالي وأهله مع تلازمه بمنطق العنف انتهى إلى إدماج الحياة الاقتصادية الجزائرية في منطق السوق والنقد ،الذي كان مطية سهلت تدريجيا آلية دخول ما تبقى من العقار إلى المزاد ومعه أدمجت الذهنية الجزائرية تدريجيا في القيم الثقافية الفرنسية[292].

لقد كان الاقتصاد قبل الاحتلال في إطار القبيلة اقتصاد تقليدي قائم على استهلاك ذاتي يعتمد أساسا على النشاط الفلاحي والرعوي، أما المبادلات الخارجية كانت تتم عن طريق المقايضة، ولم تكن هناك حاجة إلى التعامل النقدي ذهبا أو فضة إلا استثناء مع المناطق البعيدة، لأن الإنتاج ليس موجها نحو الخارج، بل نحو الاستهلاك الداخلي[293]،هذا ما شكل مجموعات (قبائل) مكتفية ذاتيا خارج إطار التحالف السياسي بين الرأسمال التجاري المحلي والطبقة التركية الحاكمة التي من شأنها تحويل التعامل العيني إلى النقدي، وأن العلاقة غير المستقرة بين السلطة والرعية لا تتناسب مع توسيع دائرة التداول ودخول الرأسمالية داخل التشكيلة الاجتماعية[294].

أما الضرائب فقد كانت تدفع عينا، لكن بدخول الاستعمار توسعت دائرة التداول النقدي وتصدع الصرح الاجتماعي وأصبحت القبائل ملزمة بدفع الضرائب نقدا[295] تبعا لقرار 1845م الذي أجبر الفلاحين على بيع جزء كبير من المحصول في الأوقات الحرجة واللجوء إلى القروض[296] وهذا ما يؤكده أندريه نوشي بقوله" أدى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي وهو من نوع ليبرالي رأسمالي إلى ارتفاع في الأسعار لم يستفد منه الفلاح دوما، لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل الى نمط اقتصادي مفتوح دون أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغيير وكان عليه بالتالي أن يخضع لأوليات لا يعرف كيف يقدرها"[297]. ما أدخل الفلاح في دائرة ضعف تبعا لاقتصاد السوق الفرنسي لضرب أسس الاقتصاد التقليدي ضمن سياسة استغلال موارد البلاد وفق التقدم التدريجي للاحتلال وتزايد الاستيطان الأجنبي حيث أكدت أحدى تقارير المكاتب العربية" أن اقتصاد السوق يصاحب الاحتلال"[298].

لقد كان لدخول الجزائر نطاق الاقتصاد النقدي ،والتزايد الكبير في الصادرات وصرف الموارد الحيوية للفلاحين؛ بدأ يظهر فراغ مخازن الحبوب التي شكلت احتياط غذائي في سنوات الجفاف، كما أن حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى

---

[292] - محمد الطيبي ، **المرجع السابق**، ص 202.
[293] - عدي الهواري ، **المرجع السابق**، ص 70.
[294] - عبد اللطيف بن أشنهو ، **المرجع السابق** ، ص ص 41-48.
[295] - عدي الهواري ، المرجع السابق،ص 70.
[296] - الجيلاني صاري ، **الكارثة الديمغرافية 1867-1868**، تر،عمر المعراجي ، منشورات ANEP، 2008، ص 287.
[297] – الهواري عدي ، **المرجع السابق**، ص70.
[298] - الجيلاني صاري ، **الكارثة الديمغرافية..**، ص 288.

بيع منتوجاتهم بأسعار زهيدة، بل منهم من اضطر لبيع محاصيلهم قبل حصادها وأصوافهم قبل جزها[299].

وكانت أهم معالم هذا التحول تغير فلسفة العمل وبخاصة المأجور الذي صار قيمة جديدة تماما بالقياس إلى التقسيم التقليدي للعمل[300]، تحولا يصون البقايا التقليدية من جهة ويشجع من جهة أخرى جهازا اقتصاديا حديثا متخصصا لاستغلال الموارد الطبيعية والتي أشار لها نابليون في رسالته التي بعث بها إلى بيليسيه سنة 1863 بقوله: "للسكان المحليين تربية الأحصنة والمواشي وزراعة الأرض. ولنشاط وذكاء الأوروبيين استغلال الغابات والمناجم،وتجفيف الأرض وريها، وإدخال الزراعات المتطورة ,واستيراد الصناعات التي تسبق أو ترافق دوما التقدم في الصناعة" ، فكرس تقسيم العمل الملازم للمجتمع الكولونيالي ظهور ثنائية اقتصادية متناقضة حديثة و تقليدية،هذه الثنائية هي أساس التكوين للتخلف في الجزائر[301].

هكذا خلقت الإدارة الاستعمارية تناقض اقتصادي لضرب التوازن الاجتماعي والإقتصادي للبناء التقليدي من خلال انتزاع الملكية العقارية وتشكيل طبقة تستأثر بالثروة على حساب الأهالي، وبالتالي لم يخلق من التناقض نظم جديدة وآليات توازن اقتصادي بين الثنائية بل عمقتها في إطار العنصرية الاستعمارية الاستغلالية.

الفصل الثالث

آليات ومظاهر التفكيك القبلي في الميادين الإدارية والاجتماعية.

---

[299] - صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 264.
[300] - محمد الطيبي ،**المرجع السابق** ،ص 202.
[301] - عدي الهواري ، **المرجع السابق** ،ص72.

أولا: الميدان الإداري

ثانيا: الميدان الاجتماعي

أولا: الميدان الإداري

عملت فرنسا على تدعيم سلطتها العسكرية بمواءمة نظام إداري يكون له دور الوساطة بين الجزائريين والأوروبيين ويخدم الإستراتيجية الاستعمارية من خلال الوصول إلى بنية القبائل ورسم آليات القضاء عليها وعلى القيادات المحلية للقبائل تمهيدا لحكم مباشر يملأ فراغ تلاشي تلك الفئة التقليدية التي لم تعد في نهاية القرن 19 إلا غبارا منثورا.

1. سياسة المكاتب العربية

لقد انتهجت فرنسا منذ بداية الاحتلال سياسة إدارية موازية لتنظيمها العسكري ،فرضا لمنطقها الغالب ،وإخضاعا للأهالي، وتحقيقا لنفوذها الاستعماري؛ فعملت على تسيير شؤون الأهالي بربطه بأجهزة عسكرية فرنسية، تدير في نفس الوقت مصلحة المعلومات، الرقابة والإدارة[302]، بوساطة محلية (آغا العرب)[303] خلال السنوات 1830-1834، ولكن فشل هذه العناصر في أداء مهامها وعدم ثقة الأهالي فيهم؛ عمل الحاكم العام دوق دي روفيجو (Duc de Rovigo) [304] بإنشاء رفقة أمينه ومترجمين أكفاء غرفة عربية تقدم خدمات سرية ،ولم يكن لها وجود رسمي إلاّ في عهد خلفه بالنيابة " أفيزار" الذي استحدث في مارس 1833 "مكتب خاص بشؤون العرب"من أجل متابعة العلاقات مع القبائل بأمان ونجاح، وقد اضطلع بإدارته النقيب لامورسيار الضابط الوحيد الذي كان له دراية واسعة بالعرب[305] ولإيجاده اللغة العربية الأمر الذي مكنه من التواصل مع رؤساء القبائل، ما جعل مكتبه بمثابة جهاز للإعلام والدعاية لصالح الاستعمار،أسست الحكومة من خلاله سياسة أكثر ذكاء ونجاعة تجاه الأهالي[306].

---

[302] - عثمان زقب ، **المرجع السابق**، ص 128.

[303] - آغا العرب و الباشغات هم عبارة عن أعوان و وسطاء بين السلطة الفرنسية والأهالي و هي ألقاب لا سلطة ، قد أسندت هذه المهمة لحمدان بن أمين السكة و محي الدين الصغير بن مبارك .

[304] - الدوق ديروفيغو ولد 1774 بمنطقة الأردان التحق بالجيش في 1790 ، عين سفير فرنسا في روسيا عام 1807، كان من المؤمنين بضرورة احتفاظ فرنسا بالجزائر،أباد قبيلة العوفية سنة 1932 وحرق مدينة البليدة ،غادر الجزائر 4 مارس 1833 و مات بباريس بعد ثلاثة أشهر، للمزيد :انظر ، الغالي غربي ، **العدوان الفرنسي..** ،ص ص 313- 315.

[305]- Carlos de Bouville,**op.cit**,p 11.

[306] - شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة... ،مج1**، ص552.

في أفريل 1837م أعيد إنشاء المكتب العربي القديم تحت تسمية" مديرية الشؤون العربية " تحت إدارة النقيب بيلسيه دي راني، وكانت هذه الإدارة مسؤولة عن تسهيل ودراسة التقارير عن قبائل الداخل، وجلبهم تحت السيطرة الفرنسية مع احترام ممارساتهم وحماية مصالحهم.وتمكينهم من إقامة العدالة والحفاظ من خلالها على النظام والأمن[307]. وبعد مضي سنتين من رئاسة بيليسيه لهذه الإدارة قدم استقالته في مطلع سنة 1839 فخلفه في مهمته النقيب آلونفيل (Allonville)[308].

وفي عهد الجنرال بيجو الذي تفهم ضرورة إنشاء إلى جانب الأركان العامة التي تقوم بالعمليات العسكرية، هيئة مختلفة ذات طابع إداري تهتم تحديدا بالقبائل[309]، حيث يؤكد الأستاذ صالح فركوس أنه (وبفعل الضرورة وقوة الأشياء لاستكمال المؤسسات الاستعمارية كان لابد من البحث عن عناصر فرنسية عسكرية تتكيف مع الأهالي وتتوغل في أوساطهم)[310].فكان الأمر بتأسيس مديرية الشؤون العربية بمقتضى قرار16أوت 1841 وأسندت إدارتها إلى" أوجين دوما"، Daumas, (Eugène) ومع تقدم الاحتلال وتوسيع الأقاليم الخاضعة ازدادت أهمية هذه المديرية ،التي عمل "دوما" على تعديل إدارتها لتشكل شبكة ذات نظام متفرع هرمي وفق سلم إداري عرفت بمؤسسة المكاتب العربية ،التي اتخذت وضعيتها القانونية بموجب قرار1 فيفري 1844[311].

تعتبر نشأة المكاتب العربية من طرف المستعمر منذ بدايتها إجراء يهدف إلى فهم عميق للمؤسسات التقليدية للجزائريين من قبائل وزوايا ومساجد وحبوس لاستيعاب آليات عملها وعوامل انسجامها وعناصر تناقضاتها حتى يتسنى بعد ذلك القضاء على محاولات التمرد والعصيان، ثم الاستيلاء على أخصب أراضي الفلاحين لفائدة المعمرين[312] ،ولهذا وصفها شارل ريشار أحد رؤساء المكاتب العربية: " إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل، وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا"[313].

لقد كانت السلطات العسكرية هي الموجه للمكاتب العربية في إدارة شؤون العرب، تواجدت في عواصم التقسيمات والداوئر، حيث بلغ عدد هذه المكاتب في الجزائر سنة 1870م ما مجموعه 49 مكتب يضم 200 ضابط بما فيهم التراجمة تحت إدارتهم موظفين أهالي يتشكلون من ثمانية (8) خلفاء، ثمانية (8) باش آغا، أربعة وثلاثون (34) آغا، ستمائة وستة وخمسون(656) قايد، بمجموع 706 موظف

---

[307]- Carlos de Bouville,**op.cit**,p 11.

[308] - صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ،2006، ص ص 15،14.

[309]- Carlos de Bouville,**op.cit**,p 12.

[310] - صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية ...**،ص18.

[311] - شارل أندري جوليان ، **تاريخ الجزائر المعاصرة..** ص ص 554-555، صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية ..**ص18.

[312] -محمد العربي السعودي، **المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية – البلدية 1516-1962** ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ،2011،ص189.

[313] - صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية ..**، ص19.

أهلي ، وكل المكتب عربي يتكون من اثنين إلى ثلاث ضباط يسيرون دائرة بحوالي 300 كلم مربع يسكنها 60 ألف عربي ،ومراقبة عمليات 15 زعيما عربيا[314].

ومن خلال هذه الأرقام يتضح مدى حرص السلطات العسكرية على تحقيق مشروعها التوسعي بواسطة هذه المكاتب التي مثلت ضرورة أكيدة لإدارة البلاد[315] حيث يذكر توكفيل[316] بأنه " لم تكن أي مؤسسة أفيد لسيطرتنا في أفريقيا حتى الآن من المكاتب العربية ولا زالت"، وبالنظر أيضا إلى المهام الممنوحة لهذه الإدارة ودورها في منظومة إدارة الاحتلال الفرنسي والتي يوضحها كليمون ديفيموا (Clément Duvemois) لقوله"إن المكاتب العربية لديها الاختصاصات الأكثر امتدادا فهم من يراقبون سياسيا القبائل، أي أنهم مكلفون بإنشاء دورات الضرائب وضمان القدرة على فهم الضرائب، إنهم يراقبون تقارير الزعماء الأهليين مع ناخبهم، إنهم يحاكمون معظم الجرائم والاعتداءات والتي ترتكب في دوائرهم، وإنهم يعملون بكل القضايا التي تحوّل فيما بعد إلى مجالس الحرب، إنهم يتدخلون بشكل غير رسمي أو رسمي في العلاقات التي تتشكل مابين الأوروبيين والأهالي، إنهم يديرون وينظمون الزراعة وصناعة الأهالي إن لديهم اليد العليا على التوجيه العمومي بكلمة واحدة،إنهم هم الذين بيدهم مصير اثنان مليون ونصف من الأهالي المنتشرون على الأرض الجزائرية [317].

بهذا شكلت المكاتب العربية المؤسسة القاعدية لنظام الحكم العسكري لاختراق المجتمع الجزائري ،والتي أسندت إدارتها لضباط أكفاء، حيث يذكر الضابط إيغوني (Hugonnet):" لقد وضعت لنفسي مباشرة هدفا أردت تحقيقه، هو أن أكون سيدا لمرؤوسي ليس فقط بواسطة القوة، ولكن أيضا بواسطة العدالة والرأفة والفاعلية والنزاهة، ولتحقيق هذا أطلع على لغتهم وأتكلم بلهجتهم وأدرس سوابق مجموعاتهم الرئيسية "[318].

بهذا العمل تمكن المحتل من كسر الحاجز الذي بقى يشكل خطرا بالنسبة لسياستها التوسعية حيث يذكر توكفيل:" لن يكون ممكنا من الآن وحتى أمدا طويل إزالة النظام القبلي الذي هو أكثر المؤسسات الإنسانية ثباتا دون زعزعة كل مشاعرهم وأفكارهم"[319] بعد " أن نعرف اللغة وتصورات العرب المسبقة وعاداتهم ،بعد وراثة الاحترام ....يكون مسموحا للحكومة القائمة بالعودة شيئا فشيئا لإجراءاتها و طرقها وفرنسة البلاد.. "[320].

---

[314] - عثمان زقب، **المرجع السابق**، ص ص 129 130.
[315] - لاكوست، نوشي ، بريتان ، **المرجع السابق** ، ص 323.
[316] - ألكسي دوتوكفيل،**المصدر السابق**،ص 123.
[317] - عثمان زقب، **المرجع السابق**،ص132.
[318] - صالح فركوس ، **التشريعات المنظمة للاستيطان .....**ص 209.
[319] - ألكسي دو توكفيل ،**المصدر السابق** ص 27.
[320] - **المصدر نفسه** ،ص 22.

لقد عملت المكاتب العربية إداريا إلى رسم جديد للقبائل ،بهدف إخضاعهم لإدارة مباشرة بعد تقليص نفوذ رؤساء القبائل في إطار سياسة " فرق تسد" حيث يذكر توكفيل" لقد حاولنا مرارا ومازلنا نحاول في بعض الأحيان إزاحة الأرستقراطية الدينية والعسكرية في البلد عن تسيير الأمور العامة ووضع عائلات جديدة بدلها لإيجاد تأثيرات تكون من صنعنا نحن" [321]، ومن جهته أكد لاباسي Lapasset (من العسكريين) أنه لا بديل عنها لتحقيق ذلك، كما نبه لدورها في إدخال عناصر مدنية داخل القبائل لتمهيد الاستيطان وسلب الأراضي[322]، وهو الشيء الذي نلمسه أساسا من تعريف دوما للمكاتب العربية إذ يقول:" تهدف هذه المؤسسة ضمان التهدئة الدائمة للقبائل، إدارة عادلة ومنتظمة كتهيئة سبل استيطاننا وتجارتنا عبر الحفاظ عن الأمن ....)[323]. ويضيف قزافيي ياكونو (Xavier Yacono) : " مؤسسة المكاتب العربية في نظري وفي اعتقادي مفيدة للغاية في تطوير الاحتلال والاستيطان" [324].

كما تزامن تأسيس هذه المكاتب[325] مع زيادة الهجرة وتوسيع نطاق المراكز الاستيطانية التي وصل عددها سنة 1844 إلى 27 قرية استيطانية بمتيجة والساحل، أنشأت على 132 ألف هكتار من الأراضي المسلوبة[326]، هيئت لتثبيت المعمرين الذين لم يكن همهم سوى الحصول على المزيد من الأراضي الخصبة [327].

ومع صدور قانون جوان1851 الذي رأت فيه الإدارة الاستعمارية وبخاصة المكاتب العربية سوى خطوة أولى نحو تكوين الملكية الفردية، ففي 1858م دعا الأمير نابليون المكاتب العربية بأن (يعملوا جاهدين في سبيل استبدال مصلحة العائلة بتلك التي للقبيلة، واستبدال الملكية غير المجزأة والجماعية بالملكية الخاصة حيثما أمكن ذلك دون خطر)[328].

وقد رأت في حصر الأهالي وإزاحتهم نتيجة قانون 16 جوان 1851م؛ تعويض فضاء تتحسن فيه الزراعة والمنتوجات الزراعية لصالح المستعمرين[329]، ويصبح فيه الأهالي أجراء لديهم حيث يوضح أحد تقارير المكاتب لسنة 1858" أنه في كثير من الجهات نفلّح الأرض اليوم بنفس الأيادي السابقة ،بأيادي الأهالي ،مع فارق واحد وهو أنه بدل أن تكون هذه الأيادي هي المالكة لم تعد سوى أيد منتفعة"[330].

---

[321] - **نفسه**،ص ص123 124.

[322] - صالح عباد،**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر** ....ص22.

[323]- Victor Foucher**, Les Bureaux arabes en Algérie**, librairie international, Paris,1858,p 25

[324]-Xavier Yacono,**op.cit**,p 7.

[325] - كما أن تأسيس المكاتب العربية لا يفصلها إلا 8 أشهر عن إصدار أول تنظيم تشريعي حقيقي منظم للملكية الذي منح الإدارة كما ذكرنا حق الاستيلاء على أراضي القبائل .

[326] - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط.....**، ص 10.

[327] - صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية.....**،ص 158.

[328] - Xavier Yacono,**op.cit**,pp155-157.

[329] - صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية..** ،ص 15.

[330]- Victor Foucher, **op.cit**,p 33.

وقد تجاوزت المكاتب العربية مهامها في تطبيق عدالة استعجاليه دون رقابة وكانت منشورات بيجو تقترح العدالة السريعة والعقوبات القاسية وتطبيقها في الحين، حيث كان الجنرال نيغريي لا يترد في قطع رؤوس المتهمين بدون حكم[331] الأمر الذي يعتبر اعتداء صارح على مبدأ الفصل بين السلطات[332]، وإذ كانت فرنسا ومؤسساتها لا تحتكم لقانون مع الأهالي إلا قانون العنصرية والوحشية.

وقد عكست إدارة النقيب دوانو (Doineau) رئيس المكتب العربي بتلمسان تلك العنصرية بدعمه لموظفيه في ارتكاب مجزرة في(واد محوين)، ودفاع القيادة العسكرية عنه ،حيث يذكر أحد أعضاءها وهو الجنرال بيدو (Bedeau) في رسالة له أثناء محاكمة النقيب دوانو بأنه: "لا يوجد شيئا أكثر نبلا من الإنسانية ،هذا أمر لا شك فيه، ولكن العربي لا يعرف إلا القوة، لأن الليونة بالنسبة له دليل على الضعف...أن الجندي يضرب لأنه يرى شفقته ستكون مائة مرة أكثر وحشية من قوته وبالنسبة لعمليات القتل خارج سلطة القانون، فكل سلطة قوية لها عيوبها". ويضيف في نفس القضية السيد فول (Vault) الذي يعبر عن قناعة الرأي العام ضمن حلقة الصراع بين العسكريين والمدنيين بأن" ظلم وقهر الضباط للأهالي الذين يحكموهم يساهم في إثارة القلاقل ،والتي يتم بعد ذلك قمعها بواسطة السلاح[333]. ما يدعم شرعية هذا العمل الذي قام به النقيب دوانو هو صدور قرار العفو عنه من طرف الإمبراطور نابليون الثالث.

2. سياسة فرق تسد وتحييد الزعماء

أمام انهيار السلطة العثمانية في الجزائر 1830، وكذا السلطات المحلية والافتقار لقيادة موحدة، وفي ظل تراكمات سياسية بين القبائل والسلطة، التي استغلتها الإدارة الاستعمارية لكسب ثقة الرؤساء المحليين وتعميق التناقضات بإخفاء أهدافها ومحاوله الظهور بوجه المحرر من سلطة الأتراك[334] من جهة، ومن جهة أخرى استغلال الصراعات بين القبائل في إطار سياسة "فرق تسد" من خلال إدعاء منظريهم بأن القبائل في صراع دائم وحالة حرب .وبناء على ما ذكره أحمد باي" أن الحرب عادة الأعراب وأن الذي يريد حكمهم قد يتحتم عليه إبقاء ما بينهم، والتحريض على المنافسات بين قبائل مختلفة الأصول والأجناس أما أوضاع السلم، فإنها تقارب بين العرب وتوحدهم حول غرض واحد" [335].

سعت الإدارة الفرنسية لأن لا تقوم وحدة بين القبائل تزعزع كيانها وتحد من توسعها إذ يذكر توكفيل" إذا كان من صالحنا أن ننشئ حكومة لعرب الإيالة فإنه من

---

[331] - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين ...**،ص 172.

[332] - محمد العربي سعودي ،**المرجع السابق** ،192.

[333] - صالح فركوس ، **التشريعات الإستيطانية ..**،ص ص 219 220.

[334] - أحمد محساس، **الحركة الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ، دار القصبة ،الجزائر ، 2009،ص 31.

[335] - محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجه و بوضربة** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981، ص ص 40 41.

صالحنا بصورة أكثر وضوحا ألا ندع حكومة واحدة فقط تقوم، ذلك أن الخطر سيكون أكثر من الفائدة، يهمنا كثيرا بلا شك أن لا نترك العرب نهبا للفوضى، لكن يهمنا أكثر أيضا ، ألا نعرّض أنفسنا لرؤيتهم مصطفين كلهم، و في الوقت نفسه ضدنا"[336]. لقد نجحت هذه السياسة في إضعاف المقاومة التي تقودها القبائل بناء على المذكرة المنجزة في سنة 1832 والتي جاء فيها" أن تنظيم رؤساء عرب اقطاعيو فرنسا هو فكرة جيدة تقود إلى نتائج كبيرة ...يضمنون لنا..السيطرة على كل البلاد ...هذا الدمج لديه ايجابية أخرى هي التفريق ووضع ندية بين نفوذين مؤثرين واحدة ظرفية دنيوية ..والأخرى روحية ..هذين النفوذين يقتسمان مجتمع جاهل ،وتكون عليه سطوة إلى حد ما متوازية، سياستنا هي ضرب الواحدة بالأخرى"[337]، فما فعله الجاسوس ليون روش(Léon Roches)[338] في الإيقاع بين الأمير عبد القادر والتيجانيين وتأكيد نفورهما[339] إلا تطبيقا لهذه الأيديولوجية التي أضعفت صف الأمير وأدخلته في دائرة صراع حققت لفرنسا شق صف المقاومة.

وكان لمعرفة الإدارة الاستعمارية خلفية وبنية المجتمع الجزائري، دور كبير في نجاح سياسة التفرقة بين القبائل، وفك وحدة الصف عن طريق توظيف رؤساء العائلات الكبرى إذ يقول سيروكا" إن معرفة خلفيات العائلات الرئيسية في هذه البلاد وعدوانهم وصداقاتهم، تجعلنا قادرين أكثر على حكمهم"[340]، والاستفادة من خدماتها في مشروعنا التوسعي، وهذا ما عبر عنه صديق بوجو بقوله:"إن اعتماد فرنسا على الأرستقراطية العربية المكونة من الأشراف والمرابطين والأجواد في إدارة الجزائر سيجعلها (فرنسا) تتقدم جيدا في عملها الحضاري"[341].

ويضيف توكفيل:" كان الأتراك قد أبعدوا الأرستقراطية الدينية العربية عن استعمال السلاح وإدارة الشؤون العامة،وبسرعة رأيناها بعد القضاء عليها تعود كما كانت محاربة وحاكمة، الأثر الأكثر سرعة والأكيد لغزونا هو إعادة التواجد السياسي للشيوخ ....لقد تركنا أرستقراطية العرب الوطنية تولد من جديد، ولم يبق لنا إلا أن نستغلها"[342] لتوطيد الاحتلال وضرب مقاومة الأمير عبد القادر؛ الذي توجه سنة

---

[336] - أليكسي دو توكفيل ، **المصدر السابق** ، ص 25.

[337]- Saint Hypolite,**De l'Algérie Système du duc de Rovigo en 1832**,imprimerie de Bourgogne et martinet, Paris,1840,pp 3 4 5 6.

[338] -ولد ليون روش في مدينة غرونوبل بفرنسا في27 سيتمبر 1809 وتوفي في نفس المدينة سنة1901،نال شهادة الباكالوريا سنة 1828,دخل معهد الحقوق لمدة ستة أشهر ،فكان لميله للمغامرة أن انقطع عن الدراسة واتصل بأحد تجار مرسيليا الذي كلفه بمهمة تجارية مكنته من زيارة كورسيكا وسردينيا وجنوة كما زار جل أنحاء ايطاليا الشمالية ،ثم التحق بوالده في الجزائر منتصف سنة1832عين برتبة ملازم في فرقة الفرسان الخيالة ،تعلم العربية ،ما أدى إلى تعيينه مترجم رئيسي في الجيش ،عينه الأمير عبد القادر كاتبا ومستشارا له بعد أن أظهر اسلامه ،ثم وبتوجيه من بيجو التحق بوزارة الشؤون الخارجية كمترجم ،ثم عين سكرتيرا في طنجة والمغرب ،كما عمل قنصل في طرابلس ،وتونس ،ينظر ،- يوسف مناصرية ، **مهمة ليون روش في الجزائر و المغاربة 1832-1847**،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990،ص 13.

[339] -**المرجع نفسه**،ص ص 29-30.

[340] - أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1** ، ص 326.

[341] - **نفسه**،ص 246.

[342] - ألكسي دو توكفيل، **المصدر السابق**،ص ص 19 -20.

1843 بإخضاع القبائل الجزائرية التي عملت الإدارة الفرنسية باستعمالهم بالوعود والرشاوي والتهديدات وبإجراءات قاسية من أجل جعلهم خلفاء وقوات احتياط[343].

لقد استغل الحاكم العام فالي (Sylvain Charles Vallée)[344] سياسة" فرق تسد" بالاستعانة بالعائلات النافذة في إطار "حكم الأهلي بالأهلي" تحت وصاية السلطة العسكرية[345] لقطع الطريق على الأمير من جهة وكسب القبائل وقادة الشرق من جهة أخرى وإضعاف المقاومة من خلال الصراع القائم جراء المعارك الطاحنة بين هذه العائلات خاصة بين آل بن قانه آل بوعكاز والحاج أحمد باي[346].

قدم فالي في 30 سبتمبر1838 مشروع رسم فيه معالم علاقة فرنسا بالعائلات والقيادات الأهلية فقد أعطى في مادته الثالثة والرابعة الحق للخليفة (الزعماء التقليديون) أن يختار شيوخ القبائل في منطقة نفوذه وأن يقترح القياد[347] ،ما أعطى صورة شكلية لصلاحيات الخليفة بما يخدم مخططات فرنسا وكذا شيوخ القبائل المغلوب على أمرهم في إطار صلاحيات مقيدة، على عكس القياد الذين يتم تعيينهم من طرف القائد الأعلى للمقاطعة ،الذين كانوا أكثر الوسطاء الأهليين ظلما وجورا حيث عملوا بتفاني كبير من أجل التمكين للاستعمار ،فيقدم لنا أحد المؤرخين صورة القائد في صدر الاحتلال قائلا "..إن القائد هو مصدر كل الرزايا والبلايا التي عصفت بالمجتمع الأهلي الجزائري ، فقد تنكر لأصله وتعاون مع أعداء وطنه ضد شعبه، والفرنسيون عندما أسندوا له حكم القبيلة فمثلهم كالذي أسند إدارة مصنع إلى رئيس العمال بعد فشل إضرابه..."[348].

لقد شكل القياد والخلفاء خير عون للإدارة الفرنسية على حساب القبائل غير الخاضعة، فقد كان الاعتماد على هذه القيادات ضمن سياسة متدرجة بهدف الحد من خطورتها[349] وتقليص وظائفها، في عملية تذويب بطيئة بعد التخلص من نفوذها والسيطرة على البلاد وفرض الحكم المباشر[350]، وقد وجه الحاكم العام بيلسيه كل

---

[343] - شارل هنري تشرشل ،**حياة الأمير عبد القادر** ، تر وتقديم وتع أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر، تونس 1974،ص 211.

[344] - ولد سنة1773بمنطقة بريان لوشاتو ،تحصل على رتبة ملازم 1793،ثم تدرج الى جنرال سنة 1811 ،له من رتب الشرفية بارون ثم الكونت ،تنحى عن الإدارة سنة 1840.للمزيد أنظر ،الغالي غربي،**العدوان الفرنسي ..**،ص ص320-321.

[345] - صالح فركوس ،**إدارة المكاتب العربية** ....ص 15.

[346] - مختار الهواري، **سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات النافذة من الجنوب القسنطيني 1837-1870**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر ،إشراف مصطفى حداد ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2008-2009،ص ص45-46.

[347] - العياشي روابحي، **الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى مقاطعة قسنطينة 1837-1871**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف أ .د صالح فركوس، قسم التاريخ والآثار ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، 2014-2015، ص 80.

[348] - **المرجع نفسه** ،ص ص 86-87.

[349] - مختار الهواري ،**المرجع السابق**،ص 37.

[350] - أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية...،ج1**،ص327.

جهود ضباط المكاتب العربية ضد رؤساء الأهالي إذ كان يأمرهم ب" تقليم أظافرهم" وحرمانهم من الامتيازات التي منحت لهم[351].

أما الجنرال بيجو فقد اعتمد على تقسيم الدوائر إلى قيادات متوسطة غير متحدة مجردة من السلطة لتكسير ذوي النفوذ، ثم سن تشريعات مركزية تحد من سلطة رؤساء القبائل والأسر التقليدية بتأطير من المكاتب العربية[352].وذلك لتقليص قياداتهم وتجزئتها، فخلال عامي 1846-1847 باشرت الإدارة الاستعمارية بسلخ عشرة قبائل من قيادة المقراني وألحقتها بدوائر وقسمات بسكرة والمدية والبويرة. وفي عام 1853 قامت بتجزئة قبيلة أولاد نايل الخاضعة لقيادة المقراني إلى ثلاث فروع، ووضعوا على رأس كل فرع قايد لا ينتمي إلى عائلة المقراني[353] ،فأدى تقليص عدد القبائل الى تقليص قيمة الضريبة ،ما أثقل كاهل الرؤساء، وخاصة بعد تخفيض نصيبهم إلى عشر الضريبة التي يقومون بجبايتها من السكان، بعد ما كانوا يحتفظون بثلثها[354].

ولم تتوقف الإدارة الفرنسية عند هذا الحد بل تجاوزته كثيرا، وأنزلتهم منزلة الموظفين العاديين وخصصت لهم راتبا شهريا الأمر الذي طال وجهاء عائلة المقراني وعلى رأسهم الباشاغا محمد المقراني[355] الذي خصص له راتبا سنويا قدر ب 10.000.00 فرنك فرنسي[356].

كان اتهام رؤساء القبائل بالتقصير في أداء مهامهم سبب في تجريدهم من مناصبهم مثلما عملت الإدارة مع الخليفة أحمد المقراني عام 1847، واتهمته بالتقصير في مراقبة القبائل، وبالتواطؤ مع الثائر بوبغلة عام 1851. ولما توفي قاموا بإلغاء منصبه وقلصوه إلى منصب باشاغا أقل قيمة من الخليفة، وجردوا ابنه محمد من العديد من الصلاحيات والامتيازات كالتخلي عن نظام "التويزة"[357] الذي امتعض منه الباشاغا محمد المقراني وقال للفرنسيين: " نحن نلتزم بهذا الأمر، ونمتثل إلى كل

---

[351] - العياشي روابحي،**المرجع السابق** ،ص 286.

[352] - أحمد سيساوي،**البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف .كمال فيلالي ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة قسنطينة 2013،2-2014،ص ص 181-182.

[353] - العياشيي روابحي،**المرجع السابق** ،ص ص288-290.

[354] - صالح فركوس ،**إدارة المكاتب العربية** ، ص 388.

[355] -عينه الفرنسيون باشاغا في 4جويلية 1853 بعد وفاة والده أحمد المقراني ،زار مكة المكرمة عام 1855،فيما بين 1857-1860اتخذت فرنسا إجراءات إدارية حدت من نفوذه ،شارك في قمع ثورة الحضنة 1860،تلقى مكافأة من الإمبراطور الفرنسي 1861وحضي بمقابلته في 1860بكامييان ،قاد ثورة 1871واثر مواجهة مع قوات العقيد ترويلي حاكم سور الغزلان سقط شهيدا على يد الزواف يوم 5ماي 1871وهو يؤدي صلاة الظهر ،ينظر ،عدة بن داهة ،**الاستيطان والصراع حول الملكية ...**،ج2،ص ص477-478.

[356] - العياشي روابحي، **المرجع السابق** ص 290.

[357] - هو تقليد تعاوني ترسخ عادة في عالم الريف الجزائري منذ القدم ،تقوم به الجماعات القبلية أثناء فلاحة وحني محاصيل الموسم جماعيا وطوعيا وبدن مقابل

ما يطلب منا ومع ذلك فإن حسرتنا كبيرة لأن ذلك ينطوي على كثير من الاحتقار"[358].

وقد شكل قانون (S.C) 22 أفريل 1863 الضربة القاضية للتنظيم الاجتماعي من خلال التأسيس للملكية الفردية وإنشاء الدواوير والبلديات التي خلقت فراغ قيادي بعد إزاحة الطبقة الأرستقراطية، حيث أصبحت هذه الوحدات المستحدثة تباشر مهام تحصيل الضرائب والعدالة والسلطة الإدارية بعد ما كانت من مهام الطبقة الأرستقراطية[359]، وبأمر من الحاكم العام في 24 نوفمبر 1871 استحدث مجلس يسمى " الجماعة" عديم الصلاحيات والتمثيل، إذ يعلق أحد الكتاب عن هذه التجربة فيقول:" وقد تم التعيين القانوني تحت تعبير (الدوار- بلدية) بجماعة التي هي في نفس الوقت هيئة للتمثيل والتنفيذ ولكن مع الأسف ليس لها أي شبه بمفهوم الجماعة التقليدية "[360] الأمر الذي أدى إلى استياء الباشاغوات.

وهكذا حطمت فرنسا وساطة القادة التقليديين ولم يعد أمامها حسب تعبير الحاكم العام جون كامبون إلا غبرة رجال أو غنم دون راعي[361]، وتمكن لها التوغل والسيطرة المباشرة على البلاد وفك الروابط القبلية وتنحيتها.

ثانيا: الميدان الاجتماعي

1. الإبادة الجماعية

لقد عملت الإدارة الفرنسية الاستعمارية على تغليب العنصر الأوروبي على حساب العنصر الجزائري في إطار سياسته التوسعية الاستيطانية مع ترسبات لمفاهيم التميز العرقي الذي صور الفرد الجزائري كعبء على الحضارة عليها إزالته ، فكانت الإبادة من الوسائل التي تلذذت بها السلطة الاستعمارية وجنرالاتها لإخضاع القبائل المحاربة، والمخرج الوحيد لربح الوقت حيث لاحظ باسي (Paccy) مقرر ميزانية الحرب 1835:" إن في إفريقيا هناك عائق للاستعمار يتمثل في أمر لا يمكن لأحد إزالته ألا وهو وجود قوم من الأهالي المتعودين على الحرب لا يتحملون الظلم وهم مختلفون كثيرا عن الأوروبيين بعقائدهم وبماضيهم مخالفة لا تسمح لهم بربط علاقات طيبة مع أشخاص لا يرون فيهم إلا أعداءهم ، جاءوا لطردهم من أرضهم التي تعد ملك لهم "[362] .ولهذا اقترح غاسيناران سنة 1835م أنه أنجع الطرق لترسيخ

---

[358] -العياشي روابحي، **المرجع السابق** ، ص ص 198-199.

[359] - نفسه،ص 293.

[360] - محمد العربي سعودي، **المرجع السابق** ، ص ص 198-199.

[361] - كمال كاتب،**المرجع السابق**، ص 121.

[362] - محمد دادة ،**"الحرب الاستعمارية الفرنسية الشاملة من أجل تحقيق المشروع الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر"**، مجلة عصور الجديدة ،العدد 6، 2012. ص ص9-10.

الاستعمار في الجزائر بقوله : " أنا أعلم أن مع شعب مثل العرب لا يوجد إلا حل واحد وهو الإبادة "[363].

فكانت عمليات الإبادة منهجا ومشهدا روتينيا يمارسه جيش إفريقيا في البلاد[364] حيث يعتبر بعض الفرنسيون أن إجراءات مثل الطرد والمجازر وحتى الإبادة جد مهمة وضرورية لبلوغ الهدف المنشود ألا وهو جعل الجزائر مستعمرة مستقرة غانمة [365]، وقد صرح كاروبير أن " مهما أنجز عن الغزو من فوضى وفساد وعدم الانضباط وتردي الروح الإنسانية، فإنه من بين الوسائل الأقوى التي تؤدي إلى معاقبة العرب وإخضاعهم"[366], وكما رأى بيجو الوفي لعقائده العسكرية مدافعا عن مرتكبي مجزرة الظهرة حيث يقول " وأنا أرى بأن مراعاة القواعد الإنسانية تجعل الحرب في أفريقيا تمتد إلى ما لانهاية ، كما أن الثورة فيها لن تخمد أبد...."[367]

وقد تجسدت صور الإبادة في مشروع بيجو الداعي لتحقيق السيطرة الكاملة على الجزائر وشن حرب شاملة يدعو فيها ضباطه بأن يتصرفوا بدون شفقه ولا رحمة[368].

تعدد وسائل وأساليب الإبادة فجمعت بين الحرق والذبح والتقتيل والمطاردة والتي نفذها جنرالات فرنسا مثل دوفيغو، مونتانياك، بيلسيه، لاموريسيار...حيث يذكر حمدان خوجة "بأن بعض الجنرالات المشهورين لم يترددوا في اقتراح إبادة أمة بأكملها"[369].

لقد كانت عمليات الإبادة تتم وفق تنظيم يعكس استباقية الجرم،لا كرد فعل مقاوم، حيث يصف أحد العسكريين هذا التنظيم لحصد أكبر عدد من الجزائريين فيقول" وقد تتخذ الإجراءات الصارمة للإطاحة بالقبيلة المنوي تدميرها بقوات كبيرة بحيث يكون الهرب مستحيل لأي مخلوق، والسكان الآمنون لا يدركون الخطر المحدق بهم، إلاّ عندما يسمعون قرع الطبول التي تضرب نغمة مؤذية للسمع وبعد ذلك تحدث المفاجأة التي لا يوجد لا مثيلا إلاّ فيما نعرفه من قصص إبادة الهنود الحمر"[370].

فكان هذا التنظيم متعمد ومستبق من الجنود، غير مراعين للأخلاق الإنسانية ومخالفين ادعاء قادتهم باحترامها حيث يذكر سانت آرنو في حملته الرابعة على

---

[363] - غرانيزون أوليفي لوكور ، **المرجع السابق**، ص ص128-129.
[364] - عثمان زقب ، **المرجع السابق**، ص 15.
[365] - غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص 114.
[366] - مسبيرو فرانسو،**سانت آرنو أو الشرف الضائع** ، تر.مسعود حاج مسعود، دار القصبة الجزائر ،2007،ص192.
[367] - مصطفى الأشرف ، **المرجع السابق** ن ص 113.
[368] - مسبيرو فرانسو ،**المرجع السابق** ،ص 216.
[369] - حمدان بن عثمان خوجة ، **المصدر السابق** ،ص 271.
[370] - الكولونيل اسكوت،**مذكرات الكولونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**،تر وتعليق ، إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1981،ص 91.

البليدة في ماي 1837 لإحراق 12 قبيلة: " كانت المباغتة تامة كانت النساء والأطفال يحزمون الأمتعة، بينما يستعد الرجال للدفاع، وكانت التعليمات غير قابلة للتطبيق ،فعدم إطلاق النار قبل انسحاب النساء والأطفال معناه تمكن العرب من الوقت الكافي لجمع أمرهم وإصابة صدور المهاجمين ....وفي طرفة عين لا يبق هناك أثر لأي أحد من العرب ،لقد أحرقت القبيلة بأكملها ولم يعد هناك حديث عن النساء والأطفال"[371]. وما دعم شرعية هذا العمل وتزكيته هو ترقيه قائد العمليات من ملازم إلى رقيب في مدة لا تتجاوز شهر من طرف الجهات العليا.

ويضيف مونتانياك في دعوته الصريحة للقتل والإبادة أن" كل العسكريين الجيّدين الذين كان لي شرف قيادتهم حذّروا مني شخصيا إن صادف وأن جلبوا معهم عربيا حيا، يتلقون وابل من ضربات بوجه السيف....أقتلوا كل الرجال حتى سن الخامسة عشر"[372].

ويقول " من يريد الغاية يريد الوسائل، كل القبائل التي لا تقبل بشروطنا لابد أن تمحى، كل شيء يجب أن ينهب دون تمييز بين السن والجنس..."[373]. بل أمر كتائبه بأن" أبيدوا كل من لا يزحف عند أقدامنا كالكلاب...."[374].

وفي رسالته له يقول عن نفسه" لصيد الأفكار السوداء التي تحاصرني في بعض الأحيان أقو بقطع رؤوس، ليست رؤوس خرشف، إنّما رؤوس رجال"[375].

لقد كانت المجازر الجماعية التي ارتكبها جنود الاحتلال الفرنسي أكثر صور الوحشية في حق القبائل المحاربة والتي تعددت على امتداد التوسع الاستعماري للبلاد، فكانت مجزرة العوفية الواقعة بالقرب من وادي الحراش شاهد على هذه المجازر التي ارتكبت في حق القبائل ،بعد أن تعرضت هذه القبيلة ، من باب الادعاء[376] ، لمبعوثي الشيخ فرحات بن سعيد ،أحد شيوخ بسكرة الذي أراد عقد تحالف مع فرنسا ضد أحمد باي، فما كان للدوق دو رفيغو إلا أن يضربها بحزم ، فعند الساعة التاسعة والنصف ليلا من السادس أفريل 1832 ،تجهز ب 285 فارس وتوجه مباشرة إلى خيام العوفية، وعند وصوله منتصف الليل قام وجنوده بالتقتيل[377] والنهب وإتلاف الأملاك ثم بيع الغنائم المغتصبة في باب عزون ومن جملة ما تم بيعه

---

[371] - مسبيرو فرانسو ،**المرجع السابق**،ص 100 .

[372]- Lucien-François de Montagnac**, Lettres d'un soldat**, correspondance inédite du colonel de Montagnac publiée par son neveu, librairie Plon,1885,p 299.

[373]- **ibid**, p 334.

[374]- **ibid**, p 290.

[375]- **ibid**, p 451.

[376] -بوعزة بوضرساية وآخرون ، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،الجزائر ،2007، ص 123.

[377]- de Mont Rond**, Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**,Tome1, imprimerie de E.Marc-Aurel éditeur,1847,p 141.

أساور ما تزال مشدودة إلى زنود مقطوعة وقرطا دامية[378] وتم إبادة حوالي اثنا عشر ألف نسمة[379].

وقد كان دعم قبائل أولاد رياح بجبال الظهرة غرب الجزائر لمقاومة الشيخ الشريف محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة في الفترة مابين 1844 و1847؛ سبب في انتقام الجنرال بيليسي وجنوده الذي تبعهم إلى غار الفراشيش[380]،الذي التجئوا إليه، ولإجبارهم على ترك مرتعهم، ألقيت عيدان مشتعلة عند مداخل الغار فهلك كل من كان بالداخل خنقا، والذي قدر بنحو خمس مئة وثلاثين فردا[381]. وقد علقت صحيفة التايمز على ذلك يقولها إنها "مذبحة فظيعة...جعلت حتى المتوحشين يخجلون...[382]".

ولم تكن مجزرة الظهرة حادثا منفردا بهذه الأساليب فقد سجلت رسميا أربعة مجازر مشابهة على الأقل نفذت كلها في نفس المنطقة من طرف قادة الاحتلال[383]، مثل مجزرة السبيعة التي نفذها العقيد كافينياك سنة 1944 في الضفة اليسرى من وادي الشلف[384].

ولم تقتصر الإبادة عن طريق التقتيل بل لجأت الإدارة الاستعمارية إلى القضاء على مصدر رزق القبائل وتفقيرهم وترويعهم حيث دعا الجنرال بيجو سنة 1840م إلى ضرورة الحرب الشاملة للقضاء على المقاومة " نحن لا نحارب الجيوش وإنما تحارب مصالح الأمم التي نتصارع معها، وليس هناك في إفريقيا سوى مصلحة واحدة إنها المصلحة الزراعية....كما أنني لم أهتد إلى أيه وسيلة أخرى لإخضاع ذلك البلد سوى العمل على تلك المصلحة....و أقول لكل قائد طابور...لا تتمثل مهمتكم في الجري وراء هؤلاء العرب ....بل تتمثل مهمتكم في منع العرب من ممارسة الزراعة والحصاد والرعي" [385].

ويضيف بوديشون أشد مناصري سياسة الغارات الدموية بانتهاج وسائل مقرونة بالإبادة فيقول:" دون الخروج عن الأخلاق والقانون الدولي، يمكننا محاربة أعدائنا الأفارقة بالحديد والنار والمجاعة ودون أن نسيل دمائهم ،يمكننا القضاء على العرب بتدمير وسائل عيشهم ومدخراتهم ومنعهم من التموين.. التجويع والغازات وسيلة للإبادة الجماعية تسببت في مقتل عديد الضحايا المدنيين ، كما أنها تضطر العرب إلى مغادرة قراهم وأراضيهم المدمرة "[386].

---

[378] - حمدان بن عثمان خوجه، **المصدر السابق**، ص 43.
[379] - بوعزة بوضرساية وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص 123.
[380] - نفسه ،ص 127.
[381] - Just Jean Etienne Roy**, Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours**, quatrième édition, Alfred Mame et fils éditeurs, Tours,1880,p 274.
[382]- أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية ،ج2**،ص230.
[383]- مسبيرو فرانسو ،**المرجع السابق** ،244.
[384]- بوعزة بوضرساية وآخرون ، **المرجع السابق** ،ص 128.
[385]- مسبيرو فرانسو ،**المرجع السابق** ،ص177.
[386] - غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق** ،ص 128-129.

لقد أثرت عمليات الإبادة على الوضع الصحي والديمغرافي حيث تذكر دراسة ريكو 1880 أن عدد سكان الإيالة عند دخول الفرنسيين كان يقدر بخمسة ملايين فانخفض إلى 2.652.072 عام 1866، ولينخفض سنة 1872 بنصف مليون آخر، وفسرها بقانون الإفراغ، ويعني اضمحلال الشعوب المتخلفة عند الاتصال بالشعوب المتحضرة كما حدث في القارة الأمريكية واستراليا[387].وهكذا خلفت الحضارة الفرنسية عن طريق الإبادة آثار عميقة على المجتمع من خلال التراجع الديمغرافي وكذا تدمير الموارد الاقتصادية مما ضاعف ألام الجزائريين.

2. النفي و الأبعاد

إن احتلال فرنسا للجزائر وممارسة سيادتها عليها بموجب اتفاقية ، يعني حسب القانون الدولي اعتبار هذه المستعمرة جزءا من إقليمها أرض وشعبا، لكن الإدارة الاستعمارية الفرنسية جسدت هذه التبعية على الأرض بالسلب و الاستيلاء في إطار مشروعها التوسعي. أما السكان فقد حرمتهم من مزايا المواطنة لتكرس الظاهرة الاستعمارية في أبشع صورها وتعدد أوجهها من إبادة، مجازر ،نفي وتهجير، هذه الأخيرة التي كانت لها تداعيات إنسانية واجتماعية مست الأفراد والجماعات سواء داخل الجزائر أو خارجها إلى يومنا هذا ،هذه السياسة من أخطر الأساليب التي طبقتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين سواء بالإبعاد داخل الجزائر، أو النفي خارج البلاد بسجون فرنسا ،أو في أقاصي مستعمراتها في رحلة بلا عودة[388].

لقد استدعت سياسة فرنسا الاستيطانية تهجير الجزائريين وتهيئة الأرض للمهاجرين الأوروبيين من أجل تعديل ديمغرافي يخدم فرنسا الإمبريالية ويدمر الجماعات ويجتث جذور الانتماء لنظامهم التقليدي(القبلي) على مستوى داخلي ،أما خارجيا فقد يعاني المهاجرون ظروف اعتقال قاسية، ومن حرمان الانتماء إلى الوطن الذي يهدد بقائهم.

وهذا بالنظر لمعطيات تتعلق بظروف المبعدين التي يصفها أوليفيي على أنها قائمة على"مبدأ عنصري بحت وواضح، وما يشهد أيضا عن تلك العنصرية الرهيبة هو أن المعتقلين من جزر الأنتيل وجزيرة رينيون والهند الصينية والجزائر يرسلون إلى جزر غويانا ،وهناك لا تتعدى حظوظ عيشهم في الغالب عشرين شهرا، حسب الإحصاءات الطبية بسبب ظروف الاعتقال والعمل القاسية إلى درجة غير مطاقة، إنها في الحقيقة عقوبة بالإعدام غير معلنة "[389].

---

[387]- شارل روبير آجرون ، **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكلونيالية** مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس ، تر، تقديم وتع د،محمد العربي ولد خليفة،ط 2، منشورات ثالة ،الجزائر ،2013، ص ص 12،11.

[388]- عثمان زقب ،**المرجع السابق** ،ص ص 27 28.

[389]- غراندميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق** ، ص 323، نقلا عن عثمان زقب،**المرجع السابق** ، ص 34.

لقد طالت هذه العقوبة قادة الحرب وعائلاتهم من الأشخاص الذين يعتبرون خطر على الأمن بحكم مشاركهم في حركات التمرد والمقاومة للاستعمار[390] ،ليخلو الوضع لصالح سلطة الاحتلال في تنفيذ مشروعها التوسعي ضمن سياسة جنرالاتها بدء من كلوزيل إلى دو روفيغو إلى بيجو الذي صرح في صحيفة فرنسا الجزائرية 1845-1846(la France algérienne)يقول" سأسحق الأعراش الثائرة في كل مكان، وإذا قاومت ولم تخضع سأكنسها نهائيا من الجزائر، وأضع مكانها سكان آخرين"[391].

لقد جعلت السلطة الفرنسية من النفي إلى العديد من الجزر النائية في المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية كعقوبة أخف من القتل المباشر وهذا ما يؤكده الجنرال ليتو(De L'étang): " من الواضح أنه من أجل جعل القبائل تخشى مصير يشبه مصير الهجمات الأولى لا بد من أن يضرب هؤلاء دون رحمة، لكن بدرجة أقل في ممتلكاتهم وحرية سكانهم ... وارتباط ذلك بأسباب إنسانية، لأنه كلما كان عدد السجناء أكبر كلما كانت فضاعة المجازر على الجانبين أقل ...نريد إذا أن تأخذ أرتالنا أكبر عدد ممكن من السجناء العرب وأن ينقل كل هؤلاء إلى فرنسا لغاية الإخضاع التام لقبائلهم، حتى الأطفال بدورهم لا بد من أن يلاقوا مصيرا شبيها بمصير آبائهم، فترحيلهم إلى بلد مسيحي يرمي بأخطر زعزعة داخل القبائل"[392].

لقد مست إجراءات النفي الأمير عبد القادر وعائلته وأتباعه أواخر سنة 1847 إلى فرنسا[393]، وكانت عواقب ثورة المقراني 1871 وخيمة فصودرت أملاك وثروات وقتل العديد من أفرادها دون محاكمة، ونفي، حيث كتبت صحيفة فرنسا الجزائرية (la France algérienne) قائلة : "ما نطالب به هو الحشر والإبعاد ، ولم يعد هناك مجال للكلام عن الإدماج ولا عن المملكة العربية بل هي الهيمنة الفرنسية بكل ما تحمله من مضامين القوة " وكما طالبت صحيفة الشرق الجزائري (l'est algérien) :" بتطبيق تدابير الإبعاد التي صارت الآن ضرورة ملحة ويجب نزع السلاح عن جميع القبائل التي ثبت تورطها في التمرد، أو التي لم تبادر إلى تقديم المساعدة لفرنسا ثم إبعادها إلى الأراضي الصحراوية بدون شفقة ولا رحمة" [394].

هذا من أجل إضعاف قوتهم وتشتيت وحدتهم خاصة القبائل التي قدمت الدعم للمقرانيين فكانت معاملة الإدارة على سبيل المثال لقبائل الحشم التي تم نقلهم وتهجيرهم بالقوة من إقليم مجانة وبرج بوعريريج بالهضاب العليا الشرقية للجزائر

---

[390]- كمال كاتب ، **المرجع السابق** ، ص 81.

[391]- مزيان وشن ، **" سياسة الهجرة و التهجير أسلوب استعماري في الجزائر "** حوليات التاريخ و الجغرافيا ، مخبر التاريخ و الحضارة الجغرافية التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة ، بوزيعة الجزائر ، العدد9، ديسمبر 2015، ص 141.

[392]- L'étang Georges Nicolas Marc, **Résumé du système sur l'Algérie**, troisième édition, maison Ancelin, Paris,1845,pp 44-45

[393] - شارل هنري تشرشل ، **المرجع السابق** ، ص 251.

[394]- شارل روبير آجرون ، **الجزائريون المسلمون و فرنسا..**ج1، ص 51.

إلى منطقة الحضنة بالمناطق السهبية الداخلية ،جمع تهجيرهم بين الإجراء العقابي والهدف السياسي القاضي بالإجهاز على المقرانيين وأنصارهم، وتفكيك عروش الحشم بإبعادهم عن مواطنهم وتقسيمهم على دوائر مختلفة، وعدم السماح لهم بإعادة ترتيب بيتهم السياسي في إطار تفكيك البنيوي للقبيلة التقليدية للمجتمع الجزائري، الذي بقى يحتفظ بتماسكه الاجتماعي وتضامنه وظل خزان المقاومات الشعبية قبل 1871م.[395]

تميزت عملية تهجير الحشم بالطابع القهري والجماعي منذ 1876م وقدر عدد أفرادها الذين هاجروا من مجّانة نحو الحضنة بـ 526 فرد، ومن سيدي مبارك نحو أولاد ماضي 285 فرد، ومن العناصر485 فرد. ما أدى إلى تفكيك هذه الجماعية عن أصولها وفصلها عن أوطانها وعدم انسجامها مع البيئة الجديدة [396].

لقد ولّدت عملية النفي والإبعاد سواء داخليا أو خارجيا عند الفرد عقدة عدم الاستقرار وفقدان الشعور بالانتماء ،وبالتالي ينتهي عند الفرد الارتباط بالأرض والتي تنقطع في أنفس الأجيال اللاحقة.

3. سياسة الإدماج من خلال قانوني الأهالي والحالة المدنية

إن احتلال فرنسا للجزائر، انجر عليه ضمها إلى أملاك فرنسا بموجب قانون أفريل 1833 ثم جاءت أمرية 22 جويلية 1834 التي جعلت الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية، والذي أكده القانون الدستوري في 4 مارس 1848 فكانت لهذه التشريعات أن أدمجت الجزائر داخل المنظومة الفرنسية التي من شأنها أن تحقق تماثل بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، ولكن الواقع كان سعي فرنسا من خلال سياستها هي استيعاب الشعب الجزائري عن طريق إخضاعه لقوانينه التعسفية، وامتصاص هويته لحد الذوبان التام في المجتمع الفرنسي حيث يذكر جول فيري في سنة 1884م :" تأثيرنا في الجزائر يتحقق بفضل استيعاب مثمر للعنصر الأهلي"[397].

ويؤكد الوزير جيروم في 31 أوت 1858، حقيقة ذلك في قوله:" نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب إخمادها بالدمج "،حيث ينوى من هذه إزالة الأرستقراطية الأهلية وإضعاف سلطة القادة وتفكيك القبيلة[398]، التي أثبتت فرنسا خطورة وحدتها وتمردها، وهذا ما نبه إليه جيروم في مرسوم 1858م " يقال أن العشيرة هي أساس النظام الاجتماعي للعرب، يجب علينا كنظام فرنسي احتواء مختلف المجموعات

---

[395]- كمال بيرم ، **الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف د\ صالح لميش قسم التاريخ والآثار كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2011، ص ص -65 66.

[396]- **نفسه**،ص70.

[397] - charles-robert ageron,**de l'algerie francaise à l'algerie algérienne**,editions bouchéne,paris,2005,p190.

[398]- شارل روبير آجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** .ص 56.

الأهلية في بلدياتنا تسهيل التوجهات الطبيعية كما هي، بتواجد حضارتنا الراقية، يجب على العشيرة أن تندمج في نظامنا وبهذه الوسائل وهذه الوسائل وحدها نستطيع أن نصل إلى فصل تناسق العشيرة ونزع كل طابع سياسي منها وإخضاعها لنظامنا البلدي"[399]. حتى لا تكون هناك سياسة موازية لها عدا سياستها الغالبة، من خلال فرض منطق الإقصاء والقوة والقانون في إطار الفصل بين الجزائريين والفرنسيين حيث يعلق ف.فانون (F.Fanon) على هذه السياسة قائلا"....إن سياسة الفصل العنصري ما هي إلا طريقة لتقسيم العالم الكولونيالي، وأول شيء يتعلمه " الانديجان" هو البقاء في مكانه، ولا يتجاوز الحدود"[400]. الشيء الذي أدركه الجزائريون من خلال جملة عن القوانين الاستثنائية التي تدخل ضمن سياسة الإخضاع حيث يذكر لانويي (Lannoy) في سنة 1913:" إن مبدأ الإدماج لم يطبق أبدا بطريقة صادقة على " الانديجان" ففي حالتهم، في كثير من الأحيان كان يخفي سياسة الإخضاع"[401] بالقوة التي حملها قانون الأهالي.

1.3. قانون الأهالي (l'indigénat)

لقد اعتبرت السلطات الفرنسية الاستعمارية، أن الشعب الجزائري ملكية خاصة حصلت عليه بفعل الاحتلال، فهم ليسوا بأكثر من مغلوبين لا يستحقون حق من حقوق المساواة. فعليه فإن سنة 1830هي السنة التي ظهرت فيها القوانين الاستثنائية في حق الجزائريين.

بالتطور التشريعي لهذه القوانين الاستثنائية، نجد أن أحكامها بدأت فعليا مع أوامر الجنرال بيجو الذي منح لضباطه العسكريين صلاحيات مطلقة لمعاقبة الجزائريين بسرعة وقسوة خارج إطار القانون، ولكن بعد سيطرة الحكم المدني تم تنفيذ هذه الإجراءات كقانون رسمي خاص بالأهالي الجزائريين[402] ،مخافة المعمرين أن يصبح القانون العادي هو القاعدة للعرب، مما سيجرد الدولة الاستعمارية من كل حماية قانونية " لذا كان التفكير في وضع قانون الأهالي لمنح الإدارة وسيلة قمع استثنائية "[403] والذي أعلن عنه سنة 1881 تكريسا لخصوصية المنظومة الجزائية المعروفة باسم النظام الخاص بالأهالي (l'indigénat) والذي امتد العمل به إلى غاية 1944[404] .

---

[399]- كمال كاتب ، **المرجع السابق** ،ص118.

[400]- عبد القادر سباعي سيدي ،**مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940"الجزائر نموذجا"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، أشراف .أ.د مبخوت بودواية ،شعبة التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،2015-2016،ص 63.

[401]- عبد القادر سباعي سيدي ،**المرجع السابق**،ص71.

[402]- كريم ولد نبيه ،**"سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر"** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، العدد الثاني ، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المركز الجامعي ، الوادي ديسمبر 2011 ص ص 61-62.

[403]- عثمان زقب ،**المرجع السابق** ،ص ، ص 179-180.

[404]- شارل روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون وفرنسا ...ج1** ص 311.

وقد تم احتفاظ للحكام الإداريين بالصلاحيات الزاجرة الممنوحة للضباط كي يفرضوا أنفسهم على القبائل التي لم تخضع تماما بعد، بإجازة المعاقبة بدون حكم وتطبيقها بدون رقابة في البلديات المختلطة حتى 1927.أما في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة فقد كانت القرارات التأديبية من اختصاص قضاة الصلح التي تصدر الأحكام غير القابلة للاستئناف حتى 1914 وفيه بقي الأهالي خاضعين لعقوبات خاصة من اعتقال إداري, ووضع تحت المراقبة وغرامات جماعية ومصادرات فردية أو جماعية[405].

حدد قانون الأنديجينا(41) مخالفة خاصة بالأهالي سنة 1881 وخففت إلى 21 مخالفة عام 1891 واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر1897 ومن ضمن المخالفات التي يعاقب عنها هذا القانون:

- سب السلطات الاستعمارية وفرنسا أو تكلم بما لا يليق لهما.

- رفض أو عدم تنفيذ العمل بالسخرة للسلطات الإدارية.

- عدم احترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة.

- الانتقال إلى منطقة أخرى دون رخصة.

- فتح مسجد أو زاوية دون رخصة.....[406]

وهكذا شكل هذا القانون أداة قمع واضطهاد وعنصرية حولت حياة الجزائريين إلى جحيم بالإضافة إلى ما تعكسه الأعداد السنوية للإدانات التي كانت تتراوح مابين 20ألف و25 ألف إدانة[407]. فعاش الجزائريون حياة يسودها الظلم والتعسف وخاصة مع عدم وضوح المخالفات التي تؤدي أحيانا إلى إجراءات شديدة وفي كثير من الأحيان ،تجمع العقوبات على المدان[408].

لهذا شبّه أجرون قانون الأهالي بنظام العبودية في جزر الأنتيل[409]، وقد وصفه النائب الفرنسي ألبان روزيتي " هو بصفة عامة صلاحية الإدارة لضرب رعايانا العرب بعقوبات مختلفة غير مقدمة ضمن قوانينها، هو نظام قمعي متجاوز للحق العام ،الذي تحت غطاء الانضباط تضرب الأهلي في حريته ،في ثروته، في حقوقه الأكثر أساسية"[410].

---

[405]- شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**.. ص ص 104-105.

[406]- يحي بوعزيز ،**سياسة التسلط الإستعماري....**ص ص 38-39.

[407]- عثمان زقب،**المرجع السابق** ،ص 187.

[408]- محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية** ...ص 195.

[409]- شارل روبير أجرون،**تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ص 105.

[410]-Hocine Bouzaher, **la justice répressive dans l'Algérie coloniale 1830-1962**,éditions Houma, Alger,2007,p 40.

نشر هذا القانون جو من الحذر بين الجزائريين، فتلاشت فيه روابط الأخوة ،التضامن ،الكرم المتبادل بينهم بسبب المراقبة المشددة مما أدى إلى انعزال المجموعات المختلفة، وشجع نمو الأفكار المسبقة ومشاعر العداوة بين الأفراد،الأمر الذي جعل المجتمع يتجزأ إلى وحدات صغيرة مغلقة [411] .

2.3. قانون الحالة المدنية

استكمالا لرزنامة التشريعات الفرنسية لإعادة هيكلة التنظيم الاجتماعي وفق المنظور الفرنسي، تقرر بموجب القانون الصادر في 1882 إنشاء سجلات الحالة المدنية الخاصة بمسلمي الجزائر، وإن سبقت المطالبة بإنشائه باعتباره الإجراءات المتدرجة في إطار تنفيذ سياسة الإدماج[412].

بدأت بوادره مع قانون فارني عندما تعلق الأمر بتأسيس الملكية الفردية وفرض آلية تسمية[413]، حيث نصت مادته السابعة عشر" أن كل عقد للملكية يجب أن يتضمن إضافة اسم العائلة إلى الأسماء والكنيات التي يعرف بها كل فرد من الأهالي مصرح على أنه مالك في حالة ما إذ لم يكن له اسم ثابت ، فالاسم المختار يصبح هو اسم القطعة الأرضية"[414]. وهذا الهدف الظاهر منه كما صرح في سنة 1848(Lapasset) قائلا :" إننا نقدر ما في هذه الأوضاع من نقائض، فمصلحة العائلة بل مصلحتنا أيضا، تقتضي التعجيل بإنشاء مؤسسة للحالة المدنية أو شبيهة بها [415]. و كما أضاف النائب كازيمير فوميي (Casimir Foumier) أن تدابير هذا القانون " ترمي إلى إحلال النظام في العائلة العربية "[416].

ولكن الهدف الخفي منه تحرير الفرد الجزائري من سلطة الجماعة، والانتماء يكون للعائلة وليس للقبيلة[417]، التي أدركت فرنسا أهميتها في البنية الاجتماعية فعملت على تحويلها إلى مجموعات من العائلات المستقلة بعضها عن البعض الآخر مما يسهل للفرنسيين أولا الاستحواذ على الأرض بطريقة قانونية وتوغل في المجتمع

---

411 - محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية ...**ص 195.

412- شارل روبير آجرون ،**المسلمون الجزائريون و فرنسا..** ،ج1 ، ص 331.

413 -من المعروف أنه لم يكن للمسلمين اسم عائلي غير أن الأسماء المغربية تتكون من خمس عناصر : 1-التسمية التشريفية (حاج ،سيد، سي) 2-اسم الشخص 3-اسم الأب 4-التسمية العائلية في بعض الأحيان فيما يتعلق بالنسب الديني أو العسكري 5-الإشارة إلى مكان الازدياد مثل (الوهراني) و في بعض الأحيان المهنة مثل إبراهيم بن علي خزنادار (أمين الخزانة) ، أما استخدام الذي يعتمد على التسمية باسم الابن الأكبر(أبو) فهو أقل شيوعا منه في المشرق العربي و قد كانت العائلات تعيد اسم الجد لتخليده أو إطلاق أسماء الأنبياء أو الأسماء المركبة تحمل أوصاف الله . ينظر، شارل روبير آجرون ، **المجتمع الجزائري في مختبر ...**، ص 181.

414- **المرجع نفسه**،ص 184.

415- شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون.. ، ج1** ، ص ص 332-333.

416- **نفسه**، ص 337.

417-الجباري عثماني ، **منظومة التسمية في مجتمع وادي سوف خلال فترة (1882-1937)**" ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد الرابع ، جانفي 2014، ص 189.

دون عراقيل تقليدية تمثلها القبيلة وقد أوضح هدف هذا القانون الجنرال آرنودو (Arnaudeau)قائلا:" ستسمح السجلات المدنية للمناهضين من الأهالي بالتسلل إلى الشيوع العربي"[418].

وقد مس هذا القانون حوالي 3.069.268 شخص من الأهالي في مدة دامت عشر سنوات (1894-1885) شمل المناطق الواقعة تحت السلطة المدنية[419]، أخضعوا لعملية التصريح بالمواليد و الوفيات والزواج والطلاق وتسجيلهم لدى الإدارة باستخدام هذه الألقاب [420]، بالتالي العمل على إبعاد القضاء الإسلامي والتحضير لتجنيس الأهالي وقطع الانتماء التقليدي في إطار سياسة الإدماج حيث يذكر المسؤول الإداري ساباتيي (Sabatier) أن:" إنشاء الحالة المدنية كان وينبغي أن يظل عملا يهدف إلى تجريد المعنيين من جنسيتهم السابقة، وتحضيرهم للانصهار في الجنسية الجديدة "[421].

لقد نصت التعليمات على أن تترك للمعنى حرية اختيار اسمه العائلي وإن تعذر ذلك أن يؤخذ من أسماء النسب إلا أن الواقع يعاكس ذلك حين انتهى الأمر بين أيدي مفوضي يملكون من روح الدعابة والاستهزاء الكثير، اشتهروا بمنح أسماء حيوانات بالفرنسية أو بالعربية ما أفضى إلى ظهور ألقاب تحمل من السخرية والاستهزاء[422].

كما كانت هذه التعليمات الآمر بتقسيم وتفتيت العائلات، عن طريق إعطاء أسماء مختلفة حتى لأبناء العمومة من الدرجة الأولى إذ كان يجب ربط الروابط بين العائلات بدلاً من كسرها.[423] بسبب تشدد الإدارة على مفوض الحالة المدنية بعدم منح نفس اللقب العائلي مرة أخرى في نفس المنطقة، مثل ما حدث مع (محمد بن عبد الله بن أحمد) من دوار أعطية الذي تبنى اللقب العائلي"جويما" في حين اختار ابن أخيه محمد بن صالح بن عبد الله بن أحمد لقب "بوقرباع" [424]. و كما تم تجريد اسم القبيلة من الأنساب العائلية مثلما حدث مع السيدة فاطمة بنت محمد بن علي خالد العيدوني، وأصبح بتطبيق القانون 1882 تحمل اسم السيدة "خوالدي فاطمة"[425].

أمام هذه الإجراءات لطمس هوية وإحداث قطيعة مع الجماعات التقليدية وقف الجزائريون رافضين القانون ويتجلى ذلك من خلال جواب القايد يحيى الشريف للجنة البرلمانية في 28 جويلية 1891 بقوله:" إن التمييز بالأسماء النسبية الصادر

---

[418]- شارل روبير آجرون ، **المجتمع الجزائري في مختبر ...**، ص187.

[419]- شارل روبير آجرون ،**المسلمون الجزائريون و فرنسا** ،ج1،ص 341.

[420]- عدة بن داهة ، **الاستيطان و الصراع حول الملكية ..**، ج 1، ص 400.

[421]- شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا**.. ،ج1،ص 343.

[422]- شارل روبير آجرون ، **المجتمع الجزائري في مختبر...**،ص 189.

[423]- Mercier Ernest **,La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie** ,Ernest Leroux éditeur ,Paris, 1891,p 43.

[424]- يسمينة زمولي ، **نظام التلقيب في الجزائر من خلال قانون 23 مارس 1882** ، بين النص والتطبيق ، ص 74.

[425]- Mercier Ernest,**op.cit** p 44.

قانونها في 23 مارس 1882 ليست لائقة للمسلمين جميعا ولا هي في دينهم بل هي غير مقبولة لديهم وما رضي بها من رضي منهم إلا قهرا وغلبة إذ يعلمون لا فائدة لهم في التسمية بها وإنما تجر إلى فساد دينهم الذي هو رأس مالهم"[426]. وهكذا كان قانون الحالة المدنية ما هو إلا ذريعة لتفكيك الروابط الدموية بهدف التحكم في الأفراد.

الفصل الرابع

انعكاسات إستراتيجية التفكيك القبلي اقتصاديا واجتماعيا وردود الأفعال عنها.

أولا: اقتصاديا

ثانيا: اجتماعيا

ثالثا: ردود الأفعال عنها

[426]- جمال قنان ، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009، ص ص 223-225.

لقد أرست إستراتيجية الإدارة الاستعمارية تدمير التنظيم القبلي ضمن أطرها القانونية التي سايرت التوجهات الكبيرة للاستيطان؛ لبناء قاعدة اقتصادية رأسمالية على حساب الاقتصاد الأهلي الذي عرف انهيار كبير على مستوى الزراعة والرعي وظهور تقاسيم جديدة للعمل من شأنها خلق طبقة بشرية أهلية مسخرة لخدمة الكولون.

أولا : اقتصاديا

1 . انهيار الاقتصاد التقليدي

لقد أحدثت تلك التشريعات القانونية قطيعة بين الأرض والقبائل من خلال فرنستها وإخضاعها للقانون الفرنسي الذي يعتمد أساسا على الملكية الفردية وحرية تصرف المالك في أرضه دون قيود أخلاقية أو دينية[427]، وقد كان لقانوني 1863(s.c) و1873 (فارنيي) فرصة لتحقيق ذلك وإضعاف مجموعة العلاقات والروابط القبلية التي ارتكزت على الملكية الجماعية للأراضي حيث كانتا الأداتين الفعالتين في عملية تفكيك المجتمعات الريفية ومؤسساتها ووظائفها وكذا استنساخ أطرها الثقافية والدينية [428].

ولضمان استمرارية الوجود الفرنسي بمنطق الاستعمار الرأسمالي الاستغلالي كان لابد من "نفي الآخر" ومن ثم ترسيخ نوع من العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وتحطيم العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية (البنية الأصلية)[429].

بفعل امتداد أساليب الاقتصاد الرأسمالي القائم على الربح والتسويق، أدى ذلك إلى اضطراب الاقتصاد التقليدي بشكل كبير إثر أول عمليات مصادرة للأراضي وحصر السكان وغلق عديد المداخل الغابية التي تعود للأهالي باتخاذها مراعي صيفية ومناطق زراعية كثيفة ،وإن كان محدود إلى غاية 1860 م، لكن بعد هذه السنة أصبح هناك واقع يتأكد يوم بعد يوم بمصادرة أخصب الأراضي و ترك أسوءها للأهالي [430] ،حيث بلغ ما استفاد منه الكولون مابين 1881-1890 حوالي 175.000 هكتار، وفيما بين 1891و1900، 120.000 هكتار وفي مرحلة لاحقة من 1901 إلى 1914م، 200.000 هكتار[431]، حين تقلصت المساحات لزراعة مختلف الحبوب من 2.442.679 هكتار في سنة 1890م إلى 2.391.236 هكتار

---

[427]- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص ص 256-257.

[428]- Omar Bessaoud, **op.cit**,p 1.

[429]- الطاهر عمري ، **"الاستعمار الاستيطاني الفرنسي و تأثيراته على البنية الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر "** ،الندوة العلمية الأولى آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،مركز الجهاد الليبي ،دار الهدى ،الجزائر ،2008، ص 140.

[430]- شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا ..**، ج1،ص672.

[431]-عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع ...**،ج1،ص 163.

في سنة 1900[432]، لحساب الزراعة النقدية استأثر بها المعمرون موجهة نحو التصدير[433] كزراعة الكروم التي أولتها الإدارة الفرنسية اهتمام كبير بعد صدور قانون 11 جانفي 1851 الذي أعفى الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة، ما شجع الكولون زراعتها حيث قدرت المساحة المزروعة في كامل الجزائر ب 1.020.039 هكتار سنة 1854 و لترتفع سنة 1890 إلى 110.042 هكتار[434] وليصل خلال الحرب العالمية الأولى إلى 155.000 هكتار، الأمر الذي أثر على الزراعة المعيشية للأهالي إضافة إلى ضخامة الأرباح التي توفرها زراعة الكروم للمعمرين مقارنة بزراعة الحبوب[435].

لقد عرفت زراعة الأراضي المخصصة للكروم ارتفاع مستمر على حساب الأراضي الجزائرية بسبب تأثير مرض الفيلوكسيرا الذي أصاب الزراعة في المتروبول مما أثر على إنتاج خمورها[436] إضافة إلى دور البنوك في تمويل هذه الزراعة حيث يذكر فينو قائلا:" إذا أردتم الدراهم لغرس الكروم أو لبناء خزان للخمور، فالأمر بسيط، فما عليكم إلا أن توقعوا بالمؤسسة المالية الإقطاعية التي تكون الوسيط بينكم وبين البنك"، وهكذا يمكن لكل شخص الاقتراض والغرس، وقد بلغ عدد البنوك الممولة لهذه الزراعة سنة 1881م، 28 بنك موزّعة على الأقاليم الثلاث[437].

بهذه التسهيلات كونت زراعة الكروم ثروة حقيقية للأوروبيين في الجزائر حيث قدر أحد رجال الاقتصاد سنة 1911 قيمة زراعتها ب 44 % من مجموع الثروة العقارية الأوروبية بالجزائر[438].

لقد أدى تقليص مساحات إنتاج الحبوب لصالح زراعة الكروم إلى انتشار الفقر وتحول الجزائريين من ملاك إلى عمال موسميين (كون زراعة الكروم من المنتوجات الموسمية) ما أدى إلى تفشي البطالة في الشهور الأخرى في ظل تنامي ثروة الكولون وبالخصوص الرأسماليين الذين أخذوا على عاتقهم استغلال الفلاحين الجزائريين [439]، على مبدأ الماركسية التي تبنت التراكم الأوّلي للرأسمال على قاعدة التبادل اللامتكافىء، وعلى تحويل القيمة وذلك على حساب البلدان المتخلفة (المستعمرات)، والتي أرسى لها الفكر الاستعماري إدخال سياق تدميري للمجتمعات الفلاحية والتشكيلات الاجتماعية التابعة وتحرير الطاقات التي لم تستطع القطاعات الإنتاجية الجديدة في المستعمرات امتصاصها.

---

[432]- شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا ..**، ج2، ص 304.
[433]- عدي الهواري ، **المرجع السابق** ،ص 156 .
[434]- عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع ..،ج1 ، ص 213-215.
[435] -الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ،**المقاومة السياسية...**،ص171.
[436]- عبد اللطيف بن أشنهو ، **المرجع السابق** ، ص 129.
[437]- محفوظ سماتي ، **المرجع السابق**، ص 158.
[438] - ليلى بلقاسم ، **المرجع السابق** ،ص 386.
[439]-**المرجع نفسه.**

لقد حرر تفكك القبائل قوة عمل من الروابط الجماعية دون أن يشكل هذا على المستويين الاجتماعي التاريخي استجابة لعلاقة اجتماعية جديدة، ولم يكن له نظيرا ايجابي وتجمد النسق الاجتماعي المخلوع ، فأنتج بهذا النظام الكولونيالي فردا منفصلا عن قبيلته والذي يحافظ عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرأسمالي والمنافسة الفردية، على نمط حياة وتفكير لا معنى لهما إلا ضمن الإطار الاجتماعي القديم " هذا النمط لم يسمح للقوة المتحررة إلا اللجوء إلى زراعة الاكتفاء الذاتي، بتحويل قسم آخر إلى مزارعين دائمين وموسميين وخمّاس[440].

شكلت هذه الأخيرة نسبة عالية؛ فكانت مؤشر حاسم عن تحول ملكية أراضي الجزائريين إلى ملكية خاصة[441] في إطار الطبيعة الرأسمالية لعملية الإنتاج، حيث يذكر ميليو(milliot) سنة 1911 " محل مشاعر التعاضد والتعاون ضد ظروف الحياة، والتي كانت تشكل سابقا، جوهر الجماعات وتجعل منها امتداد للعائلة، حلت العلاقة الناجمة عن المحاصة ولم يعد الخمّاس بالنسبة للفلاح سوى أجير غريب عن العائلة، ينال أجرته عينا كحصة من الإنتاج"[442] التي مثلت حصتهم من قسمة الغلّة من1/5 إلى 2/5 بالنسبة للحبوب التقليدية وقد تصل إلى 1/4أو1/3 بالنسبة للمزروعات الربيعية ،وتصل إلى النصف بالنسبة لمزروعات التبغ وغلال الفواكه، أما من ناحية نظرية الخمس في التوزيع نجد أن نصيب الخمس من زراعة الحبوب حوالي 10 قناطر من 12 إلى 16 هكتار من القمح أو الشعير في السنوات الجيدة، و6 هكتارات في السنوات السيئة، وكان تقدير دخله بين 110 فرنك و375 فرنك، وهذا ما يعكس المستوى المعيشي للخماسين الذين يرتدون خرقا بالية يتلقونها من صاحب الأرض ويسكنون أكواخ قذرة مسخرين لخدمة الكولون للإقتيات وسد الرمق[443].

لقد ازدادت أحوال الخماسين سوءا حتى كتبت جريدة المستقل (l'indépendant) بتاريخ 5 سبتمبر 1908" ما المستقبل ؟ إنها ظلمة بؤس في معاش الأهالي فالحيرة تبدو معالمها بينة ورغم المساعدة فإن المجاعة ستزحف على البلاد العربية في هذا الخريف. وسيؤول الخمّاس التعيس الذي تضغط عليه الحاجة إلى القوت إلى الخروج من كوخه الحقير لابتزاز المعمرين"[444]، وقد وصل أن وصفت حالة الخمّاس بأقنان العصور الوسطى بسبب عدة عوامل زادت من مأساتهم كاستغناء الفلاح الأوروبي عن خدماتهم واقتناءه آلات زراعية واكتشاف المعمرين أن نظام الخمّاس يكلفهم كثيرا عندما يكون مردود الأرض وفيرا. ما جعل نسبة الخمّاسة تنخفض من 32.5 % في سنة 1904 إلى 29.81% في سنة 1906 كل هذا

---

[440]- عدي الهواري ، **المرجع السابق** ،ص ص 132-136.
[441]- عبد اللطيف بن أشنهو ، **المرجع السابق** ،ص 229.
[442]- عبد اللطيف بن أشنهو ، **المرجع السابق** ، ص 239.
[443]- شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون**.. ،ج2، ص 382.
[444]- لاكوست ، نوشي ، بريتان ، **المرجع السابق** ، ص 411.

جعل مقام الخماسين يتقلص إلى أن زالت صفة الشراكة للخماسين وتحولوا إلى مستخدمين وخدم زراعيين قبل 1914[445].

هذا التصنيف الذي فرض في الوسط الفلاحي الريفي شكل فئتي المزارعين والعمال الأجراء، المزارعون كانوا يؤجرون من طرف المعمرين، حيث تم التعاقد معهم سنويا فقط ،وكانوا يحصلون على رواتبهم نقدا، مشكلين نسبة 3.12% من مجموع اليد العاملة الريفية[446].

أما فئة العمال الأجراء تتألف من عمال موسميين ودائمين وشبه دائمين تمثل 12% في مزارع الكولون، و42.2% من مجموع سكان الريف سنة 1905 م لترتفع نسبة هذه الفئة إلى 45.7 % سنة 1914[447].

تترجم هذه النسب تجاوز القوانين العقارية التي سرّعت مبيعات كثيفة لصالح الأوروبيين منذ تطبيق قانون 1897م وإلى نزع ملكية الفلاحين باعتماد القروض الربوية، لإضعاف أسس وجود الفلاحين الذين يلجئون إلى الرهانات عند عجزهم عن تسديد القروض في تنازل عن أرضه كضمان ويصعب في الغالب استردادها مما يحولهم إلى عمال زراعيين كادحين[448] في حين تصل فوائد القروض إلى 20 % شهريا أي 240% سنويا[449].

2 . تراجع الثروة الحيوانية

لقد شكل النشاط الرعوي القائم على تربية الحيوان ازدواجية حققت توازن تكاملي مع النشاط الزراعي لسكان السهول الداخلية والمرتفعة، في حين شكل النشاط الوحيد بالنسبة للبدو الرحل في الصحراء والتخوم الصحراوية[450]، وتكمن أهمية هذا النشاط أيضا كما أشرنا أنه مصدر عيش ثلثي الجزائريين.

ولكن نتيجة الإجراءات السياسية الاستعمارية القائمة على سلب الأراضي الرعوية والزراعية خاصة القوانين الغابية، حيث صرحت الإدارة سنة 1914" لقد حان الوقت ليدرك الأهالي أن عليهم التعود تدريجيا ، على عدم إدراج الغابة ضمن مضامير الرعي المخصصة لأغنامهم"[451]، مما قيد حركة الرعي، وخفضت من مساحته تدريجيا الأمر الذي أدى إلى تراجع القطعان واختناق سكان المرتفعات الذين يعيشون على تربية الماشية، مما اضطرهم إلى الهجرة من الريف حيث يصف الجنرال لاباسيبه تأثر قبيلة أولا قصير بهذه الإجراءات فيقول" إن أفضل قبيلة في دائرة أورليانفيل أولاد قصير التي سنة 1842م يبلغ عدد سكانها 14 ألف،والتي كانت

445- شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون ..**، ج2 ،ص ص 383-384.
446- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 292.
447- عدة بن داهة ، **الاستيطان و الصراع حول ...**، ج 2، ص ص 19-20.
448- عبد اللطيف بن أشنهو،**المرجع السابق** ، ص ص 230-231.
449- بشير ملاح ، **المرجع السابق** ، ص 159.
450- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ،ص 265.
451- شارل روبير أجرون ، **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ...، ج2، ص 291.

تملك العديد من القطعان، وزراعات غنية تناقصت إلى النصف وباتت فقيرة ،إنها منعدمة تماما "[452] بسبب سياسة الحصر المتكررة التي طبقت على أراضيها.

كما أن العمليات العسكرية لها دور في تراجع الثروة الحيوانية من خلال الغارات التي يقوم بها جنود الاحتلال الفرنسي على القبائل؛ إذ يصرح مونتانياك في تاريخ 3أكتوبر 1840 يقول" وقعنا على أحد أفخاذ قبيلة الغرابة التي فوجئت بنا، إذ قمنا بالتهامهم وسلبهم 943 بقرة و3 آلاف من الخرفان والماعز،300 حمار،60 حصان،و3بغال و20 جمل والكثير من الدجاج ..."[453].

كما أدى التأسيس للملكية الفردية إلى خنق القبائل والاستيلاء على أخصب الأراضي وتقسيم الباقي إلى قطع أرضية صغيرة تتراوح بين 8 و10 هكتارات وتوزيعها على العائلات دون الأخذ بأن الريف الجزائري يعتمد على المناوبة الزراعية والرعي، الذي يتطلب مساحات واسعة[454].

وقد عرقلت هذه الإجراءات حركة القطعان والماشية الموسمية في أغلب الأحيان من الجنوب إلى الشمال وكذا تأثيرها على النشاط التجاري المترتب على تربية وتجارة الماشية[455]، من خلال وضع المراعي الصيفية في يد المعمرين ومراقبتها عسكريا، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالجفاف الذي دمر القطعان ما انعكس على وضع البدو وأفقرهم فاضطر الكثير منهم للهجرة والبحث عن العمل، أما القطعان قد عرفت أقصى نقصان لها سنة 1910 في المناطق الصحراوية[456]، ومن جهة أخرى كان غلق المضامير الرعوية قاد العديد من البدو أن أوكلوا قطعانهم إلى رعاة يتولونها ما أنهى الحياة البدوية وفك روابط القبيلة[457].

فكان هذا الأمر المؤسف الذي لحق البدو الرحل الذي عبر عنه النقيب لوريو سنة 1930 :"من المؤسف ألا تكون قرارات مجلس الأعيان قد احتفظت بأراض هامة للبدو في منطقة كانوا يأتون إليها منذ الأزمنة الغابرة، إن هذه الحالة هي سبب الصعوبات التي تطرأ اليوم، والتي تحول دون استمرار فروع هامة عن النشاط الزراعي الذي يتكامل بشكل طبيعي للغاية "[458].

ونتيجة الإجراءات التعسفية وحرمان الجزائريين من المراعي والأراضي الزراعية حدث نقص في الثروة الحيوانية حيث عرفت الأغنام انخفاض من 8 مليون

---

[452]- عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص ص 75-76.

[453]- Lucien François de Montagnac, **op.cit**,pp 135 136.

[454]- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 267.

[455]- الطاهر بن خرف الله ، **التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للريف الجزائري "1830-1962"** دراسة مسحية، مجلة الذاكرة ، **مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة** –، المتحف الوطني للمجاهد ، العدد 2، السنة الثانية ،الجزائر، 1995،ص 153.

[456]-لاكوست ، نوشي ، بريتان ، **المرجع السابق** ،ص 405.

[457]- شارل روبير آجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا...**،ج2،ص 328.

[458]- عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص 108.

عام 1865م إلى 7.7 مليون عام 1885 ليصل 3.6 مليون عام 1900، وانخفضت الأبقار من مليون عام 1867م إلى 846 ألف عام 1900[459].

ونتيجة للتقهقر الكبير الذي عرفه عدد القطعان عكس تراجع حرفة الرعي في ظل غياب ذلك التنظيم التعاوني التعاضدي الجماعي الذي يساهم في مواجهة مثل هذا الأزمات والتي عبر عنها بعض الفلاحون بقولهم :" تعرضنا للقمع بشتى السبل، كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 أو 5 سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة، افترستنا تكاليف العدالة ، وأفلسنا مأمور الأحراش من جراء المحاضر ...شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل مما نملكه من الماشية وعدنا لا نستطيع استثمار الأرض لأن قطعاننا قلت ، ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افتقدناها في كل الأحوال ليس نحن من استنبط قانون الملكية ولا قرارات العدالة "[460].

ثانيا :اجتماعيا

1 . إنشاء الدواوير

لقد ظلت القبيلة كوحدة سياسية واجتماعية واقتصادية منغلقة في وجه الإدارة الاستعمارية إلى أن جاء قانون (s.c) وتواترت القوانين العقارية التي أحدثت تغيير في بنية القبائل أمكن التصرف في ملكيتها الجماعية والعمل على تكوين الملكية الفردية وبهذا " فإن القبيلة من الآن فصاعدا سوف تنشطر إلى الدواوير أين يمكن إدخال وتدعيم الملكية الفردية بواسطة ظاهرة تحلل المضطرد للنظام العقاري لفائدة الاستيطان، يمكن معالجة مسألة التنظيم البلدي"[461] ووسيلة لتحطيم تلك الوحدة التي بقيت عائق أمام ما يقتضيه التوسع الاستيطاني من جهة، ووضع حد لانتفاضات محتملة من جهة أخرى حيث صرح بذلك السيد لاباسيت (Lapasset) "أن تكوين الملكية الفردية ليس غرضه فقط الثراء السريع إنما لجعل الثورات شبه مستحيلة"[462] وبالتالي إحداث تغيير في تنظيمها وتفتيتها وتحويلها من وحدة اجتماعية إلى وحدة إدارية (الدوار-كومين).

ترتب عن قرار(s.c) تشكيل الدوار الذي أصبح مفتاح التنظيم الإداري والعقاري والاجتماعي الجديد الذي تسير به الجزائر، وهذا شكل ضم مجموعات غير متجانسة من بقايا الأعراش المتفتتة[463] لم تراعي فيه الإدارة الاستعمارية خصوصيات القبائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة، ومن جهة أخرى

459- يحيى بوعزيز ، **سياسة التسلط**.. ، ص36.

460 -عبد اللطيف بن أشنهو ، **المرجع السابق** ، ص 83.

461 -محمد العربي السعودي ، **المرجع السابق** ،ص 198.

462 -الصادق دهاش ، **"الملكية الخاصة و تأثيرها على الجزائريين في القرن 19"**، ،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ،2007،.ص 111.

463- ابراهيم لونيسي ، **الملكية العقارية ..** ، ص 146.

كانت كثيرا ما تطلق على هذه الوحدات الإدارية أسماء مستمدّة من المواقع الجغرافية أو أسماء مهينة، لا تحمل في مضمونها أية دلالة تاريخية أو حضارية[464]، ويصف عدي الهواري هذه الوحدة الترابية المصطنعة بقوله :" هو الكيان المجرد والتعسفي على غرار الوحدة البلدية في فرنسا والذي وهبته السلطات شخصية مدنية وإدارية"[465].

لقد جرى تفتيت القبائل وتحويلها إلى دواوير وفق ما يخدم المصالح الاستيطانية وانطلاقا من مواردها الاقتصادية والاجتماعية، فأحيانا نجد السلطة الاستعمارية تقوم بتقسيم القبيلة الواحدة إلى مجموعة من الدواوير، وأحيانا تقوم بجمع أقسام من القبائل المختلفة ودمجها في دوار واحد ،بينما تلجأ في حالات أخرى إلى إلحاق بعض القبائل بالمراكز الاستيطانية مباشرة دون أن تقوم بتقسيمها، وبهذا الشكل تم تحطيم القبيلة كوحدة سياسية واجتماعية متماسكة[466].

ومن بين هذا القبائل التي خضعت إلى القرار(s.c)1863م قبيلة العطاف التي قسمت في ظل الإدارة العسكرية إلى قيادتين ثم وزعت على أربعة دواوير: دوار فضا، دوار روينا، دوار تبركانين، دوار زدين. وقد توالت به التقسيمات والتوزيعات إلى سنة 1921 حيث بقيت هذه الداوير ما بين انضمامها للبلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة حسب مصادرها المادية ومدى استغلال الإدارة الاستعمارية ذلك[467]، حيث يشير جول فيري في هذا الصدد بالقول: " إنها استغلال الأهالي في العراء"[468].

أما في منطقة غليزان فنجد أن عرش مازونة الذي تبلغ مساحته 20.155 هكتار والذي يحوي موارد اقتصادية كبرى كأراضي زراعية، وثروة حيوانية ،أخضع للمادة الأولى والثانية من القرار(s.c) وشرع في تطبيق القرار بموجب مرسوم 29 سبتمبر 1867 لإخضاع عرش مازونة وبما يسمح بإنشاء مشاريع استيطانية ،حيث قسم إلى ثلاث دواوير: الدوار الأهلي بوعلوفة (Bou Halloufa، الدوار الأهلي القصبة (Kasbah)، الدوار الأهلي بوماتع Bou (Mata)؛ فأدى هذا التقسيم إلى إحداث حالة من البؤس في سكان مازونة مما اضطر العديد من سكانها للهجرة إلى مليانة والبليدة[469].

أما شرقا في سوق أهراس نجد عرش الحنانشة الذي تمت هيكلته بمقتضى قرار (s.c) فتم تقسيمه إلى ثلاث دواوير: الحنانشة (15.652هكتار)، تيفاش (12.077هكتار)، الزعرورية (16.142هكتار)، وبهذا أصبح اسم الحنانشة بعد 1868م مقتصرا على مساحة صغيرة ومحدودة أضعفت نشاطها، وكما عرفت سلطتها السياسية تقلص بعدما لفقت الإدارة الاستعمارية لقائدهم أحمد بن الدهماني

464- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 277.
465- عدي الهواري ، **المرجع السابق** ، ص 65.
466- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ،ص 277.
467-عدي الهواري ،**المرجع السابق** ،ص ص86-88.
468- الطاهر بن خرف الله ، **المرجع السابق** ، ص 148.
469- ليلى بلقاسم ، **المرجع السابق** ،ص ص 174- 179.

تهم مختلفة وعزل منصبه كقائد للعرش سنة 1869 في إطار سياسة فرنسا لإضعاف الزعماء[470].

فأدت هذه الإجراءات بالضرورة إلى تحطم أوامر الوحدة والتضامن والتكافل بين أفراد العائلة الكبرى التي تلاشت، وحلت محلها العائلة الصغيرة ذات الملكيات المجزأة والإمكانيات المحدودة لا تفي بسد حاجاتهم، وكما أحدثت الملكية الفردية هزة عنيفة داخل المجتمع القبلي عزلت فيه الفرد عن الجماعة وتركته وحيدا في مواجهة التغيرات التي أحدثتها الإدارة الاستعمارية التي لا طاقة له بها، ولأن كل الأجهزة التي توفرها الحماية قبل، تم تكسيرها نهائيا عن طريق العنف أولا، وبالقانون ثانيا وبفعل الاقتصاد ثالثا[471].

2. تغيّر نمط السكن

لقد عمدت الإجراءات القانونية والعسكرية للإدارة الاستعمارية لتضييق الخناق على القبائل وضرب توازن اقتصادها وتغيير تركيبتها الاجتماعية، حين تحول المجتمع القبلي الذي يعتمد على حركة التنقل إلى الاستقرار بفعل ضرورات حضارية بمنظور استعماري، حوّلت أنماط السكن التقليدي لحياة العائلة من الخيام إلى أكواخ (قوربي) المرتبط بالاستقرار السكني.

إنّ الضرورات الحضارية عكسها القرار (s.c) 1863 من خلال إجراءات تطبيقية التي لم تترك احتياطات عقارية للقبائل الرعاة ما دفعهم إلى التخلي على قطعانها وتحولها إلى الزراعة، ومن جهة أخرى كان لهذا القانون أثر كما ذكرنا في تفتيت القبيلة نتج عنها تقسيمات إدارية تلاشت فيها المجموعات العائلية التي تقطن الخيام الكبيرة وحلت محلها العائلات الصغيرة، بالإضافة إلى قانون 1897 الذي أدخل أراضي العرش نطاق المعاملات ما أدى لانتقال الأراضي من أيادي الفلاحين إلى أيادي المعمرين بشكل أدى إلى حالة إفقار للفلاحين، تقلصت بزيادته الأنماط التقليدية (الخيام)[472] وعمّمت الأكواخ بشكل كبير[473]، حسب ما أشار الحاكم العام في 22 نوفمبر 1901" كل شيء يدعو للاعتقاد بأن الظروف المعيشية لقبائلنا البدوية المتنقلة في الهضاب العليا قد تغير بنسبة كبيرة"[474].

هذا التغيير كسر الشكل الترابطي الذي جمع الخيمة الكبيرة بالخيام التي حولها لتعكس مدى الانفجار الذي مس الهيكل التنظيمي التقليدي للعديد من القبائل، خاصة قبائل الصحراء كالنمامشة الرعوية التي واجهت صعوبات قاسية في ظل إجراءات

---

[470]- جمال ورتي ، **تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،سوق أهراس نموذجا(1900-1843)**،رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر،قسم التاريخ والآثار ، جامعة قسنطينة 2009-2010 ، 205-219.

[471]- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص ص 279- 280.

[472]- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص ص295-296.

[473]- عدي الهواري ، **المرجع السابق**، ص 95.

[474]- شارل روبير آجرون،**المسلمون الجزائريون و فرنسا** ، ج2، ص 333.

قانون (s.c) وتناقص مضامير الرعي وغلق الغابات في المناطق التليّة أمام قطعانهم ، فتحول المربون إلى القطاع الزراعي، ما حتم تحوّل معظم فروع هذه القبيلة إلى الحياة الحضرية في شروط جد صعبة رغم أنها بداية احتفظت بالخيمة إلا أنها لم يعد بوسعها تجديدها لنقص الوسائل فأنشأت القوربي[475] لانخفاض تكلفته التي تتراوح بين 5إلى 6 فرنك عن تكلفة الخيمة الكبيرة التي تصل من 50إلى 100 فرنك بالإضافة إلى تكاليف صيانتها[476].

كما نلاحظ انخفاض الخيام في منطقة الحضنة الغربية لحساب الأكواخ حيث قدر عددها سنة 1911 ب2.518 خيمة أي بنسبة 40% من مجموع المساكن بعد أن كان عددها سنة 1840 حوالي 3.800 خيمة ولينذثر أغلبها في خمسينات القرن 20م[477].

إذن كان هذا التحول ضرورة فرضتها تداعيات الفقر وخطوة من خطوات انحلال البناء التقليدي الأهلي الذي كان قائم على نمط معيشة بدوية على أساس روابط جماعية والتخلي عن رمزيتها وتحولها إلى نمط معيشي عزل فيه الفرد ضمن إطار عائلته الصغيرة.

3. انتشار الفقر

لقد أحدثت الإدارة الفرنسية قطيعة في تطوّر المجتمع القبلي التقليدي ،فنظام الملكية الزراعية تشتت، ووجّه الاقتصاد الأهلي لخدمة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي كاقتصاد استغلالي ومصدر لليد العاملة من الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم أمام وضعية معيشية مزرية حيث يذكر فارنيي:" أن البؤس السائد في المجتمعات القبلية وثيق الصلة بمؤسساتنا وأسواقنا وطرق تعاملنا "[478]، وبخاصة بعد زوال الضمانات المعيشية جراء إفراغ المطامير من مخزونها في إطار دخول الجزائر نطاق الاقتصاد النقدي من جهة وزوال دعم الارستقراطية القبيلة بزوالهم في حالة الأزمات بمد يد العون والمساعدة للبؤساء لكي لا يضطروا للاستدانة [479].

يذكر بعض النواب الجزائريون منهم حسن بريهمات والمكي بن باديس وأحمد ولد القاضي إلى لجنة التحقيق في أسباب مجاعة 1867:"... كان معظم الفلاحين يحتفظون بفائض منتجاتهم الزراعية من الحبوب في المطامير لاستخدامه في أيام الجوع أو القحط" وقت المسبغة " ليدفعوا الضرر عن أنفسهم، ولما حل بهم غلو السعر في استئجار الأراضي التي احتلها المستوطنين، مع الزيادة في المغارم صارت الحاجة تدعوهم للاستدانة، والحصول على القروض بفوائد فادحة تزيد عن الستين بالمائة، ممن انتصب لذلك ولم يرحم خلق الله واضطر الفلاحون الجزائريون

---

[475]- عدي الهواري ، **المرجع السابق**، ص ص 98-99.
[476]- شارل روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون وفرنسا** .،ج2، ص 333
[477]- كمال بيرم ، **المرجع السابق** ، ص 294.
[478]- شارل روبير أجرون ،**المسلمون الجزائريون وفرنسا** ..،ج1،ص 676.
[479]- Annie Rey-Goldzeiguer, **op.cit**,p 501.

إلى بيع الزرع والصوف قبل أوانه بأقل من نصف القيمة فصار الزرع الذي يحصدونه في الصيف،يخرج كله من أيديهم في الشأن المذكور، ولم يبقى بأيديهم فاضل يدخرونه"[480].

وللهروب من الديون الثقيلة يلجأ الكثير إلى عدم حرث الأرض، ففي تقرير أكتوبر 1866 أن موسم الحرث قد بدأ مع أواخر شهر أكتوبر وقد وجد الأهالي أنفسهم في مأزق الحرث الذي شمل نطاقا ضيقا والأهالي ليس لديهم حبوب، والحصول عليها يستوجب تغطيتها بالقروض الربوية بشروط مدمرة؛ ففضل الكثير منهم عدم الحرث هروبا من الديون[481]، ما أحدث فاقة لدى الأهالي وأسرهم.

نظرا لعزوف الأهالي عن زراعة الأرض وانتقالها إلى المعمرين والمرابين التي وصلت سنة 1900 إلى 1.682.000 هكتار[482] عرفت البلاد مجاعة كبيرة سنة 1867م و1868م التي وصفتها الصحف بالمصيبة التي حلت بالجزائريين دون الأوروبيين فتقول: " ..لقد شاهدنا بعض هؤلاء البؤساء وهم هياكل بشرية حقيقية متنقلة ينتظرون أربعة عشر يوما قبل أن يلفظوا آخر نفسهم، ما أخوضها مشاهد وما أشنعها. وابسطوا هذه الصورة على قبائل برمتها وأكثروا من هذه المشاهد حتى تبرز لكم وتحت أعينكم مائة ألف جائع وبهذا ستدركون ما لهذه السنة –سنة 1868- من طابع مأتمي.."[483]، وقد وصف كاهن تنس هذه المأساة بقوله " لا يمكننا تعداد هذه المآسي لشناعتها ولا بد أن نؤكد على هذا الموضوع بعد العثور اليومي على الجثث في الطرقات والأدغال، هذه الجثث النحيلة الخالية من اللحم لدليل قاطع على حالة البؤس التي وصل إليها عربنا"[484].

لقد أوعز الكتاب الفرنسيين أسباب هذه الكارثة إلى أسباب طبيعية فبدءا من سنة 1864 غزت البلاد موجات متكررة من الجراد الذي استمر إلى غاية 1866 حيث، نتج عنها وضعية كارثية حيث أن الجراد لم يترك لا الأخضر ولا اليابس بالإضافة إلى انتشار الأوبئة كالكوليرا والتيفوس[485]، متناسين تلك الانعكاسات السلبية للاصطدام العنيف بين المجتمع التقليدي والاقتصاد المالي والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أخفت كل البنيات المتماسكة للمجتمع التقليدي[486] وأفقدته توازنه وجعلته عرضة للأزمات والكوارث، وهذا ما أكده شارل اندري جوليان: "أنه ما زاد الأزمة التي خلفتها الكوارث الطبيعية حدة هو اندماج الجزائريين في الشبكات الاقتصادية الدولية والتغيرات التي أدخلها النظام الاستعماري على الهياكل"[487]،

480- بسام العسلي ، **محمد المقراني و ثورة 1871 الجزائرية** ،ط3، دار النفائس ، 1990،ص ص 103-104.
481- ليلى بلقاسم ، **المرجع السابق** ، ص ص 371-372.
482- بوعزة بوضرساية وأخرون ، **المرجع السابق** ، ص 190.
483- الجيلالي صاري، محفوظ قداش ، **المقاومة السياسية.** ، ص 194.
484- الجيلالي صاري ،**الكارثة الديمغرافية..** ،ص 9.
485- الصديق تواتي ، **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية – نتائج و أبعاد ثورة المقراني والحداد** ،ط1،دار الأمة ،2007،ص ص 39-40.
486- الجيلالي صاري،**الكارثة الديمغرافية** .. ،ص ص 9-10.
487- شارل اندري جوليان ، **المرجع السابق** ،مج1،ص 718.

ونتيجة لهذه الكارثة انخفض عدد السكان المسلمين من 2.700.000 نسمة إلى 2.100.000 نسمة أي بنسبة انخفاض 22% [488]، بعد أن كان من المفروض أن تصل عدد السكان سنة 1872 حوالي 4 ملايين[489].

لقد توالت الأزمات على الجزائريين حيث كانت السنة الفلاحية 1877،1876 سنة كارثية تراجعت فيها المحاصيل الزراعية وانهار مردودها وأبيدت القطعان بفعل الجفاف وشحّ المراعي مما اضطر بعض القبائل التخلي عنها، وقد امتدت الأزمة إلى 1880 مرفقة بمواكب البؤس والآلام المعهودة حتى بلغ الجوع بالغرب الجزائري حدّا فرض عليهم الاقتيات بحساء مصنوع من الخضر البرية وجذور النباتات حيث ذكر (Tchihatcheff) " أن الغذاء الوحيد للسكان الفقراء في منطقة ميلة هو نبات " اللوف" الذي يجمعونه خلال فصل الشتاء"[490].

وقد يعكس مردود الهكتار الواحد من الحبوب مدى سوء الوضعية الاجتماعية للأهالي الذي ظل في تناقص حيث قدر سنة 1876 ب 6.1 قنطار ليصل إلى 4.2 قنطار سنة 1901 [491]، كما أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب الذي انتقل من5.9 قنطار للفرد الواحد سنة 1870 إلى 4.9 قنطار للفرد الواحد سنة1911م ليصبح 2.8 قنطار سنة 1936م إلى أن وصل إلى 2 قنطار للفرد الواحد سنة 1950م[492].

كما كان من علامات الفقر تكاثر الأكواخ من الأحجار اليابسة والطوب المغطى بالدّيس أو القصب أو قش السقوف على حساب الخيمة بالإضافة إلى تقلص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى 2.15 هكتار أواخر القرن 19 بعد أن كان يملك في بدايته خمس هكتارات [493].

وقد كانت من وسائل إفقار الأهالي، الضرائب التي فرضت على القبائل حيث كانت تقدر ب 15 ضريبة متنوعة ولا يستثمر منها شيء لصالح الأهالي حيث تذكر الصحافة مدى إخفاق هذا النظام في حق الأهالي فتقول:" ليس من المبالغ فيه القول بأن نظاما كهذا نظام الامتصاص الدائم، لو أنه طبق ببلد أوروبي حتى وإن كان من أغنى البلدان، سوف يجد نفسه بعد سنوات قلائل من أفقر البلدان"[494] فما بال الجزائريين الذين لم تبقي لهم الإدارة الاستعمارية مصدر للاقتيات اليومي ، من خلال مصادرة أرضه وتطبيق قوانين استثنائية جائرة.

4. الهجرة:

488- لاكوست ،نوشي،بريغان ،**المرجع السابق** ، ص340.
489- صالح عباد ، **المعمرون و السياسة الفرنسية**.. ، ص 32.
490- اللوف: نبات بري يمكن أن تحتوي بصلته على مادة طينية حامضة جدا تسبب في التقيؤ و الإسهال .
491- شارل روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون و فرنسا** ، ج1، ص ص 692-693.
492- عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع حول** ...، ج2، ص 7.
493- محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين** ..، ص 229.
494- الجيلالي صاري ، **تجريد الفلاحين** ...، ص 137.

لقد حول الاحتلال الفرنسي حال سكان الأهالي إلى وضع مأساوي صعب، فلم يكن حكما تعاونيا ولا متقبلا للوضع الجزائري بل كان قاسيا واضطهاديا[495] ما أفقد الأهالي الأمان والاستقرار، فما كان للبعض أن يعبر عن معارضته لهذا الوضع إلا بالانضمام إلى صفوف المقاومة المسلحة، أما البعض الآخر فقد اتخذ من الهجرة أسلوب من أساليب المقاومة[496] حيث يذكر "لويس فيير" سنة 1841 في كتابه" الفرنسيين في الجزائر" على أنه مع سقوط مدينة الجزائر" لم يجد الأهالي وسيلة أخرى إلا مغادرتها، كان العديد منهم في حالة بؤس بسببنا"[497]، فكان أن فقدت المدن الجزائرية غداة الاحتلال قسما كبيرا من سكانها إما بالهجرة إلى المناطق الداخلية أو بالهجرة إلى البلاد العربية مغربية أو مشرقية وقد دام الحال كذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وكانت حتمية المواجهات العسكرية وحرب الإبادة والعقوبات والضرائب المفروضة على الأهالي، وبسبب إصدار العديد من التشريعات و القوانين من الإدارة الفرنسية[498] كانت آخرها الدعوة للتجنيد الإجباري3 فيفري 1912م .

لقد بدأت هجرة المسلمين الجزائريين إلى البلاد العربية منذ سنة 1832، كونت طائفة من المهاجرين في المغرب قدموا كلهم من معسكر وتلمسان ثم التحقت بهم سنة 1835م أفواج أخرى أمثال بني عامر وبعض الوهرانيين إثر معركة ايسلي، كما استقبلت تونس وسوريا ،ابتداء من سنة 1837 أفواج من المهاجرين العرب والقبائل حتى سنة 1849، ولقد كان لسان حال المهاجرين لدى استنطاقهم من المكاتب العربية أن سبب الهجرة هو البحث عن الاستقرار والأمان والحرية وطلب العيش، وأن حياة الهجرة أهون من العيش تحت سلطة المسيحيين[499].

إن ما يعكس حالة الضيق التي أطبقها المستعمر على الأهالي خاصة نتيجة السياسة الاستيطانية التي عملت على فرض القانون بمنطق العنف والإكراه والمكر لجعل الأرض القاعدة المادية للاقتصاد الفرنسي وأصحاب الأرض القاعدة البشرية المسخرة لهم[500] مما سبّب انهيار الاقتصاد الريفي القائم على الرعي والزراعة حيث نتج عن سياسة الحصر هجرة قبائل بأكملها نحو تونس ابتداء من 1854م ، لتشتد هذه الحركة مابين مارس 1860 إلى مارس 1861 خلال التوسعة الكبيرة للأقاليم المدنية وتهديدات تعميم الحصر حيث توجهت جماعات إلى بلاد الشام[501]، وما يدعم أن مصادرة الأراضي هي دافع من دوافع الهجرة هو تقرير صادر عن لوسياني

---

[495]- أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية** ...،ج2،ص 119.

[496]- نادية طرشون وآخرون ، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي –أثناء الاحتلال** -،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث والحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ،2007، ص 153.

[497]- عثمان زقب ، **المرجع السابق**، ص 88.

[498]- نادية طرشون ،**"هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة و لجان التحقيق الفرنسي"**، مجلة الدراسات التاريخية ، ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 3، ، الجزائر،2011،ص 175.

[499]- شارل روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون وفرنسا ..**، ج2،ص ص 750-751.

[500]- نادية طرشون و آخرون ، **المرجع السابق** ، ص 155.

[501]- Ageron Charles-Robert, **Les migrations des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)**, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations. 22e année, N. 5, 1967,p 1050.

(Luciani) في سنة 1889 بعدما كلف من طرف الحاكم العام الفرنسي بإجراء تحقيق حول الهجرة إلى سوريا يقول فيه :" أن البيع الإداري للأراضي من قبل المهاجرين جدّ محدود" الأمر الذي يمكن أن يفهم على أنه تمسك قوي بالأرض كان يخضع في بعض الأحيان إلى القهر الاستعماري[502].

وكما كان لسياسة فرنسا في تقزيم رؤساء الأهالي في سياسة تدرجها نحو الإدارة مباشرة سبب في هجرة العديد من أسياد ورؤساء الدواوير أو زعماء القبائل بالإضافة لما أضحوا يعانونه من إهانة وخوف مستمر[503].

كما هاجر العديد من أفراد العائلات الكبرى إلى البلاد التونسية رفقة جماعات أخرى من السكان وذلك هروبا من المضايقات الفرنسية التي طالتهم بعد انكسار ثوراتهم حيث هاجر أفراد عائلة أولاد عز الدين إلى البلاد التونسية بعد انتهاء ثورة الزواغة وفرجيوة عام 1864، يضاف أن أعيان هذه العائلة الذين سلّطت ضدهم عقوبات النفي إلى جزيرة كورسيكا بذلوا قصارى جهدهم من أجل العود إلى تونس[504]. كما أدت نهاية ثورة المقراني 1871م إلى هجرة 500 فرد من عائلته إلى تونس، وقد لجأت السلطات الفرنسية إلى الضغط على باي تونس حتى يبعدهم عن الحدود ويفرقهم على التراب التونسي[505].

كما استأنفت الحركة في 1874 بنواحي وهران وقبائل جرجرة والقطاع القسنطيني وقد سجلت سنوات 1890 و1891 هجرات نحو المغرب ففي سنة 1893 كان نزوح كبير نحو سوريا كما سجلت سنة 1898 وصول 800 جزائري إلى بنزرت قادمين من نقاط مختلفة بتونس، كما شهدت نفس السنة هجرة كبيرة من نواحي المدية والبرواقية والشلف والوجهة كانت نحو سوريا[506].

أما هجرة تلمسان 1911 التي وصفها فيكتور ديمونتي" بالهلع الحقيقي الذي كاد أن يكون وباء أخلاقي"[507] والتي كانت أسبابها حسب تقرير بردلات (Bardellete) بتاريخ 1 ديسمبر 1911، ردا على قانون الأهالي والمحاكم

---

[502]- نصر الدين بوزيان ، **"الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن 19 و أثرها السياسي و الإعلامي " ، الهجرة و الحراك و النفي و آثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي** ، إشراف. كمال فيلالي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات و الأبحاث حول الرحلة و الهجرة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، جوان 2010، ص257.

[503]- شارل روبير أجرون ،**المسلمون الجزائريون و فرنسا**.. ،ج2،ص 750.

[504]- العياشي روابحي ، **" هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر "**، مجلة التواصل و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مج 24 ، العدد53،جوان 2018،ص ص 363-365.

[505]- الصديق تواتي ، **المرجع السابق** ، ص 113.

[506]- Ageron Charles-Robert, **Les migrations des musulmans algériens …**,p1051 1053.

[507]- أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية..** ، ج2،ص 119.

الردعية والقوانين الفرنسية كقانون الغابات والحالة المدنية وغيرها من القوانين وانعكاسات تلك التشريعات[508].

جاء في تقرير بتاريخ 28 فيفري 1912 كتبه أستاذ عربية شاب بالمدرسة مرتبط بالحياة في تلمسان وكله تعاطف مع المسلمين:" تلمسان محطمة، تلمسان ترسم الدمع على حجارة الممرات، سكان تلمسان هؤلاء لم يكن لديهم الرغبة ولا الوسائل ليتأقلموا مع ظروف اقتصادية وسياسية جديدة، التي كانت قد تألمت كثيرا في صمت ثم فجأة انتفضت باستقالة خالصة صريحة عبر الرحيل"[509]، ومن هذا لم يكن للتجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الجزائريين إلا آخر التراكمات . حيث فاق عدد المهاجرين 1200 فرد[510].

لقد أخذت الهجرة منحى آخر في النصف الثاني من القرن 19 نحو فرنسا حيث كشف تحقيق أجرته الحكومة العامة في كل محافظات فرنسا عن وجود من 4 آلاف إلى 5 آلاف من الأهالي الجزائريين بمارسيليا و باريس وحوض فحم بادي كالي وعن وجود 600 من الأهالي الثابتين بشكل دائم في السين (la seine)[511].

وهكذا لم تكن هذه الأرقام إلا ردة فعل الجزائريين الذين حملوا آلامهم التي فرضتها عليهم الإجراءات الاستعمارية التي عملت على اضطهادهم.

5. تلاشي الأرستقراطية

انعكس تشتيت التنظيم القبلي على تكوين الجماعات الاجتماعية التي كانت تشكل القبائل وعلى رأسها الارستقراطية القبلية التي تميزت بشكليها:الارستقراطية الدينية، والارستقراطية المخزنية والتي تأثرت على نحو مختلف حسب موقفها من الوجود الفرنسي، فوقفت الدينية منها في صف المقاوم للاحتلال بقيادة الأمير عبد القادر، ما كبّدها سلطتها الاقتصادية والاجتماعية، وحتى بعد كسر المقاومة كانت التمردات القبلية تعاقب بفرض سياسة الحجز والمصادرة والعديد من الإجراءات التعسفية[512] مثلما حدث لقبيلة بني عامر بالغرب الجزائري ،التي فقدت أكثر من ثلث أراضيها جراء مشاركتها في مقاومة الأمير عبد القادر، وقبيلة هاشم نواحي قسنطينة

---

[508]- محمد بليل ، **المرجع السابق** ، ص166.

[509]-Ageron Charles-Robert,**Les migrations des musulmans algériens …**,,p1064 1065.

[510]- عمار هلال ، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007، ص 132.

[511]- rapport de la commission chargé d'étudier les conditions du travail des indigènes algériens dans la métropole, **les kabyles en France**, imprimerie René Barilier, Beaugency,1914, pp8-9-24.

[512]- الطاهر بن خرف الله ، **المرجع السابق**،ص 156.

فقدت 40 ألف هكتار من أراضيها بعد ما تم تهجيرها إلى الحضنة، وهذا جراء مشاركتها في انتفاضة 1871[513].

أما الارستقراطية المخزنية فقد جنحت إلى صف الإدارة الاستعمارية، هذه الأخيرة حاولت تثبيت سلطتها للاستفادة من خدماتهم من خلال مشروع فالي 1838م الذي حافظ على ما هو تقليدي، ثم انتهجت سياسة إضعاف تدريجي لسلطتهم تمكنها من الحكم المباشر وخاصة بعد قرار(s.c) 1863 الذي عبر عنها أحد الملاك المعمرين في الجزائر حينما صرح بأنه صوت لصالح القانون:" لأنه كان يرى بأنه يؤدي إلى سقوط الإقطاعية العربية"[514] هذه الإقطاعية التي غذيت بعداء من طرف المستعمرين وشهيتهم للأرض[515] حيث فقدت قبائل المخزن والزمالة في منطقة الغرب أفضل أراضيها الزراعية وكذلك الشأن بالنسبة لأولاد خالفة من دائرة عين تيموشنت[516].

إضافة إلى تحويل وظائفها إلى مجرد ألقاب شرفية لا سلطة كما رأينا مع محمد المقراني، وفي هذا أعرب أحد أعضاء الارستقراطية المتدهورة عن مشاعره تجاه الإدارة الفرنسية بقوله: " إنكم تضّحون بنا نحن " الأجاويد" الذين ساعدناكم ولا نزال نساعدكم (...) وهكذا على الرغم من كل جهودنا، على الرغم من الدم الذي أرقناه من أجلكم فإننا لن نخلّف لأبنائنا الكرامة التي خلّفها لنا أجدادنا"[517]. ولكن رغم الحد من هذه الفئة بانتزاع نفوذها وسلطتها فإن بعض السياسيين الفرنسيين وصفه " بالخطأ " و" تشجيع للانكماش" لخطورة القضاء على هذه الطبقة التي تعتبر بمثابة الوسيط الأساسي لدى الإدارة الاستعمارية[518] الأمر الذي أكده أوربان في قوله :" لم ندرك حين كنا نطارد هذه الأشباح "الإقطاع والارستقراطية" أننا نقوم بتفكيك أنظمة المجتمع الأهلي، وحين أردنا التأثير على ذلك المجتمع اكتشفنا أننا لا نملك زمام أموره، فلم نعد نواجه مجتمعا بل أفراد معزولين عن بعضهم" ونتيجة ذلك حرمنا " من الوسطاء الذين يبلغون نوايانا وينفذون أوامرنا ويمكنوننا من التعرف على حاجيات السكان واتجاهاتهم"[519].

وقد اقترح البعض الاستعاضة عن الارستقراطية القديمة بارستقراطية جديدة تتألف من أولئك الذين حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي والذين عينوا للخدمة في الإدارة العسكرية، وأولئك الذين اكتسبوا أراضي نتيجة قانون 1873م وفي هذا يقول ياكونو أنه " لم يحدث اختفاء لفئة اجتماعية ما، إنما استبدال بعض كبار ملاكي الأرض بآخرين من كبار حائزي الأرض" الذين أثروا عن طريق شراء أراضي

513- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 289.
514 -**نفسه** ، ص ص 120-121.
515- الطاهر بن خرف الله ، **المرجع السابق**، ص 156.
516- شارل اندري جوليان، **المرجع السابق** ،ج1،ص 664.
517- الطاهر بن خرف الله ، **المرجع السابق** ،ص159.
518- إبراهيم مهديد ، **القطاع الوهراني ما بين 1850و 1919** ،دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافية و العربية الوطنية ، دار الأديب ، الجزائر ،2006،ص 42.
519- شارل روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**. ، ج1،ص 715.

الفلاحين الفقراء[520] وشكلوا برجوازية ريفية مسيطرة من وجهة نظر اقتصادية فقط تمتلك من 50 إلى 100هكتار أو أزيد[521]، هذه الفئة الانتهازية حافظت على نفوذها وقوتها المادية في ظل اندثار العائلات التقليدية الواسعة وتأقلمت مع تغير الأوضاع والظروف الاقتصادية مثل عائلة أولاد ملوك بتلمسان[522].

ومن جهة أخرى برزت ارستقراطية استعمارية جديدة تتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسي تتكون من كبار الملاك العقاريين ويملكون أكثر من 100 هكتار استفادوا منها من خلال عملية تركيز الملكية العقارية التي نجمت عن انتزاع الملكية من الأهالي[523].

ثالثا : ردود الأفعال

1. الثورات

لقد انتهكت السلطات الاستعمارية كل اتفاق للحفاظ على حرية الأهالي وممتلكاتهم من خلال عملية تفكيك ممنهج انتهى بتحطيم بنية المجتمع الجزائري والقضاء على أسسه الاقتصادية ليسهّل عليها إخضاعه ودمجه في المنظومة الكولونيالية، ولكن الشعب رفض هذه الأساليب، وكانت ردة فعله جسّدتها مقاومات مسلّحة وانتفاضات القبائل التي بدّدت أوهام فرنسا في إخضاع الشعب وولائه لها، حيث عبّر بومعزة قائلا:" لا يوجد سوى إله واحد وحياتي بين يديه ولذلك سأتحدث بصراحة أنكم تسمعون كل يوم مسلمين يؤكدون لكم أنهم يحبونكم ويعدون بأنهم يخدمونكم بإخلاص، لا تصدقوهم، لأنهم يكذبون عليكم، إنما لخوف منكم وإما لمآرب يريدون قضاءها ولكنه كلما قام زعيم ينادي بينهم للجهاد ويعتقدون أنه قادر على إلحاق الهزيمة بكم، سيسيرون في آثره..." [524].

وهذا ما نبّه إليه السيد م.ديترون (M.Dutrone) سنة 1849 بقوله :" أما بخصوص الأمن، فالإزاحات المتكررة التي مورست على العرب برغم الوعود الجادة هي بالنسبة إليهم استفزازات محرّضة للثورة ،عندما يلتحقون بالجبال والصحراء لن يتنازلوا أبدا عن السهول عندما يبعدون عنا سوف ينشئون مجتمعات متمردة، أعداء، ويتركون لنا مودّعين قسم الانتقام مشهدين السماء"[525].

---

[520]- الطاهر بن خرف الله ،**المرجع السابق** ،ص 157.

[521]- إبراهيم مهديد ، **المرجع السابق** ،ص 49.

[522]- إبراهيم مهدي ، **"الارستقراطية التقليدية خلال القرن 19م والرأسمالية الاستعمارية ، إشكالية الاندماج الاجتماعي"**، إنسانيات ، العدد 4، جانفي ، أفريل 1998،ص 85.

[523]- صالح حيمر ، **المرجع السابق** ، ص 290.

[524]- محمد رزيق، **الاستعمار الفرنسي الحديث**،دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر قانون رقم2005/158،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية ،إشراف .رابح سرير عبد الله ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر2010،3-2011،ص198.

[525]-Dutrône Henry**, rapport de la commission des colonies agricoles de l'Algérie**, imprimerie d'e. Duverger, Paris,1850, p 23.

فكان من بين هذه الانتفاضات التي ثارت في وجه السلطة الفرنسية ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني، نتيجة رفضها للظلم الاستعماري القائم على مصادرة أملاكهم الحيوانية والنباتية وكذا الانتقاص من نفوذ الأسرة السياسي والاجتماعي بتحييد شخصية زعيمهم الباشا آغا سليمان بن حمزة وسحب آغوية ورقلة من دائرة نفوذهم عن طريق عزل سي الزوبير وتعويضه بسي لعلا بالإضافة إلى عديد الأسباب[526] ، وقد بدأت مجرياتها في 8 أفريل 1864 بقيادة سي سليمان بن حمزة، وانضمت إليها العديد من القبائل التي تمت مصادرة أراضيها[527].

وقد تزامنت مع هذه الثورة انتفاضة الحضنة الغربية التي جمعت عرش أولاد ماضي وعروش بوسعادة وسكان مدينة المسيلة استجابة لنداء زعيم أولاد سيدي الشيخ الباشا آغا سي الفضيل بن علي، ومن الأسباب التي مهدت لهذه الانتفاضة سوء تسيير المكاتب العربية التي خضعت لها مناطق الحضنة الغربية إضافة إلى إرهاق الأهالي بالضرائب والغرامات كما أقدمت الإدارة بإنزال مكانة بعض العائلات، وقد سبق الانتفاضة منع العمل التضامني الجماعي "التويزة" سنة 1863م وقد عرفت انطلاقتها في جوان 1864 إلى غاية 24 أكتوبر، ورغم انتهائها بعمليات قمع واسعة إلا أنها عبّرت عن التماسك الشعبي والتلاحم ضد الاحتلال[528].

كما كان قيام ثورة المقراني1871م ضد سياسة فرنسا التي سعت إلى تحطيم البناء التقليدي الجزائري وزعمائه منذ إصدار قانون (s.c) والتي اعتمدها الحاكم العام راندون حيث أعلن يوم 14 نوفمبر 1868" علينا الاستفادة من عامل الوقت باستمرار وتسخير كافة الظروف للقضاء على وظائف الخليفة والباشا آغا حتى لا يبقى من يمارس القيادة في الأقاليم الجزائرية الثلاثة إلا القائد والشيوخ"[529] الموالين لها.

فعملت السلطة الاستعمارية في إطار هذه السياسة على تقليص نفوذ الباشا آغا محمد المقراني بتنصيب ضابط برتبة نقيب، وهو النقيب مارمي في برج تازمالت سنة 1858 ومصادرة جزء من أراضيه وتعويض وكلائه بقياد وشيوخ تحت إشراف السلطة الفرنسية وتقليص عدد فرسانه وإلغاء التويزة، وفي سنة 1867 اقترض 350.000 فرنك قصد مساعدة الفلاحين وضحايا المجاعة الكبرى ،فالإدارة التي ضمنت القرض لم تف بعهدها ما تحتّم على الباشا آغا سنة 1870 أن يرهن كل ممتلكاته[530]، فكانت هذه الأسباب الخاصة لقيام ثورة المقراني حيث صرّح محافظ الجمهورية المفوّض ألكسيس لامبير (Alexis Lambert) بأنه " لم يعد هنالك

---

[526]- إبراهيم مياسي ، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007،ص 143.

[527]- العربي لمنور ، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر** ، دار المعرفة ،2006،ص 211.

[528]- كمال بيرم ، **المرجع السابق** ، ص ص 44-48.

[529]- بسام العسلي ، **المرجع السابق** ، ص 70.

[530]- محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين** ،ص 212 .للاستزادة ينظر صالح فركوس لإدارة المكاتب العربية ، و روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون** ..،ج1.

وجود للزعماء الأهالي،لا الآغوات ولا الباشات أغوات ولا القيّاد" إلى أن أنهى قوله " لن تتنازل الطبقة الارستقراطية عن امتيازاتها بدون مقاومة "[531].

أما عن الأسباب العامة فقد تمثلت في الأزمات والكوارث الطبيعية والسياسة الاستعمارية التي خلصت إلى المجاعة 1867-1868 والتجنيس الجماعي لليهود بمقتضى مرسوم كريميو[532] هذا الأخير الذي اعترف:" أن قرار 24 أكتوبر هو الذي جعل اليهود قضاة وهو الذي دفع المسلمين إلى الثورة "[533].

وعلى غرار هذه الأسباب كان انتصار قوى التوسع باستصدار مرسوم 24 ديسمبر 1870 القاضي بإقامة حكم مدني الذي رأت فيه القبائل وزعاماتها إبعادها عن محيطها التقليدي وربطها بسلطة إدارية تحت سلطة المستوطنين، وهذا ما عبّر عنه محمد الطاهر أكتوف قائد بني ورتيلان سنة 1873:" فالانتفاضة ليست تمرّد ضد فرنسا بل كانت أوامر الزعماء تقضي بإعلان الحرب على الحكومة المدنية لأنّ نظام الحكم المدني معناه أن تدفعوا المزيد من الضرائب وأن تستدعى نساؤكم إلى المحاكم ومعناه أيضا أنّ "الرواما" سوف يصادرون أراضيكم"[534].

وهكذا اجتمعت الأسباب ليعلن الباشا آغا محمد المقراني في 7 مارس التجنيد العام متّخذا من مدينة مجانة معسكرا له[535]، ولإعطاء الانتفاضة طابعا عاما أرسل مبعوثين إلى رؤساء العائلات الكبرى في كل من الجزائر وقسنطينة طلبا منهم تكوين جبهة قوية يقاوموا بها النظام المدني ويحمون سلطانهم وامتيازاتهم الباقية[536]. ورغم استشهاد المقراني في محاولة إخضاعه لمنطقة البويرة في 5 ماي 1871 إلا أنه نجح في جلب دعم بني عمومته أولاد عبد السلام، أولاد عبد الله، وأولاد بلقندوز, كذا الشيخ الحداد وابنيه محمد وعزيز[537].

أما رد فعل الإدارة الفرنسية فقد كان قاسيا تجاوز مقدار الجرم المرتكب كما يصف لويس رين بداية بالتقتيل الجماعي، الإبعاد والإذلال، ومصادرة أملاك آل المقراني والحدّاد ونفيهم خارج البلاد،وفرض الضرائب الجائرة على كل من شارك في الثورة وفي حالة عدم سدادها يتمّ مصادرة أملاكه وتطبيق قانون الحجز[538]، حيث تمت مصادرة جماعية وممتلكات وأراضي 314 قبيلة أو دوار قدرت ب

---

[531]- شارل روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون** ..،ج1،ص 22.

[532] -إسحاق موشي كريميو(1796-1880) المعروف بأدولف كريميو محامي و سياسي فرنسي يهودي ، أنتخب نائبا من عام 1848 مرارا أخرها عين نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الجزائرية 1871 ، تولى وزارة العدل مرتين أولهما عام 1848 و الثانية في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا سنة 1870 إلى1871، أوكلت إليه إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع ،وقد دأب على الدفاع عن اليهود إلى أن أثمرت جهوده عن إصدار مرسوم كريميو1870.للمزيد ينظر ،بشير بلاح ،المرجع السابق ،ص 232.

[533]- بسام العسلي ، **المرجع السابق** ،ص 81."

[534]- شارل روبير أجرون ، **المسلمون الجزائريون** ..،ج1،ص 22.

[535]- الصديق تواتي ، **المرجع السابق** ،ص 61.

[536]- بسام العسلي ،**المرجع السابق**،ص 133.

[537]- صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية**.. ،ص 410.

[538]- تواتي الصديق ، **المرجع السابق** ،ص 109.

1.161.130 هكتار[539] وتم توسع التراب المدني إلى 10.482.964 هكتار سنة 1881م[540].

2. العرائض

لقد استحوذت مسألة الأراضي على جميع العرائض والمذكّرات الاحتجاجية التي تقدم بها الجزائريون إلى الإدارة الاستعمارية بداية من سنة 1830[541]، وكان صدور القرار (s.c) دور فعال في تعالي الأصوات الرافضة لإجراءاته التي استهدفت اطر النظام التقليدي وأحدث اختلال في التركيبة الاجتماعية، فاختفاء أسماء قبائل كان لها تاريخ وماضي عريق وحلّت محلّها أسماء فرنسية أو أسماء مختارة بطريقة عشوائية من طرف السلطات الفرنسية، فكان صوت قائد وجماعة الدوار الشرفة من دائرة تبلاط بعمالة الجزائر الرافضة والمحتجة إلى والي المدينة عن التغيير الذي تنوي الإدارة إجراءه فيما يخص دوارهم، وأكدوا أنهم يعتزون بالمدلولية التاريخية والدينية لهذا الاسم، بل أن الإدارة رفضت اقتراحاتهم في تسمية دوارهم ب"حارك"[542].

كما نجد أعيان قرية الصحاري قد احتجوا على التكتيك الاستعماري الذي يهدف استدراج الفلاحين البسطاء عن طريق القرار(s.c) وحملهم على بيع أراضهم للكولون[543].

وكان لصدور قرار 1873 الذي بمقتضاه حوّلت جميع النزاعات فيما يخص حدود وعقود الملكيات إلى قاضي الصلح الذي أدخل الأهالي في دوامة،لا أمل له فيها من الخروج في ظل المظالم التعسفية ، مما أدى إلى الكثير من الضحايا إلى الشكاية مباشرة إلى الوالي أو الحاكم العام، أما عن العرائض الجماعية فوصلت حتى إلى الدول الأجنبية مثل تلك العريضة التي أمضاها 214 جزائري وبعثت إلى ملكة بريطانيا في أفريل 1871 حيث تصدّرت شكاياتهم قضايا الاستيلاء على الأراضي ،كما أن اللجنة البرلمانية لسنة 1891 تلقت عديد الشكاوي من طرف الأهالي التي عبّر عنها رئيسها جول فيري بالقرصنة الفلاحية [544].

كما قدم أهالي قرية زمّوري الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون فيه النظر إلى حالتهم المأساوية والسماح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضه وأبلغوه بأنه يعزّ عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا

---

[539]- بوعزة بوضرساية وأخرون، **المرجع السابق** ،ص 142.
[540]- صالح عباد ، **المعمرون والسياسة الفرنسية**.. ،ص 71.
[541]- عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع حول الملكية** ...،ج2،ص 63.
[542]- فتيحة سيفو ،**"عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية "** ،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007،ص 182.
[543]- عدة بن داهه، **الاستيطان.والصراع حول ..**،ج2،ص 67.
[544]- فتيحة سيفو، **المرجع السابق** ،ص ص184- 185.

فيها[545] . ورغم رفض الإدارة الفرنسية الاستعمارية النظر في الكثير من الأحيان إلى هذه الشكاوى إلا أنها لم تتوقف والتي ستجد دعما كبيرا في بدايات القرن العشرين .

خلاصة القول لقد أثّر تفكك القبائل وإنشاء الملكية الفردية على توازن المجتمع وأحدث اختلالا اجتماعيا واقتصاديا أنهى من خلاله دور ذلك التنظيم الجماعي في مواجهة السياسة الفرنسية.

خاتمة

في نهاية هذا البحث توصلنا إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

- لقد شكلت القبيلة امتدادا تجذّر في تاريخ الجزائر، ظلّ محافظا على ثوابته المتمثلة في النسب والأرض والعصبية، كما شكّل المعطى الاجتماعي أهم أسسه وأوسع صوره أثناء الوجود العثماني، وبالتالي كانت القبيلة مؤسسة اجتماعية، لعبت أدوارها ضمن مجموعاتها، وقد احتفظت بتسيير شؤونها الداخلية الخاضعة للسلطة التقليدية (شيخ القبيلة_مجلس الجماعة).

لقد شكّلت القبائل قاعدة الهرم الاجتماعي، وركيزة سياسية اعتمد عليها الحكم العثماني خارج بؤرة سلطته فشكلت حضورا اقتصاديا وسياسيا، خضع لعدة عوامل قائمة على تبادل المصالح بينها وبين السلطة المركزية حفاظا على أمن واستقرار الحكم وكذا الجباية .

---

[545]- عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع حول ...**،ج1،ص 78.

_ إن جدلية العلاقة بين أفراد القبائل وقبائل أخرى هي محرّك للصراع الذي ترتكز عليه ترابط القبائل من منطلق عصبيتها الذي يؤدي إلى تحولات؛ قد يتحكم فيها من طرف السلطة العثمانية بما يحفظ استقرارها في إطار سياستها المرنة.

_ عرفت الملكية العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني ملكيات خاصة ضيقة في المدن وشاسعة في الأرياف وملكيات مشاعة ذات استغلال جماعي.

_ ارتكز النشاط الاقتصادي في الجزائر على ازدواجية تكاملية بين الزراعة والرعي ضمن ملكيات جماعية. لكن هذه القاعدة لم تعرف تطورا بسبب سياسة الضريبة العثمانية إضافة إلى العوامل طبيعية واعتماد أسلوب إنتاج قديم يهدف إلى اكتفاء ذاتي.

_ إن الوجود العثماني في الجزائر رغم سياسته الاضطهادية التي صحبتها جباية الضرائب أو مصادرة أراضي القبائل الثائرة إلا أنه لم تكن لها خلفية استيطانية أو سياسة قمعية.

_ خضعت الجزائر خلال القرن 19 للاحتلال الفرنسي الذي حصر رؤيته لهذه المستعمرة من منطلق تمديني زائف لتبرير مشروعية حملته على تلك القبائل التي كانت تمثل فسيفساء على هامش الحكم المركزي دون تأطير سياسي.

_ لقد حملت القبائل لواء المقاومات الشعبية في وجه الاحتلال الفرنسي، وفي المقابل نجد من القبائل من تحالف معه خاصة القبائل المخزنية للمحافظة على نفوذها وقوتها الاقتصادية.

_ لقد راهنت السلطة الاستعمارية الفرنسية على مصادرة أراضي القبائل، حيث تمثل الأرض هوية أكثر من قضية مادية على حد قول أوربان، فعملت على إحداث تحولات في ملكية الأرض وفق منظور استعماري يخدم مصالحها ويفكك بنية القبائل .

_ لقد سعى المشرّعون وأصحاب القانون الفرنسي إلى إسقاط حق القبائل في أراضيهم ،وتحويلها تدريجيا إلى أملاك فرنسية واستخلاص ملكيتها لصالح مشروعها التوسعي الاستيطاني بإنشاء الملكية الفردية؛ فاصطدمت بأراضي القبائل ذات الملكية المشاعة (أراضي العرش) حيث تتمتع فيه القبائل بحق الانتفاع الجماعي دون إمكانية التصرف حفاظا على تماسك القبيلة والروابط الاجتماعية، مما منع تداولها بين الجزائريين والأوروبيين.

_ عملت التشريعات القانونية وخاصة القرار المشيخي على إجازة التصرف في أراضي العرش دون قيود أخلاقية ولا دينية وانتقالها إلى الأوروبيين بعد إبعاد الحكم الشرعي والعرفي عن المعاملات العقارية وإلغاء الحصانة والمناعة عن الوقف، إضافة إلى أساليب ماكرة تحت ذريعة تنظيم الملكية وحتمية المنفعة العامة أو معاقبة القبائل الثائرة.

_ لم تستثني هذه القوانين والتشريعات الغابات لكسر البنية الاقتصادية للقبائل، التي منعت استغلالها واتخذت من الحرائق وسيلة في تطبيق عقوبات قاسية من شأنها حرمان السكان من الانتفاع بها من جهة، وتوسيع ملكية الدومين وتحويلها لصالح الكولون وشركات استغلال الغابات من جهة أخرى.

_ احدث إدخال الاقتصاد النقدي في الجزائر وإرساء النظام الرأسمالي الاستعماري هزة للاقتصاد الأهلي وتغيير فلسفة العمل التقليدي لخدمة الرأسمالية الفرنسية.

_ اقتنع الفرنسيين بأن القضاء على قوة القبائل لا يكون بالقوة العسكرية فقط، لذا عملت على استحداث المكاتب العربية كجهاز إداري، يعمل على مراقبة القبائل ومعرفة عاداتهم وتقاليدهم للتمكن من إخضاعهم.

_ عملت المكاتب العربية على تشجيع وتوسيع حركة الاستيطان وطرد الأهالي من أراضيهم، كما عملت على إذكاء النعرات القبلية وفق سياسة " فرّق تسد " للتخلص من زعماء القبائل.

_ تجاوزت الإجراءات الفرنسية تجريد الجزائريين من أراضيهم إلى عمليات إبادة ممنهجة بسابق إصرار؛ محاولة منها تطبيق مبدأ الإفراغ (loi du vide) واستحداث تركيبة جديدة من المعمرين الأوروبيين تشغل ذلك الفراغ وتغلّب مصلحتهم وخاصة بعد سنة 1870م.

_ ادّعاء لإنسانية فرنسا عملت على تهجير الجزائريين داخليا وخارجيا؛ استكمالا لتهيئة الأرض لتوسيع مشروعها التوسعي.

_ لقد تخطت السياسة الفرنسية كل القوانين الإنسانية والأخلاقية، لاحتواء الفرد الجزائري ضمن قوانين استثنائية تكرّس انعزاله ضمن دائرة التخلف كان منها قانون الأهالي .

_ لم يكن استحداث نظام الحالة المدنية في إطار ما تطلّبه الاستيلاء على العقار من تغيير للألقاب، إلا تفتيتا للبنية التقليدية وتفكيك للروابط الدموية بين الأفراد.

_ لقد كان للتفكيك القبلي آثارا مدمّرة مسّت جميع النواحي، فاقتصاديا تحولت أراضي القبائل لخدمة سياسة فرنسا الاستيطانية والرأسمالية الاستعمارية، واجتماعيا اختفت معالم القبائل ضمن دواوير مفتتة وملكيات مجزئة تلاشت فيها روابط التضامن والوحدة وسلطة الزعماء التقليديين، وتحولت القبيلة من وحدة اجتماعية إلى وحدة إدارية لا تربط أفرادها إلا المصلحة الشخصية، ما أفقد التنظيم التقليدي توازنه وغيّر من الخارطة الديمغرافية من خلال المجاعات وهجرة القبائل وظهور فئات جديدة .

- رغم ما عرفته القبائل جرّاء هذا التفكيك؛ إلا أنها شكّلت رد فعل تجسّد في مقاومات وإرسال عرائض رافضة للواقع الذي اوجدته إستراتيجية فرنسا التعسفية .

مجمل القول أنّه رغم نجاح إستراتيجية فرنسا في تفكيك النظام القبلي في الجزائر وتحطيم أواصر الترابط الاجتماعي والتضامن والتلاحم؛ إلا أنها لم تستطع إخضاع أفراده بل أن الاضطهاد والظلم الناتج عن تلك الإستراتيجية أوقدت فيهم حسّ الانتماء الوطني والذي اتّضح من خلال نضال الحركة الوطنية الجزائرية لاستعادة الحقوق المسلوبة وتفجير ثورة نوفمبر1954.

الملاحق

الملحق رقم 1: التوزيع السكاني في الجزائر تحت الحكم العثماني

HAMET Ismaël**,Les musulmans français du Nord de l'Afrique** ,Librairie Armand Colin,paris,1906,p317

الملحق رقم 2 : مخطط تقريبي لدورة الملكية العقارية سنة 1830

محمد الامين بن يوسف، **المرجع السابق**،ص 246.

الملحق رقم 3 : إجراءات حصر أولاد قصير بالجزء الشمالي الشرقي للقبيلة

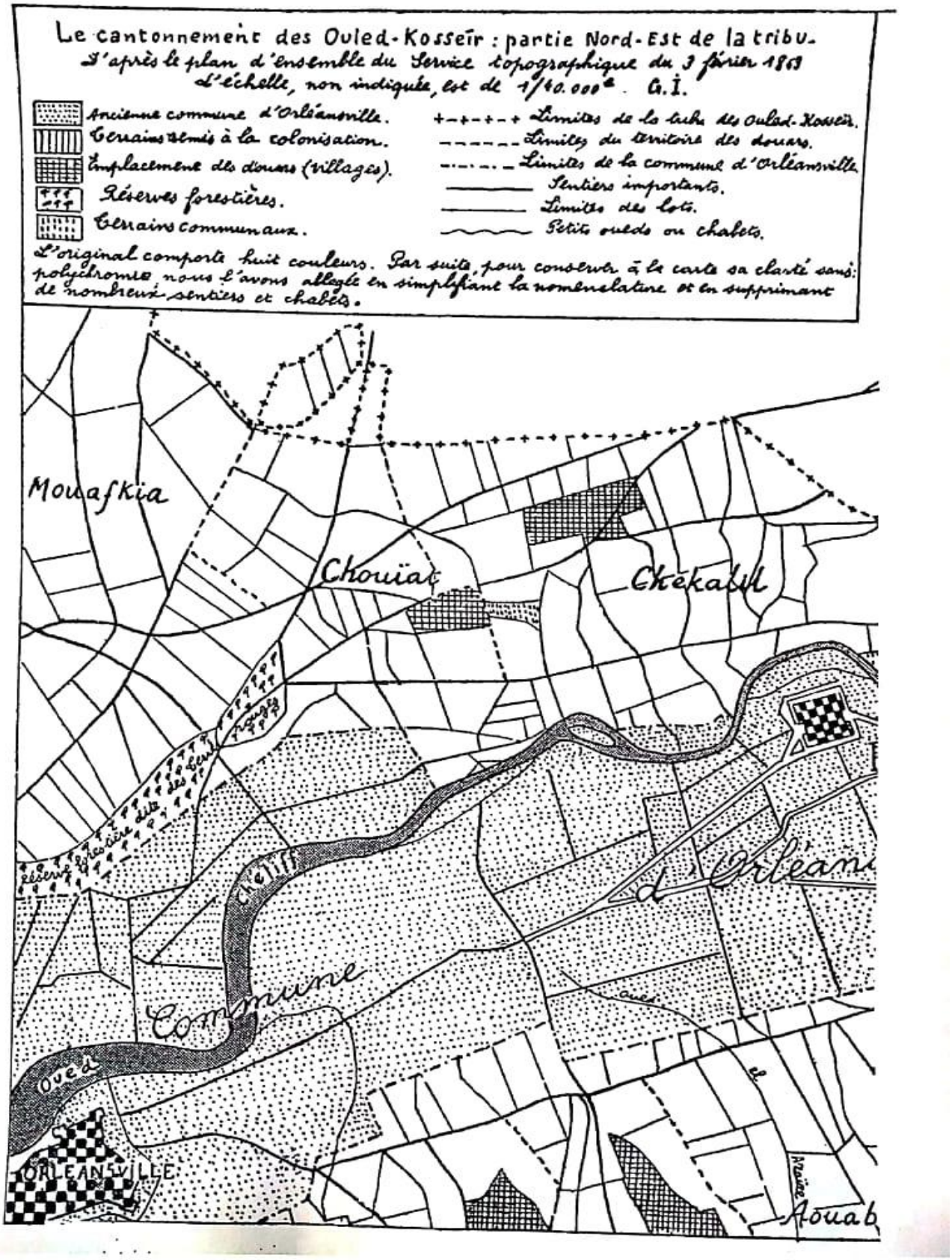

Xavier yacono**,op.cit**,p 185

الملحق رقم 4 : ملخص عمليات حصر أولاد قصير

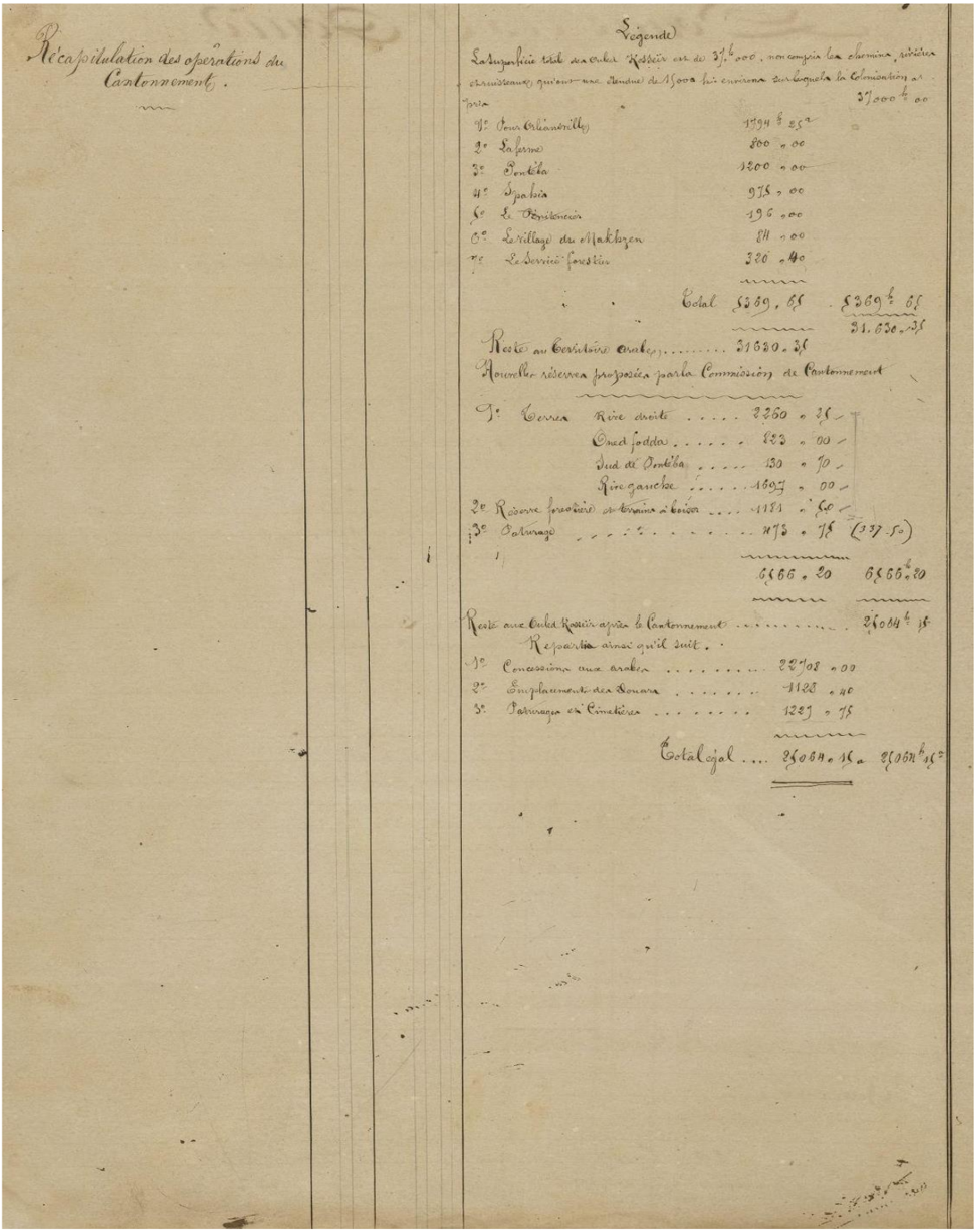

Récapitulation des opérations du Cantonnement.

Légende

La superficie total de Oulad Kosseir est de 37 h 000, non compris les chemins, rivières et ruisseaux, qui ont une étendue de 1500 h environ sur laquelle la Colonisation a pris

37 000 h 00

1° Son Orléansville	1794 h 25 a	
2° La ferme	800 , 00	
3° Pontéba	1200 , 00	
4° Spahis	978 , 00	
5° Le Pénitencier	196 , 00	
6° Le Village des Makhzen	81 , 00	
7° Le Service forestier	320 , 40	
Total	5369 , 65	5369 h 65
		31 630 , 35

Reste au Territoire arabe ..... 31630 , 35

Nouvelle réserve proposée par la Commission de Cantonnement

1° Terres	Rive droite	2260 , 25	
	Oued Fodda	823 , 00	
	Sud de Pontéba	130 , 70	
	Rive gauche	1697 , 00	
2° Réserve forestière et terrains à bois		1181 , 50	
3° Pâturage		1173 , 75	(237-50)
		6866 , 20	6866 h 20

Reste aux Oulad Kosseir après le Cantonnement ..... 24764 h 35

Répartis ainsi qu'il suit.

1° Concessions aux arabes	22708 , 00	
2° Emplacement des Douars	1128 , 40	
3° Pâturages et Cimetières	1227 , 75	
Total égal	24064 , 15 a	24064 h 15 c

A.N.O.M, document généré le 19/09/2020 à 23h58, GGA 70II
30 opérations de cantonnement par douars (15 mai 1861)

الملحق رقم 5 : السيناتيس كونسيلت و إنشاء الدومين (1864-1870)

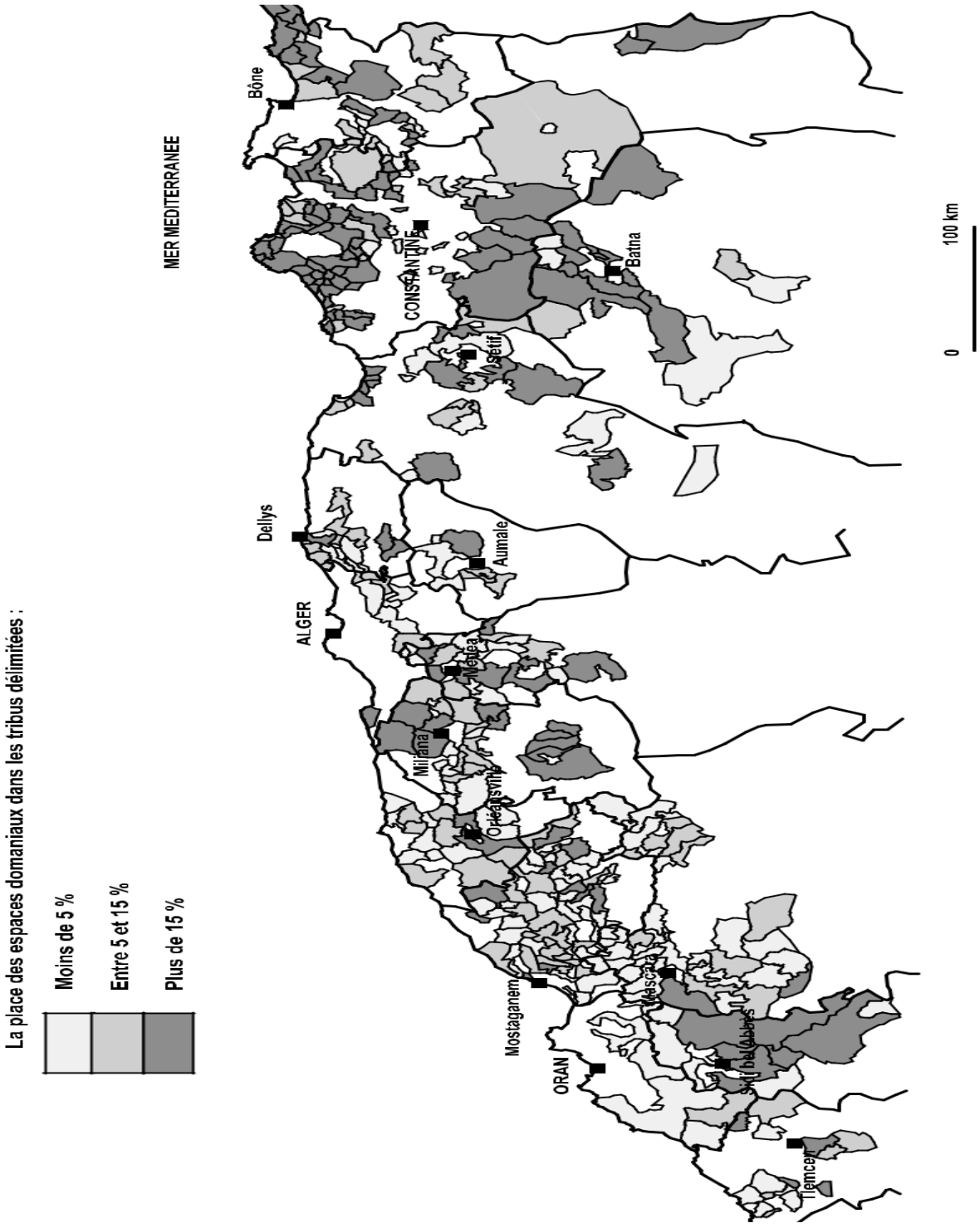

Didier Guignard,**Conservatoire ou révolutionnaire Le sénatus-consulte de 1863 appliqué au régime foncier d'Algérie**,Revue d'histoire du XIXe siècle,41,2010,p 90.

الملحق رقم 6 : جزء من رسالة نابليون الثالث الى الماريشال بيليسه دوك مالاكوف

من رسالة نابليون الثالث الى سعادة المريشال ، دوق مالاكوف ، ووالي الجزائر العام بتاريخ 6 فيفري 1863 .

... ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك اراضيهم ، وان سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الاراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد امر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية اساسها كبير الترك ان ذلك محال ، واو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها ان تطرد العرب كلهم من اوطانهم وتشردهم فى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشة بين من بلاد امريقة الشمالية حين دخلها بعض امم النصارى فى القرون الماضية ، شردوهم من البلاد المعمورة الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن فى زماننا . فنطلب الآن الوصايل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض امور الفلاحة . وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب فى املاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح ، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها ، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب . ونبدأ بالنظر فى اوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدوابر حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ، ثم عند اقرار العرب فى املاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما يوما ان شاء الله وذلك انفع من القهر فى تأليف قلوب العرب واصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات لتي يمكن استخراجها منها كثيرة . فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته . اما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغلال بما سهل من امر الحراثة . واما النصارى المميزين بالفهم والنشاط فى العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتنوير المياه والغدران وحفر القناوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة فى اصلاح مر الفلاحة ونشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى

الحراثة أو مصاحبة لها واما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملاتهم ، وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات اتي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوايد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف ما لها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم • ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا فى شأن الجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني ماوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة ، لأنى امبراطور العرب وامبراطور لفرانساويين معا ••• (1)

1 ــ المصدر : الارشيف الوطني الفرنسي بباريز رقم 4 A.P 235

عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 2009،ص ص 161 162.

الملحق رقم 7 : مواد قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863

SECTION V.

CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ

DANS LES

TERRITOIRES OCCUPÉS PAR LES ARABES.

I. — Sénatus-consulte du 22 avril 1863.

ART. 1er. Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés (1).

ART. 2. Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar (1).

ART. 3. Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie, et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés, le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, § 4, de la même loi.

ART. 6. Le second et le troisième paragraphe de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

Rodolphe Dareste ,**de la propriété en Algérie**, 2ème édition, Ch.Ainé

A.Durand, libraire-éditeur, Paris,1864,pp 240- 241- 242- 243- 244.

الملحق رقم 8 : القبائل التي خضعت للسيناتيس كونسيلت (1864-1870)

Didier Guignard,op.cit,p 87.

الملحق رقم 9 : نصوص من قانون الغاب

هــذه نصوص من قانون الغاب

الفصل 144 ــ كل من استخرج أو اتخذ حجرا أو رملا أو معدنا ترابا أو طينا بنباتاتها أو ترابا صالحا للوقد أو النباتة المعروفة بالخنج أو رتما أو حشيشا أو أوراقا خضرا أو يابسة أو زبلا مفترشا فى أرض الغاب أو بلوطا أو غيره من أثمرة الغاب أو بزورها فتجري عليه خطية يتعين قدرها حسبما يأتي • فان كان المنقول على عجلة فالخطية من عشرة الى ثلاثين فرنكا لكل دابة جارة • وان كان أحمالا فالخطية كل انسان كما يسوغ للحاكم أن يسجن الفاعل مدة ثلاثة أيام فأقل •

الفصل 146 ــ كل من يوجد فى الغاب منحرفا عن الطرق والسبل المعلومة ومعه مزبر أو منجل أو شاقور أو قادوم أو غيرها من آلات القطع فيحكم عليه بخطية قدرها عشرة فرنكات مع فك تلك الآلات •

الفصل 147 ــ ان من وجدت عجلاته أو مواشيه أو دوابه سواء كانت للحمل أو للركوب مطلوقة فى الغاب خارجة عن الطرق والسبل المعلومة فتجري على كل عجلة خطية قدرها عشرة فرنكات وهذا فى الغاب التي أشجارها ذات عشرة أعوام فأكثر وعشرون فرنكا فى الغاب التي دون السن المذكور • وعلى كل رأس من المواشي الغير المقترنة فخطيتها حسبما هو مبين فى فصل 199 المختص بتعدية الرعي •

وهذا خلاف ما لعله يلحق المخطيء من الارش •

الفصل 148 ــ لا يجوز نقل النار أو ايقادها بداخل الغاب أو على مسافة 200 ميتر منها والا فتجري على المخالف خطية من 20 الى 100 فرنك خلاف ما لعله يلحقه من العقوبات المنصوص عليها فى قانون الحدود الشرعية ان اضطرمت النار وكذا ما يلزمه من الارش ان وجب •

الفصل 151 ــ لا يجوز استعمال فرن للجير أو فرينة للجبس سواء كان لمدة زمانية أو على الأبد ولا معمل لطبخ الأجور بداخل الغاب وبأقل كيلو متر واحد منها دون اذن من البايلك والا فيضرب الفاعل لهذا بخطية قدرها من ماية فرنك الى خمسماية مع هدم ما بناه للعمل •

الفصل 152 ــ لا يجوز انتصاب خص ولا عشة ولا سوان بداخل الغاب • وبأقل كيلومتر واحد منها لأي سبب كان دون اذن من البايلك والا فيضرب المخالف لهذا الأمر بخطية قدرها 50 فرنكا مع هدم ما بناه وله فى ذالك مدة شهر من يوم ابراز الحكم الشرعي عليه •

الفصل 153 ــ لا يجوز بناء دار أو رباع على مسافة 500 ميترة من الغاب الداخلة تحت القوانين الغيبية دون اذن الحكم والا فيلزمه هدم ما بناه ، واما أن يطلب الاذن للعمل فينبغي له أن يترجى الجواب بالقبول أو الرد مدة ستة أشهر ثم يشرع فى البناء بعده • وأما الديار والرباع الموجودة الآن فلا يحكم عليها بالهدم • واعلم أن الغاب التي فى ملكية البلدان ومساحتها أقل من 250 هيكتارا لا يمسها الشرط الأول من هذا الفصل •

الفصل 154 ــ لا يجوز لأحد من سكان الديار أو الرباع الموجودة الآن على المسافة المذكورة من الغاب أو اذن له بالبناء حسبما تقدم فى الفصل قبله أن يجعل فى الديار أو الرباع المشار اليها مصنعا لخدمة آلات من العيدان ولا مخزنا لبيع الحطب دون الاذن من البايلك والا فتجري عليه خطية قدرها 50 فرنكا مع أخذ معمولاته • فاذا اتفق لأحد ممن نال الاذن المذكور أن جرى عليه حكم لتعديته على الغاب فيسوغ للبايلك الرجوع فى اذنه •

الفصل 192 ــ اذا اتفق قطع أشجار أو نزعها وفى حلقة جدرها 20 سانتيمتر فتجري خطيات يتعين قدرها حسبما يأتي بيانه •

بالنسبة الى غلظ الشجرة ونوعها •

وان الأشجار تنقسم الى صنفين فالأول يشتمل على الكروش واللنج والنشم والدردار والقيقب والدلب والصنوبر والقسطل والجوز والزعرور وحب الملوك البري ونحو ذلك من الأشجار المثمرة ، والصنف الثاني يشتمل على الدرلو ؟ والصفصاف وعود الماء وجميع الأشجار غير الداخلة فى الصنف الأول •

فان كانت الأشجار من النوع الأول وحلقة جدرها 20 سانتيمتر فقدر الخطية فرنك واحد لكل عشرة سانتيمتر و تتزايد هذه الخطية بعشرة سانتيمترات كلما ازداد ضخم الشجرة عشرة سانتيمتر على العشرين السانتيمتر السابقة .

وان كانت الأشجار من النوع الثاني وحلقة جذرها 20 سانتيمتر فقدر الخطية 50 سانتيما لكل عشرة سانتيمتر ، وتتزايد الخطية بخمسة سانتيمات كلما ازدادت الشجرة عشرة سانتيمتر ضخما ، ومقياس الحلقة يؤخذ على ارتفاع ميترة من وجه الأرض وزيادة على ما ذكر . يحتمل أن يعاقب المخالف بالسجن مدة خمسة أيام فأقل ان كانت الخطية لا تتجاوز 15 فرنكا ، وان كانت تفوق المبلغ فالسجن ينتهي الى شهرين.

الفصل 193 ــ فان كانت الأشجار التي تترتب عليها الخطيات المذكورة متنوعة ومصنوعة فيتكلف الى أخذ دايرتها مما بقي من جدرها فان نزعت بجدرها فيحتال الى أخذ دايرتها من مربع عودها ويضاف اليه خمس مقياسه ، ثم اذا فقدت الشجرة مع جدرها فتقدر المحكمة على نظر أرباب المحكمة .

الفصل 194 ــ ان الخطية المضروبة بسبب نزع أو قطع شجرة ليس فى دايرتها 20 سانتيمتر يكون قدرها عشرة فرنكات على كل دابة جارة مقترنة وخمسة فرنكات على كل دابة حاملة وفرنكان على ربطة أو حزمة يحملها انسان وان اتفق النزع أو القطع فى أشجار مزروعة أو مغروسة منذ أقل من خمسة أعوام فالخطية قدرها ثلاثة فرنكات لكل شجرة بقطع النظر عن غلظها خلاف ما يلحقه من السجن مدة شهر فأقل .

الفصل 195 ــ كل من قلع نقلات من الغاب يضرب بخطية لا تنقص عن عشرة فرنكات ولا تزيد على 300 فرنك . وزيادة على ذلك يجوز أن يسجن خمسة أيام فأقل . فان وقع النزع أو القطع فى مغروسات أوجدها انسان فيزاد فى الخطية المذكورة السجن من 15 يوما الى شهر .

الفصل 196 ــ ان كل من قص رأس شجرة أو نزع قشرتها أو أذاها بما يمضرها أو قطع منها أعظم أغصانها يعاقب كأنه قطع الشجرة من جدرها •

الفصل 197 ــ ان كل من أخذ من الغاب شجرة سقطت لعارض فتجري عليه والخطية والارش ما يجري على من قطعها تعمدا •

الفصل 198 ــ فكلما اتفق أخذ حطب أو غيره من الغاب الا ويرد المأخوذ منها أو قيمته مع أداء الارش ان وجب الحال وذلك زيادة على ما يلحقه من الخطية ثم ان من يوجد عنده المنشار والشاقور والمزبر والقادوم ونحو ذلك من آلة القطع أو عدد شريكه فى العمل تفك من يده غصبا •

الفصل 199 ــ ان أرباب المواشي الموجودة نهارا فى الغاب التي بلغت فى سنها عشرة أعوام فصاعدا يعاقبون بخطية قدرها فرنك على كل رأس من الخنزير وفرنكين على كل رأس من البقر أو العجول ثم اذا كانت أشجار الغاب أصغر من السن المذكور أعني لم تبلغ العشرة أعوام فتضاعف الخطية المشار اليها •

الفصل 201 ــ اذا اتفق اجراء العقوبة على شخص سبقت منه التعدية الا وتضاعف نعني ان صدر عليه الحكم فى مدة اثني عشر شهرا تقدمت لسبب تعديه منه على الغاب ، كما تضاعف العقوبة ان وقعت التعدية ليلا أو استعمل المعتدي منشارا لقطع الأشجار •

الفصل 206 ــ ان الأزواج والآباء والأمهات والمقدمين نعني كل من له التصرف على الآخر هم الضامنون ضمان مال فى زوجاتهم وأولادهم الصغار ومحجور بهم القاطنين معهم ، وليسوا متزوجين وكذلك مستجيريهم ونحوهم وللضامنين المرجع بالدرك حيث وجب •

الفصل 219 ــ لا يمكن لأحد أن يقلع شجرا من غابة بقصد التغريس الا اذا طلب ذلك من عامل العمالة بأربعة أشهر قبل الشروع فى مقصده

وفى هذا الأجل يجوز للحكم أن يخبر رب الغاب بمنعه اياه من التغريس ويجب على الطالب أن يعين سكناه فى القضاء الموجودة فيه غابة •

الفصل 220 ــ لا يمكن منع التغريس الا فيما يختص بالغاب التي ينفع حفظها لتقرير الأراضي بأماكنها فى الجبال أو فى صدورها أو تخليص الوطن من انجراره بالسيول أو لتخليد العيون أو مجاري الماء وكذا لحفظ النكبات والسواحل من تسلط البحر أو الرمـال عليها ، وكذا لحماية الوطن من هجوم العدو عليه وكذا لصحة العامة •

الفصل 224 ــ قد يستثنى من شروط الفصل 219 •

أولا ــ الغاب الصغيرة السن مدة 20 سنة من يوم بذرها أو غرسها ما عدا ما أشير اليه فى الفصل المتقدم • وثانيا الأجنة ذات الزروب المجاورة للسكن • وثالثا الغاب الغير المزربة التي مساحتها أقل من 10 هكتارات على أنها لم تتصل بغاب أخرى تتم بها العشرة هكتارات لو لم توجد بقنة جبل أو بصدة •

الفصل 226 ــ كلما برزت أو غرست أشجار برأس جبل أو صده وكذا فى نبكات الرمل وأرض البور تحرر من كل جباية مدة 30 سنة •

المصدر : Ligue de reboisement de l'Algérie. La forêt, conseils aux indigènes Extraits du Code Forestier. Alger 1883.

عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق** ، 2009، ص ص 203 204 205 206 207.

الملحق رقم 10 : الإطباق الأقليمي عبر السيناتوس كونسيلت على بني غربي نحو (1890)

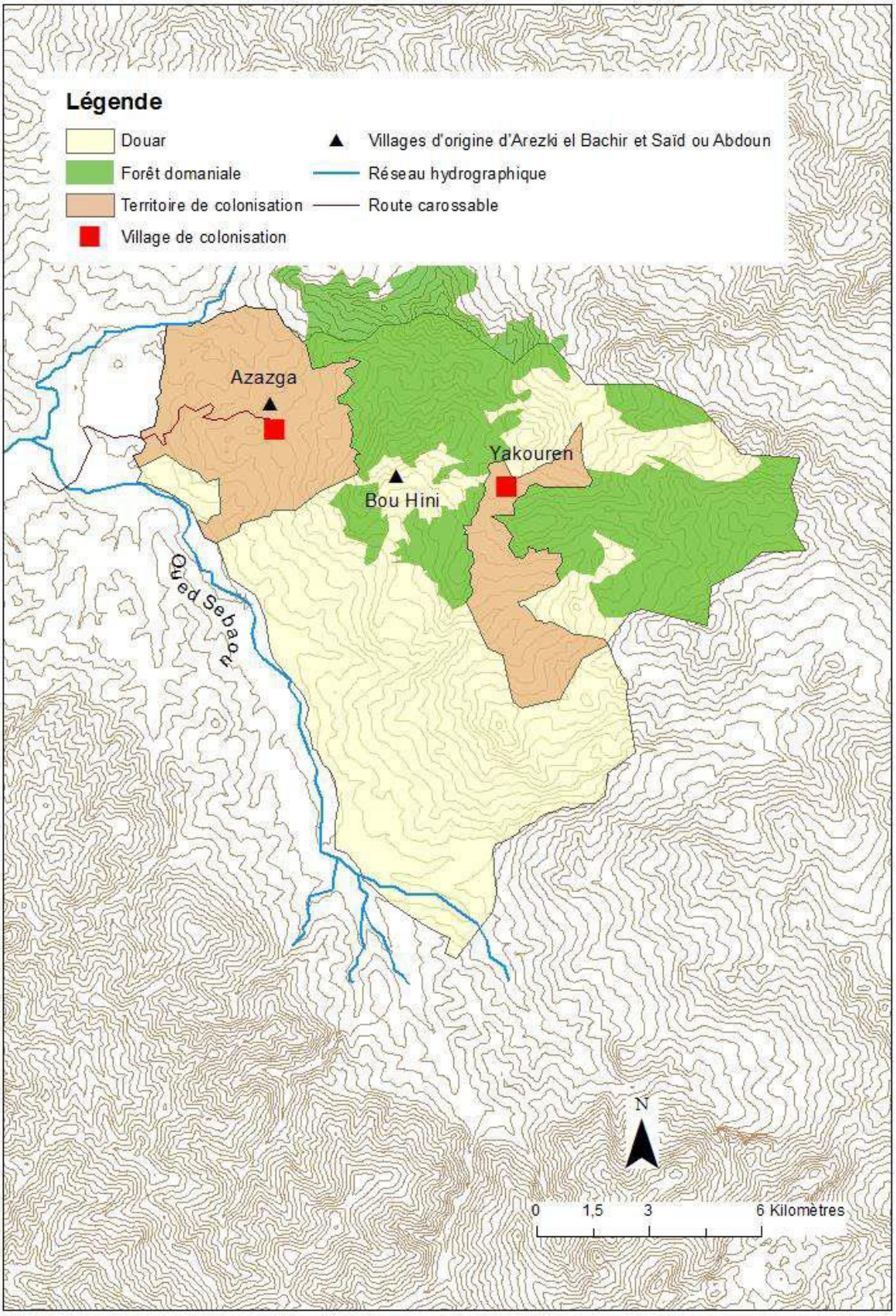

Antonin Plarier,op.cit,p 192.

الملحق رقم 11 : شكوى سكان دوار واد مريال بالأوراس

شكوى السكان من مصادرة اراضيهم
فى 25 مارس سنة 1900

الحمد لله وحده

هاته دبارة •

اجتمعنا تحت رياسة شيخنا الوشن بن زكرى بن المسعود ، نحن عضاء جماعةدوار وادمريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على احساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا فى قضية البلاد التي هي فى واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلموا الى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر • بعد تاءملنا فى الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن فى دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا ، وعدد النفوس من سكان الدوار اكثير فى التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب ، ونصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شاي ، ولكين نحن طاءيعين الى الدولة وحكامها ، وحيث الدوة لها رغبة فى الفلاج المذكور اننا سلمنا واعطينا عددا 1350 • هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث فى سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطى لنا العواض أولا فى فيظ اطلودى وهي بلاد الدمين الكائنة فى واد مريال ، يعطي لنا عدة اراضي المعدة للحرث التي فى الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدنا ونزعت ودخلوها فى رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض فى بلاد الدمين الذي فى فم الطوب • نطلب من الدولة أن تنظر الينا بالرضاء ولا تتركنا هاملين • والسلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم :

حموش عمار بن بلقاسم ، قراداي معمر بن كاكة ، سعديد احمد بن محمد ، بوعكاكر احمد بن عبد الله ، قدوار محمد بن مبارك ، زوزو يحي بن محمد • وبهاذا عرفت سياتك العالية والسلام • ممن كتب عن اذنه ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال • (1)

---

1 ــ المصدر A. O. M. 30 L 73

عبد الحميد زوزو،**المرجع السابق**،ص 167.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1.الارشيف المنشور:

A.N.O.M, document généré le 19/09/2020 à 23h58, GGA 70II 30 opérations de cantonnement par douars (15 mai 1861)

2.الكتب :

أ.العربية

1- الزبيري محمد العربي ، **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجه و بوضربة** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981.
2- العنزي صالح ، **مجاعات قسنطينة** ، تح ، بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1974.
3- الفاسي الحسن بن محمد الوزان ، **وصف أفريقيا** ، ج1 ، تر ، محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1983 .

4- الكولونيل سكوت، **مذكرات الكولونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**، ترجمة وتعليق ، اسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1981. 5- بن خلدون عبد الرحمان بن محمد ، **مقدمة ابن خلدون** ، ط2، دار صادر ، بيروت ، 2006.
6- خوجة حمدان بن عثمان ،**المرآة** ، تعر و تح. محمد العربي الزبيري ، منشورات ANED، الجزائر، 2005.

7- دوتوكفيل ألكسي ، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان** ، ترجمة وتقديم، إبراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008.
8- شالز وليام ،**مذكرات وليام شالز** ، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1982.
9- شلوصر فندلين ،**قسنطينة أيام أحمد باي ،1832-1837**،تر ،أبو العيد دودو ، صدر عن وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007.
10- ماركس كارل ، **حول الهند والجزائر**، تعر.تقديم ، شريف الدشوني ،ط1، دار بن خلدون ، بيروت ،1980.

ب . الفرنسية

1_Lucien François de Montagnac, **Lettres d'un soldat**, correspondance inédite du colonel de Montagnac publiée par son neveu, librairie, Plon,1885**.**

2_ Dutrône Henry**, rapport de la commission des colonies agricoles de l'Algérie**, imprimerie E. Duverger, Paris,1850**.**

3_ Rodolphe Dareste ,**de la propriété en Algérie**,2ème édition, Ch.Ainé, A. Durand, libraire-éditeur, Paris,1864.

3.المعاجم

1- ابن منظور ،**لسان العرب** ، المجلد السادس،المجلد الرابع،المجلد الثالث تح ، عبد الله علي و آخرون ، دار المعارف.

ثانيا : المراجع

أ.الكتب

1.العربية

1- أجرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ،تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات ، بيروت ، 1982.
2- أجرون شارل روبير ، **الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919** ،الجزء1،الجزء 2 تر ، حاج مسعود ، أ.بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

3- أجرون شارل روبير ، **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكلونيالية** مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس، ترجمة ، تقديم وتعليق د،محمد العربي ولد خليفة،ط2،منشورات ثالة،الجزائر،2013..
4- الأرقش دلندة وآخرون ، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر** ، مركز النشر الجامعي ميديا كوم ، تونس ، 2003 ،.
5- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة و المجتمع** ، تر،حنفي بن عيسى،دار القصبة ،2007.
6- الجابري محمد عابد ، **فكر ابن خلدون ، العصبية و الدولة** ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ،ط 6، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994.
7- السعودي محمد العربي ، **المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية – البلدية 1516-1962** ، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية ،2011.
8- الطيبي محمد ، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي** دراسة في الذهنيات و البنيات و المآلات ، ط1،دار بن النديم ، الجزائر ، 2009.
9- العسلي بسام ، **محمد المقراني و ثورة 1871 الجزائرية** ،ط3، دار النفائس ، 1990.
10- المدني أحمد توفيق ،**جغرافية القطر الجزائري للنشأة الإسلامية** ، مطبعة الشريف ، الجزائر ،1948،ص20.
11- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة ، 2006.
12- بلقاسم مولود قاسم نايت ، **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج 2، ط 2، دار الأمة ، الجزائر ،2007.
13- بن أشنهو عبد اللطيف ، **تكوين التخلف في الجزائر** محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962،تر.نخبة من الأساتذة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1979 .
14-بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)**، الجزء1،الجزء2 ، ط1،المؤلفان للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013.
15- بنّور فريد ، **المخططات الفرنسية تجاه الجزائر ، 1782-1830**، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع ، 2008.
16- بوتشيش إبراهيم القادري ، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب و الأندلس خلال عصر المرابطين** ، دار الطليعة ،بيروت ص 217 .، 2000،.
17- بوحوش عمار ،**التاريخ السياسي للجزائر من بداية و لغاية 1962**،ط1،دار الغرب الإسلامي ، 1997.
18- بوزياني الدراجي ، **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية و تاريخية (على ضوء الفكر الخلدوني)**، ط1، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2003.

19_ بوضرساية بوعزة وآخرون ، **الجرائم الفرنسية والأبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
20- بوطالب محمد نجيب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**(سلسلة أطروحات الدكتوراه) ط 1 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002.
21- بوعزيز يحي ، **سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007.
22- تشرشل شارل هنري ،**حياة الأمير عبد القادر** ، ترجمة وتقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس 1974.
23_ تواتي الصديق ، **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية – نتائج و أبعاد ثورة المقراني والحداد** ،ط1،دار الأمة ،2007.
24- جوليان شارل اندري ، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871**، المجلد الأول ، تر ، جمال فاطمي و آخرون ، دار الأمة ،الجزائر ،2013.
25- حليمي علي عبد القادر حليمي ، **مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830م**، دراسة في جغرافية المدن ، ط1 ، دار الفكر الإسلامي الجزائر ، 1976 .
26- خالدي عبد المجيد، **الوجود الهلالي السليمي في الجزائر** ، دار هومه ، الجزائر ، 2007.
27- زروق نادية ، **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900** ، دار هومه ، الجزائر
28- سعد الله أبو القاسم ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1830**، ج2،ط4، دار الغرب الإسلام ،بيروت ، 1992.
29- سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**،ج1،ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،1992.
30- سعد الله أبو القاسم ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982.
31- سعيدوني ناصر الدين ، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني (1791-1830)**،دار البصائر ،الجزائر ،.2012
32- سعيدوني ناصر الدين ، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830) و يليه قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1805**, ط 3, دار البصائر ,الجزائر،2012.
33- سعيدوني ناصر الدين ، **دراسة تاريخية الملكية و الوقف و جباية الفترة الحديثة** ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2001.
34- سعيدوني ناصر الدين ،بوعبدلي المهدي ، **الجزائر في تاريخ في العهد العثماني** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الرغاية ،1984.
35- سعيدوني ناصر الدين ،**منطلقات و آفاق** مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية ،ط2،عالم المعرفة ، الجزائر ،2009.

36- سعيدوني ناصر الدين ،**ورقات جزائرية** –دراسات و أبحاث في تاريخ العهد العثماني ،ط2، دار البصائر ، الجزائر ، 2009،
37- سماتي محفوظ ، **الأمة الجزائرية نشأتها و تطورها**،تر، محمد الصغير بناني ، عبد العزيز بوشعيب ، ، منشورات حلب ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية ،الجزائر 2007.
38-شنيتي محمد البشير ، **أضواء على تاريخ الجزائر القديم** – بحوث و دراسات - ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2003،.
39- شويتام أرزقي ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره ،1800-1830**،ط1،دار الكتاب العربي ،الجزائر ، 2011.
40- صاري الجيلالي ، **الكارثة الديمغرافية 1867-1868**، تر،عمر المعراجي ، منشورات ANEP، 2008،.
41- صاري جيلاني ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962** ، تر : قندوز عباد ، منشورات المركز الوطني للدارسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010.
42- صاري الجيلاني ، قداش محفوظ ، **المقاومة السياسية 1900-1954**،**الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري** ، تر،عبد القادر بن حارث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، ، الجزائر، 1984.
43- طرشون نادية وآخرون ، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي –أثناء الاحتلال**، سلسلة المشارع الوطنية للبحث ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث والحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،2007.
44- عباد صالح ، **الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
45- عباد صالح ، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومه ،2012.
46- عباد صالح ، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984، .
47- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 2009 –
48-عبيد مصطفى ، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870**،دار المعرفة الدولية ، الجزائر ، 2013 .
49- عدي الهواري ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر و سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960**،تر، جوزيف عبد الله ،ط1،دار الحداثة ،1983.
50- عميراوي حميدة ، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**،سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2007.

51- غربي الغالي ،**السلطة و مراكز القوة بالجزائر العثمانية على عهد البايات 1671-1830**،دراسات و شهادات مهداة إلى أبو القاسم سعد الله ،جمع ، ناصر الدين سعيدوني ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000.
52- غربي الغالي ، **العدوان الفرنسي على الجزائر ، الخلفيات والأبعاد** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار هومه ، الجزائر 2007.
53- فالنسي لوسيه ، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830**، تر، الياس مرقص ، ط1، دار الحداثة ، بيروت ، 1980.
54- فرانسو، مسبيرو، **سانت آرنو أو الشرف الضائع** ، ترجمه مسعود حاج مسعود، دار القصبة الجزائر ،2007.
55- فرحات عباس ، **ليل الاستعمار**،تر.أبوبكر رحال ،دار القصبة ،الجزائر ،2005 .
56- فركوس صالح ، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار،عنابة ،2006.
57- فركوس صالح ، **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري** (مشروع لجنة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،قسم التاريخ و الآثار ، جامعة 8 ماي 1945، ، قالمة .
58- قداش محفوظ ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954** ،تر محمد المعراجي ،منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008.
59- قنان جمال ، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009.
60- كاتب كمال ، **أوروبيون"أهالي" ويهود بالجزائر 1830-1962** تمثيل وحقائق السكان ،تر.رمضان زبدي ،دار المعرفة الجزائر،2011
61-لاكوست أيف ، نوشي أندري ،بريان أندري ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، إطار نشأة الجزائر المعاصرة و مراحله ، تر ،رابح اسطنبولي و آخرون ، المطبوعات الجامعية للفنون بالمطبعة الرغاية ، 1984.
62- لقبال موسى ، **المغرب الإسلامي** ، ط2 ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ،1981 .
63- لمنور العربي ، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر** ، دار المعرفة ،2006.
64- لوكور غرانيزون أوليفي ، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية** ،تر، نورة بوزيره ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ،2007.
65- ليوزو كلود ،**العنف** ،**التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية** ،تر.الصادق عماري وآخرون ، دار القصبة للنشر،الجزائر ،2007.
66- مالكي امحمد ، **الحركة الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1994.

67 مجموعة مؤلفين ، **الانثربولوجيا و التاريخ** ، تر. عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق ، ط1 ، دار تونقال للنشر، المغرب ،1988.
68- محساس أحمد ، **الحركة الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ، دار القصبة الجزائر ، 2009
69- معاشي جميلة ، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10ه -16م-إلى 13ه-19م–)**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2014.
70 مناصرية يوسف ، **مهمة ليون روش في الجزائر و المغاربة 1832-1847**،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990.
71- مهديد إبراهيم ، **القطاع الوهراني ما بين 1850و 1919** ،دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافية و العربية الوطنية ، دار الأديب ، الجزائر ،2006.
72- مياسي إبراهيم ، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007.
73- هلال عمار ، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007.
74- هلايلي حنيفي ، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ،ط1، دار الهدى ، الجزائر 2008.

2.الفرنسية

1_ Abdelghani Megherbi**, la paysannerie algerienne face à la colonisation,** éditions enap,Alger,1973.

2_ Alain Sainte-Marie, **L'application du Sénatus Consulte du 22 avril 1863 dans la province d'Alge**r. In Cahiers de la méditerranée, n°3, 1, Vie rurale. Migrations et accueil,1971.

3_ Anonyme, **Algérie Immigrants et indigènes**, imprimerie ,balme, Paris,1863.

4_ Annie Rey-Goldzeiguer, **le royaume arabe**, enag édition, Alger, 2010.
5_Carlos de Bouville, **France et Algérie**, Chenu, imprimeur-éditeur, Paris,1850.

6_Charles-Robert Ageron, **de l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, éditions Bouchéne, Paris,2005.
7_Cocquerel . A, **L'Algérie Une Solution**, imprimerie algérienne de J.Dubos, Alger,1860

8_Daumas Eugène **,mœurs et coutumes de l'Algérie**, Librairie de L. hachette, paris,1853.

9_ de Mont Rond**, Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**,Tome1,imprimerie de E.Marc-Aurel éditeur,1847.

10_ Hamet Ismaël **,Les musulmans français du Nord de l'Afrique** , Librairie Armand Colin, Paris,1906.

11_ Hocine Bouzaher, **la justice répressive dans l'Algérie coloniale 1830-1962**, éditions Houma, Alger,2007,p 40.

12_ Houdas Octave , **ethnographie de l'Algérie** ,Maisonneuve frères ,paris,1886.

13_ Just Jean Etienne Roy, **Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours**, quatrième édition, Alfred Mame et fils éditeurs,1880.

14_ le colonel Noëllat , **l'Algérie en 1882** ,librairie militaire de J.Dumaine, Paris,1882.

15_ Létang Georges Nicolas Marc, **Résumé du système sur l'Algérie**, troisième édition, maison Ancelin, Paris,1845.

16_ Louis Vignon, **La France en Algérie**, librairie Hachette, Paris ,1893

17_ Maurice Wahl, **l'Algérie**, librairie Germer Baillière, Paris,1882.

18_ Mercier Ernest**, La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie**, Ernest Leroux éditeur, Paris,1891.

19_ Poivre Aimé, **comment s'exécute le sénatus consulte sur la propriété en Algérie**, imprimerie f. paysant, Alger,1868.

20_ Victor Foucher, **Les Bureaux arabes en Algérie**, librairie international, Paris,1858.

21_ Victor Valette ,**Un projet de loi sur la réorganisation de l'Algérie**. Imprimerie Cheniaux-Franville, Alger, 1881.

22_ rapport de la commission chargé d'étudier les conditions du travail des indigènes algériens dans la métropole, **les kabyles en France,** imprimerie René Barrillier, Beaugency,1914.

23_ Robe Eugène**, Les lois de la propriété immobilière en Algérie**, imprimerie de l'Akhbar, Alger,1864.

24_ Saint Hypolite**, De l'Algérie Système du duc de Rovigo en 1832**, Moyens, imprimerie de Bourgogne et martinet, Paris,1840

25_ Xavier yacono, **les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell algérois,** éditions Larose, Paris,1953.

2. مجلات و دوريات

أ.العربية

1- التميمي عبد المالك الخلف ، **" الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي "** ،عالم المعرفة ، ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، العدد 71، الكويت، نوفمبر 1983.

2- المشهداني مؤيد محمود حمد ، رمضان سلوان رشيد ،" **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 – 1830** " مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، جامعة تكريت، مجلد 5 ،العدد 16 ، أفريل 2013 ،.

3- بن خرف الله الطاهر ، **التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للريف الجزائري "1830-1962"** دراسة مسحية ، مجلة الذاكرة ، **مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة** ،المتحف الوطني للمجاهد، العدد 2 ، السنة الثانية 1995.

4_ حمودي عبد الله ، **"الداخلي و الخارجي في التنظير للظاهرة القبلية "** ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر ، تونس ،العدد 19 ،المجلد الخامس.

5- دادة محمد ،**"الحرب الإستعمارية الفرنسية الشاملة من أجل تحقيق المشروع الإستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر"**، مجلة عصور الجديدة ،العدد 6، 2012.

6- روابحي العياشي ، **"هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر "**، مجلة التواصل و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد53،جوان 2018.

7_زمولي يسمينة ، نظام التلقيب في الجزائر من خلال قانون 23 مارس 1882 ، بين النص والتطبيق .

8- طرشون نادية ، **"سياسة نابليون الثالث العربية "** مجلة دراسات و أبحاث، العدد 26 مارس 2017، السنة التاسعة .
9- طرشون نادية ،**"هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة و لجان التحقيق الفرنسي"**، مجلة الدراسات التاريخية ، ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 3،بوزيعة ، الجزائر،2011.
10- عثماني الجباري ، **منظومة التسمية في مجتمع وادي سوف خلال فترة (1882-1937)"** ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد الرابع ، جانفي 2014.
11- عزوز فؤاد ، **"التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال الحكم المدني 1870-1900"**، مجلة مدارات تاريخية ، المجلد الاول ، عدد خاص ، أفريل 2019.
12- عقيب محمد السعيد، لمقدم عمر ،**" قبائل المخزن و دورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (أيالة الجزائر)**، مجلة الباحث و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة حمه لخضر عماره ، الوادي ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2018.
13- لمام موسى ،**" التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات و أثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833-1903)**، مجلة قرطاس ، العدد الخامس ،جوان 2017.
14- لونيسي ابراهيم ، **"الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر – منطقة سيدي بلعباس "نموذجا"** ، مجلة العصور، العدد 6-7، 2015.
15- مجبري سلمة ،مجبري حسان ،**"تاريخ القبيلة في الجزائر بمفهوم خلدوني"** ، مجلة تاريخ العلو م، جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،العدد الخامس ، 2016 .
16- مهدي ابراهيم ، **"الارستقراطية التقليدية خلال القرن 19م والرأسمالية الاستعمارية ، إشكالية الاندماج الاجتماعي"**، إنسانيات ، العدد 4، جانفي ، أفريل 1998.
17- نبيه كريم ولد ،**"سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر"**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المركز الجامعي ، العدد الثاني، الوادي ديسمبر2011 .
18- وشن مزيان، **" سياسة الهجرة و التهجير أسلوب استعماري في الجزائر "** حوليات التاريخ و الجغرافيا ، مخبر التاريخ و الحضارة الجغرافية التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة ، العدد9، بوزيعة الجزائر ، ديسمبر 2015.

ب. الفرنسية

1_ Ageron Charles-Robert, **Les migrations des musulmans algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)**, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations. 22e année, N. 5, 1967.

2_ Bancel Nicolas, Blanchard Pascal**, Le colonialisme un anneau dans le nez de la République**, In: Hommes et Migrations, n°1228, 2000.

3_ Didier Guignard, **Conservatoire ou révolutionnaire Le sénatus-consulte de 1863 appliqué au régime foncier d'Algérie**, Revue d'histoire du XIXe siècle,41,2010.

4_ marcel Emerit, **Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXème siècle**, In: Annales, Economies, sociétés, civilizations,21ᵉ année, N. 1, 1966.

5_ Omar Bessaoud, **Les tribus face à la propriété individuelle en Algérie Sénatus-Consulte de 1863 et loi Warnier de 1873**, European Rural History Organization University of Geronia (Spain),7-10 September 2015.

3. الرسائل الجامعية

أ. العربية

1- القشاعي المولودة موساوي فلة ، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني ، 1771-1837**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف ناصر الدين سعيدوني ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1989-1990.

2- بلقاسم ليلى ، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لوادي شلف و سهل مينا)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف أ.د إبراهيم مهديد ، قسم التاريخ و الآثار ، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية ، جامعة وهران – أحمد بن بله ، 2017 -2018.

3- بليل محمد ، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و 1914** ، دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقها على الجزائريين ، القطاع الوهراني .

4- بن عتو بلبرواوات ، **المدينة و الريف في الجزائر في أواخر العهد العثماني** ،رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف أ.د بلقاسمي بوعلام ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران ،2007-2008.

5- بن عون محمد الحاكم ،**المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1954)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر ، إشراف أ.د جمعة بن زروال ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة باتنة 1 ،2018-2019.

6- بن يوسف محمد الأمين ،**الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1870)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

،إشراف د.محمد موفقس،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ،جامعة وهران ،2013-2014.

7- بوجناح دليلة ، **الفكر الاستعماري الفرنسي تطوره خلال القرن التاسع عشر من خلال النظريات و الممارسات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف د.الغالي غربي ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر 2، 2010-2011.

8- بيرم كمال ، **الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف أ.د. صالح لميش قسم التاريخ الآثار كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2011.

9- حيمر صالح ،**السياسة العقارية في الجزائر (1830-1930)**،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف أ.د.علي آجقو ،قسم التاريخ وعلم الآثار ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة الحاج لخضر،2013-2014 .

10- خداوي محمد ، **القبيلة ،الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص انثربولوجيا ، إشراف أ.د محمد السعيدي ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار ،جامعة أبي بكر بالقايد ،تلمسان ،2013-2014.

-11 رزيق محمد، **الاستعمار الفرنسي الحديث**،دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر قانون رقم2005/158،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية ، إشراف .رابح سرير عبد الله ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر3 ،2010-2011.

12- روابحي العياشي ، **الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى مقاطعة قسنطينة 1837-1871**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف أ .د صالح فركوس، قسم التاريخ والآثار ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، 2014-2015.

13- زقب عثمان ، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914** (دراسة أساليب السياسة الإدارية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف أ.د.صالح لميش ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014-2015.

14- سباعي سيدي عبد القادر ،**مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940"الجزائر نموذجا"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، أشراف .أ.د مبخوت بودواية ،شعبة التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،2015-2016.

15- سلطانة،عابد ، **التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب أثرها على مقاومة الأمير عبد القادر(1832-1847)** مقاربة مونوغرافية لمجتمع الخلافة الشرقية، إشراف

.أ.فغرور دحو ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران ،2010-2011.
16- سيساوي أحمد ،**البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف .كمال فيلالي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة قسنطينة 2013،2-2014.
17- شويتام أرزقي ، **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، أ،د عمار خروف ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
18- مرموقة منصور ، **القبلية و السلطة و المجتمع في الجزائر** ، بحث أنتربولوجي في المجال السياسي التهرتي دكتوراه علوم ، إشراف د.عبد الكريم العابدي ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ،2009-2010 .
19 _ هواري مختار، **سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات النافذة من الجنوب القسنطيني 1837-1870**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر ،إشراف مصطفى حداد ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2008-2009.
20- ورتي جمال ، تطور نظام **الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،سوق أهراس نموذجا(1843-1900)**،رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر،قسم التاريخ والآثار ، جامعة قسنطينة 2009-2010.
21- يزير عيسى ،**السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)**،رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ،إشراف .الغالي غربي ،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،2008-2009.

ب . الفرنسية

1_ Antonin Plarier**, Le Banditisme rural en Algérie à la période colonial (1871-années 1920)** Thèse doctorat dirigée par Sylvie Thénault, Université Panthéon-Sorbonne, Paris 1, 2019.

4. الندوات والملتقيات

1- بلقاسمي بوعلام ،**مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني م القرن 19**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المركز الوطني للدراسات و

البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007.
2- بن عدة داهة ، **"الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)"**، أعمال الملتقى الدولي في التاريخ بعنوان التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور بتاريخ 23-24أفريل2001، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية جامعة منتوري ، قسنطينة ،دار الهدى،الجزائر.
3- بوزيان نصر الدين ، **"الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن 19 و أثرها السياسي والإعلامي " ، الهجرة و الحراك و النفي و آثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي**، إشراف.كمال فيلالي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات و الأبحاث حول الرحلة و الهجرة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، جوان 2010.
4- دهاش الصادق، "الملكية الخاصة و تأثيرها على الجزائريين في القرن 19، أعمال، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007.
5- سيفو فتيحة، **"عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية "**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007.
6- شيتور جلول ،**"العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية "**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر،2007.
7- عدة بن داهة،**"أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني في 28 أفريل 1887و 16 فيفري 1897"**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007.
8- عمري الطاهر، **"الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنية الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر "** ،الندوة العلمية الأولى آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،مركز الجهاد الليبي ،دار الهدى،الجزائر،2008.
9- عمري الطاهر ،**"بنية الريف والمدينة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي"**،أعمال الملتقى دولي في التاريخ بعنوان التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور بتاريخ 23-24أفريل2001، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،دار الهدى،الجزائر.

10- لونيسي إبراهيم، **"الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة (المبشر) في "ظل الحكم العسكري"**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007.
11- فارح رشيد ،" المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء الاحتلال و أثر ذلك على البيئة الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري "،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007.

5. المعاجم

أ. العربية

- جبران مسعود ، **الرائد** ، معجم لغوي عصري ، ط7، دار الملايين ، بيروت ، 1992.

ب. الفرنسية

1_M.P.de Monnerville, **dictionnaire de la législation algérienne**, premier volume, deuxième édition, durant librairie, Paris,1867.

الفهرس

الفهرس

إهداء.....
شكر وعرفان .....
قائمة المختصرات.....
مقدمة.....1
الفصل الأول : القبيلة في الجزائر ودورها في العهد العثماني
.....6
أولا : الامتداد التاريخي للقبيلة في الجزائر.....7
ثانيا : دورها في العهد العثماني.....16
الفصل الثاني : آليات ومظاهر التفكيك القبلي في الميادين العقارية
والاقتصادية.....33
أولا : الميدان العقاري.....34
ثانيا : الميدان الاقتصادي.....60
الفصل الثالث : آليات ومظاهر التفكيك القبلي في الميادين الإدارية
والاجتماعية.....63
أولا : الميدان الإداري.....64
ثانيا : الميدان الاجتماعي.....75

الفصل الرابع : انعكاسات استراتيجية التفكيك القبلي اقتصاديا واجتماعيا وردود الأفعال عنها89
أولا : اقتصاديا.....90
ثانيا: اجتماعيا.....97
ثالثا : ردود الأفعال.....110
خاتمة 116
الملاحق.....120
قائمة المصادر والمراجع.....138
الفهرس.....158